

**تحقيق الكلمات
في الأصول الفقهيات
(شرح مختصر الورقات)**

تأليف:

الإمام أبي الحسن محمد بن محمد البكري الشافعي

(ت: ٩٥٢)

مرحمه الله تعالى - وقعنا به في الدارين

تحقيق وتعليق:

ابن حرجو الجاوي

غفر الله تعالى له ولوالديه ولأجداده ولشأنه ولجميع المسلمين

اسم الكتاب : «تحقيق الكلمات في الأصول الفقهيّات»
المؤلف : الشيخ أبو الحسن محمد بن محمد البكري الصديقي الشافعي (ت: ٩٥٢)
المحقق : ابن حرجو الجاوي
المصمم الفني : ابن حرجو الجاوي

حقوق طبع هذه النسخة محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٨ هـ

على نفقة :

مكتبة ابن حرجو الجاوي

[مقدمة المحقق]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القوي القادر، الولي الناصر، اللطيف القاهر، المنتقم الغافر، الباطن الظاهر، الأول الآخر الذي جعل العقل أرجح الكنوز والذخائر، والعلم أريج المكاسب والمتاجر، وأشرف المعالي والمفاخر، وأكرم المحامد والمآثر وأحمد الموارد والمصادر؛ فشرفت بآبائاته الأعلام والمحابر، وتزينت بسماحه المحاريب والمنابر، وتحلت برقومه الأوراق والدفاتر، وتقدم بشرفه الأصاغر على الأكابر، واستضاءت ببهائه الأسرار والضائير، وتنورت بأنواره القلوب والبصائر، واستحقر في ضيائه ضياء الشمس الباهر على الفلك الدائر، واستصغر في نوره الباطن ما ظهر من نور الأحداق والنواظر حتى تغلغل بضيائه في أعماق المغمضات جنود الخواطر، وإن كلت عنها النواظر، وكثفت عليها الحجب والسواتر.

والصلاة على محمد رسوله ذي العنصر الطاهر، والمجد المتظاهر، والشرف المتناصر، والكرم المتقاطر، المبعوث بشيرا للمؤمنين ونذيرا للكافرين، وناسخا بشرعه كل شر غابر ودين دائر، المؤيد بالقرآن المجيد الذي لا يملئه سامع ولا أثر، ولا يدرك كنه جزالته ناظم ولا ناثر، ولا يحيط بعجائبه وصف واصف ولا ذكر ذاكر وكل بليغ دون ذوق فهم جليات أسرار قاصر، وعلى آله وأصحابه وسلم كثيرا كثرة ينقطع دونها عمر العاد الحاصر.^١ أما بعد:

فقد تقرر عند ذوي الألباب أن الفقه أشرف العلوم وأعلاها قدرا وأعظمها خطرا؛ إذ به تعرف الأحكام ويتميز الحلال عن الحرام، وهو على علو قدره وتفاقم أمره في حكم الفرع المتشعب عن علم الأصول، ولا مطمع في الإحاطة بالفرع

^١ هذه خطبة الإمام الغزالي -رحمه الله تعالى ونفعنا به في الدارين- وذكرها في كتابه «المستصفى» (٣) ثم ذكرتها هنا لأجل التبرك بصاحبها.

وتقريره والاطلاع على حقيقته إلا بعد تمهيد الأصل وإتقانه، إذ مثار التخبط في الفروع ينتج عن التخبط في الأصول^١.

ولا يخفى على الجميع أن كتاب «الورقات» لإمام الحرمين رحمه الله تعالى له أهمية كبرى ومكانة أسمى عند الدارسين لأصول الفقه، وهو وإن كان موجزا إلا أنه يحوي كثيرا من الفوائد، فلذلك لقي عناية فائقة من العلماء، فاختلفت أعمالهم في ذلك الكتاب، فمنهم من شرح عليه ومنهم من نظمه ومن من اختصره^٢.
فمن شروح «الورقات» ما يلي:

- ١) شرح الإمام أبي عمرو عبد الرحمن بن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٣ هـ.
- ٢) شرح الإمام تاج الدين عبد الرحمن بن ابراهيم الفزاري، المتوفى سنة ٦٩٠ هـ.
- ٣) شرح الإمام ابن إمام الكاملية، محمد بن محمد بن يوسف الكمال المتوفى ٨٧٤ هـ.
- ٤) شرح الإمام جلال الدين المحلي على الورقات.
- ٥) شرح الإمام محمد بن عثمان بن علي المارديني المتوفى سنة ٨٧١ هـ المسمى «الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات».
- ٦) شرح الشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفي المتوفى سنة ٨٧٩ هـ.
- ٧) شرح الإمام حسين بن أحمد الكيلاني، المعروف بابن قاوان، المتوفى سنة ٨٨٩ هـ المسمى «التحقيقات في شرح الورقات».

^١ انظر: «المنحول» (٥٩)

^٢ انظر: مقدمة الشيخ حذيفة بن حسام الدين عفانة في تحقيقه لكتاب «شرح المحلي على الورقات» (٢٨)

- ٨ شرح الإمام سراج الدين عمر بن أحمد البليسي المتوفى سنة ٨٧٨ هـ، واسم شرحه «التحقيقات في الورقات».
- ٩ شرح الإمام أحمد بن محمد بن زكري التلمساني المتوفى سنة ٩٠٠ هـ، واسم شرحه «غاية المرام في شرح مقدمة الإمام».
- ١٠ شرح الإمام محمد بن محمد الرعيني، المعروف بالحطاب المتوفى سنة ٩٥٤ هـ، واسم شرحه «قرة العين بشرح ورقات إمام الحرمين».
- ١١ شرح الإمام شهاب الدين أحمد الرملي المتوفى سنة ٩٧٥ هـ، واسم شرحه «غاية المأمول في شرح ورقات الأصول».
- ١٢ شرح الإمام أحمد بن قاسم العبادي المتوفى سنة ٩٩٢ هـ، المسمى «الشرح الكبير على الورقات». وله شرح آخر اسمه «شرح الورقات الصغير».
- ١٣ «حاشية على شرح المحلي على الورقات» لأحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي المتوفى سنة ٩٩٤ هـ.
- ١٤ شرح الإمام منصور الطبلاوي المتوفى سنة ١٠١٤ هـ.
- ١٥ شرح الإمام إبراهيم بن أحمد بن الملا الحنفي المتوفى سنة ١٠٣٠ هـ، المسمى «جامع المتفرقات من فوائد الورقات» وهو شرح مطوّل. وله شرح متوسط اسمه «التحارير والملحقات والتقارير المحققات». وله شرح مختصر اسمه «كفاية الرقاة إلى معرفة غرف الورقات».
- ١٦ «حاشية على شرح المحلي» لأحمد بن أحمد القيلوبي المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ.
- ١٧ «حاشية على شرح العبادي الصغير» لنور الدين علي الشبراملسي المتوفى سنة ١٠٧٨ هـ.
- ١٨ «حاشية على شرح المحلي»، للإمام أحمد بن محمد الدمياطي المتوفى ١١١٧ هـ.

- (١٩) «حاشية النفحات على شرح المحلي على الورقات» للشيخ أحمد بن عبد اللطيف الخطيب الجاوي المتوفى سنة ١٣٠٦ هـ.
- (٢٠) «حاشية الإمام السوسي على قرّة العين شرح ورقات إمام الحرمين» لمحمد بن حسين السوسي التونسي.
- (٢١) «شرح الإمام علي بن أحمد البخاري الشعراي على شرح المحلي».
- (٢٢) «التعليقات على الورقات» للشيخ عبد الرحمن بن حمد الجطليلي.
- (٢٣) شرح الشيخ شرف الدين يونس بن عبد الوهاب العيثاوي المتوفى سنة ٩٧٨ هـ.
- (٢٤) شرح الشيخ يحيى بن عبد الله المصري المتوفى ١٠١٥ هـ.
- (٢٥) شرح الشيخ محمد المرباط بن محمد المغربي المالكي المسمى «المعارض المرتقات إلى معاني الورقات».
- هذا، ومن العلماء من نظم «الورقات» :
- (١) الإمام يحيى بن موسى بن رمضان العمريطي المتوفى سنة ٨٩٠ هـ، وسماه «تسهيل الطرقات لنظم الورقات»، وشرحه الشيخ عبد الحميد بن محمد بن قدس الشافعي.
- (٢) الإمام شهاب الدين أحمد بن محمد الطوفي المتوفى سنة ٨٩٣ هـ.
- (٣) العلامة محمد بن إبراهيم المفضل اليمني المتوفى سنة ١٠٨٥ هـ.
- (٤) الإمام محمد بن قاسم بن زاكور الفاسي المالكي المتوفى سنة ١١٢٠ هـ.
- (٥) العلامة أبو بكر بن أبي القاسم بن احمد الحسيني اليمني المتوفى سنة ١٠٣٥ هـ.
- (٦) العلامة أبو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الجزائري وسماه «سلم الوصول إلى علم الأصول في نظم الورقات لإمام الحرمين».

٧) الشيخ محمد مصطفى ماء العينين المغربي المتوفى سنة ١٣٢٨ هـ في كتاب سماه «أقدس الأنفس».

قلت : فمن العلماء من اختصر «الورقات» أيضا، كنحو الإمام أبي الحسن البكري المتوفى سنة ٩٥٢ هـ، فإنه اختصره في كتاب سماه «الكلمات في الأصول الفقهية» ثم شرح هو نفسه عليه في كتاب سماه «تحقيق الكلمات في الأصول الفقهية». وليعلم القارئ الفطن أن المتن المذكور شرح عليه الشيخ عبد الحق سبط الشيخ نووي الجاوي أيضا في كتاب سماه «الأقوال الملحقات على مختصر- الورقات» وقد حققته وطبعته والحمد لله.

وبعد : فهذا الكتاب الذي أقدمه بين أيدي القراء الأفاضل هو أحد تلك الكتب التي سبق أن ذكرتها وهو المسمى بـ «تحقيق الكلمات في الأصول الفقهية». فلما كثرت رغبتني في المساهمة في تحقيق ونشر كتب أئمتنا الأعلام ، ورأيت في ذلك الكتاب على وجه الخصوص كثيرا من خصائص بارزة ومميزات رائقة، خطر ببالي تحقيقه ونشره بعد أن عثرت على نسخة مخطوطة له لتعميم الفائدة.

وفي هذا الصدد لا أنسى أن أتقدم بشكري الوافر وتقديري العاطر لـ «بنات الآخرة» طالباتي في الجامعة التي أدرس فيها، حيث ساعدنني على نسخ الكتاب عبر الحاسوب من النسخة المخطوطة، فجزاهن الله خيرا.

هذا، وأسأل الله تعالى أن يجعل عملنا خالصا لوجهه الكريم، ووسيلة للفوز بجنت النعيم إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير.

وكتبه في سوكاومي

كثير الذنوب المساوي

ابن حرجو الجاوي

٢٠١٦/١٠/١٥ م

[منهج التحقيق]

كان منهجي في تحقيق هذا الكتاب لا يختلف عن المنهج الذي سلكته في تحقيقي
لكتب أخرى وهو يتلخص كما يلي :

- نسخنا الكتاب عبر الحاسوب من نسخة خطية.
- قابلت المنسوخ على النسخة المخطوطة.
- قدمت هذا الكتاب بمقدمة وجيزة تشتمل على منهج التحقيق وبيان نماذج صور المخطوطات وترجمة مؤلف هذا الكتاب.
- رمزت إلى المخطوطة التي اعتمدت عليها بكلمة (الأصل).
- جردت متن «مختصر الورقات» عن «شرحه» ووضعت في أعلى الكتاب.
- عدلت بعض العبارات الخاطئة التي تحتاج إلى تعديل وتعليق.
- استعملت علامات الترقيم المناسبة التي تستعمل في هذا العصر.
- وضعت العناوين الجديدة المساعدة بين علامتين كهذا [...]، كما أنني أشرت إلى بعض الكلمات التي تحتاج إلى مزيد من الضبط بين تلك العلامة أيضا.
- خرّجت بعض الآيات القرآنية بعد أن وضعتها بين علامتين «...» في صلب الكتاب، بذكر اسم السورة ورقم الآية.
- خرّجت نصوص الأحاديث النبوية بعد أن وضعت بين علامتين كذا «...» وعزوتها إلى مظانها بذكر اسم الكتاب ورقم سلسلة الحديث في ذلك الكتاب.
- عزوت نقولات العلماء والأثار التي نقلها المؤلف إلى مظانها بعد أن وضعتها بين علامتين كهذا «...» بذكر اسم الكتاب ورقم الجزء والصفحة.
- وضعت فهرس الموضوعات في آخر الكتاب.

[تعريف موجز بالنسخة الخطية]

مصدر المخطوطة :

إني في تحقيق هذا الكتاب قد اعتمدت على نسخة خطية مصورة كاملة فيها أخطاء إملائية كثيرة وسقوط كثير من النقط. وهي كتبت بخط نسخ معتاد بحبر أسود، إلا في بعض الأحيان، فإنه بحبر أحمر. وعلى الهامش حواش ليست بكثيرة بعضها واضحة وأكثرها غامضة.

عدد أوراقها ١٣ ورقة. وكل ورقة منها ذات وجهين إلا الورقة الأولى التي هي ورقة الغلاف والورقة الأخيرة. وكل وجه له ٢٥ سطرا، وعدد كلمات كل سطر يتراوح ما بين ١٠-١٥ كلمة تقريبا.

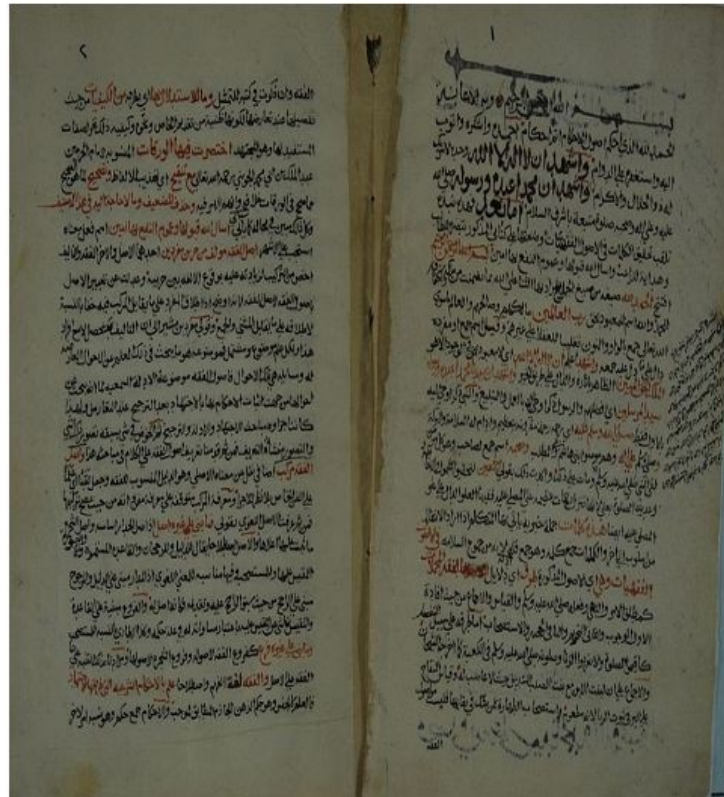
عنوان النسخة المخطوطة :

إني وجدت في غلاف المخطوطة ما يلي: («تحقيق الكلمات في الأصول الفقهية مختصر الورقات مع الحواشي المفهومات») والمصنف في مقدمته قد ذكر عنوانا له فقال : (فهذه نبذة تلعب «تحقيق الكلمات في الأصول الفقهية») ثم جعلت العنوان في هذا الإصدار كما هو مكتوب في مقدمة المخطوطة، علما بأنني قد أثبت مما وجدت في هامشها الكلمات الواضحة فقط التي يمكنني قراءتها.

توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف :

غلب على ظني أن هذا الكتاب تأليف الإمام أبي الحسن محمد بن عبد الرحمن البكري الصديقي المتوفى سنة ٩٥٢ هـ، حيث إني وجدت اسم المؤلف في غلاف النسخة المخطوطة. وكان الشيخ عبد الحق سبط الشيخ نوري الجاوي نسبة أيضا إليه في كتابه «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» الذي سبق أن حققته وطبعته.

[نماذج صور المخطوطات التي تم الاعتماد عليها]



صورة الورقة الثانية لمخطوط كتاب
«تحقيق الكلمات في الأصول الفقهية»



صورة الورقة الأخيرة لمخطوط كتاب
«تحقيق الكلمات في الأصول الفقهيّة»

[تعريف موجز بالمؤلف]

هو الإمام العلامة، نادرة الزمان، وأعجوبة الدهر، الفقيه، المحدث، الأستاذ شيخ الإسلام محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عوض بن عبد الخالق بن عبد المنعم بن يحيى بن يعقوب بن نجم الدين بن عيسى بن داود بن نوح بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه البكري الصديقي الشافعي الأشعري المصري المعروف بأبي الحسن البكري الصديقي.

ولد بالقاهرة سنة ٨٩٩ هـ. وكان يقيم عاما بمصر وعاما بمكة. ويقال: إنه أول من حج من علماء مصر في محفة، ثم تبعه الناس.

قرأ الدروس على الشيخ رضي الدين الغزي، وعلى غيره من علماء مصر إذ ذاك منهم شيخ الإسلام زكريا الأنصاري بأمر الشيخ رضي الدين وإشارته. وكان الشيخ رضي الدين يربيه، ويهذب أخلاقه، ويعلمه الآداب، ويلقي إليه الفوائد وينهضه في الأحوال، والطاعات، حتى أنس منه الكمال. وتبحر في علوم الشريعة، من فقه وتفسير وحديث وغير ذلك، وكان إذا تكلم في علم منها كأنه بحر زاخر لا يكاد السامع يحصل من كلامه على شيء ينقله عنه لوسعه إلا أن يكتبه.

وكانت مدة اشتغاله على الأشياخ نحو ستين، ثم جاء الفتح من الله، فاشتغل بالتأليف. وقد تمت فتوحاته، ونمت نفحاته، وصار يتكلم على الناس، ثم صار المدد متصلاً في ذريته إلى الآن. وذكره الشيخ عبد الوهاب الشعراوي في «طبقاته».

قال ابنه الشيخ علي بن أبي الحسن البكري : (وأخبرني بلفظه، ونحن بالمطاف أنه بلغ درجة الاجتهاد المطلق. وقال: إنها أكتم ذلك عن الأقران خوفاً من الفتنة بسبب ذلك، كما وقع للجلال السيوطي).

وقال ابنه أيضا : (وحججت معه مرة، فما رأيت أوسع خلقاً ولا أكثر صدقة في السر والعلانية، وكان لا يعطي أحداً شيئاً نهائياً إلا نادراً، وأكثر صدقته ليلية).

وكان الشيخ له الإقبال العظيم من الخاص والعام في مصر والحجاز، وشاع ذكره في أقطار الأرض كالشام والروم - اليمن، وبلاد التكرور، والغرب مع صغر سنه، وله كرامات كثيرة، وخوارق، وكشوفات فما قاله أو وعده لا يخفى.

قال ابنه : (وترجمه الناس بالقضية العظمى، ويدل على ذلك ما أخبرنا به الشيخ خليل الكشكاوي. قال: رأيت الشيخ أبا الحسن البكري، وقد تطور، فصار كعبة مكان الكعبة، وليس سترها كما يلبس الإنسان القميص)

وقال أيضا : (وكان له النظم الساتع في علوم التوحيد، وأطلعني مرة على تائيه عملها نحو خمسة آلاف بيت أوائل دخوله في طريق القوم، ثم أنه غسلها، وقال: إن أهل زماننا لا يتحملون سماعها لقلّة صدقهم في طلب الطريق).

من تلامذته : العلامة أبو السعادات محمد بن أحمد بن علي الفاكهي المكي الحنبلي.

وكان الشيخ له كتب كثيرة منها :

- ١ «تسهيل السبيل» ويسمى «تفسير البكري»
- ٢ «شرح العباب»
- ٣ «شرح منهاج الإمام النووي»
- ٤ «تحفة واهب المواهب في بيان المقامات والمراتب»
- ٥ «الدرة المكللة في فتح مكة المبجلة»
- ٦ «عقد الجواهر البهية»
- ٧ «إرشاد الزائر لحبيب رب العالمين».
- ٨ «الأحاديث المحذرات من شرب المسكرات»

- (٩) «بشرى العباد بفضل الرباط والجهاد»
(١٠) «تأدية الأمانة في قوله تعالى إنا عرضنا الأمانة»
(١١) «تجديد الأفراح بفضائل النكاح»
(١٢) «تحذير أهل الآخرة من دار الدنيا الدائرة»
(١٣) «تحفة السالك لأشرف المسالك»
(١٤) «تحفة العجّالان في فضائل عثمان بن عفان».
(١٥) «ترتيب السور وتركيب الصور».
(١٦) «الجوهر الثمين من كلام سيد المرسلين»
(١٧) «حزب الأنوار».
(١٨) «حسن الإصابة في فضل الصحابة».
(١٩) «حقائق فضل المؤلف الواردة على ترتيب الحروف».
(٢٠) «حقائق الكمالات».
(٢١) «الروض الأنيق في فضل أبي بكر الصديق».
(٢٢) «شرف الفقراء وبيان أنهم الأمراء».
(٢٣) «طلب الفقير المحتاج فيما يتوجه به ليلة المعراج».
(٢٤) «غاية الطلب في فضل العرب».
(٢٥) «الفتح القريب بفضل الكبر والمشيب»
(٢٦) «محاسن الإفادة في أحاديث العبادة».
(٢٧) «محو الأوزار بفضل الاستغفار».
(٢٨) «المقصد السامي القدر فيما يدعو به الداعي ليلة القدر».
(٢٩) «ملاذ أهل الإيقان عند حوادث الزمان».
(٣٠) «المنح المبين القوى لمولد النبوى».

- ٣١ «موقف الوسنان من السنة في دعاء آخر السنة».
- ٣٢ «نزهة الأبصار بفضائل الأنصار».
- ٣٣ «النظر الثاقب فيما لقريش من المناقب»
- ٣٤ «النفحات للأموات فاتحة في التوسل للوهاب بسورة الفاتحة».
- ٣٥ «نوافح الملك الختام بالتوسل بأشهر العام».
- ٣٦ «نهاية الإفضال في تشريف الآل».
- ٣٧ «الواضح الوجيز في تفسير القرآن العزيز».
- ٣٨ «هطال وابل التعرف والامتنان من شهر شعبان».
- ٣٩ «تحقيق الكلمات في الأصول الفقهيات». وهو هذا الكتاب الذي أحققه الآن.

توفي بالقاهرة ٩٥٢ هـ ودفن بجوار الإمام الشافعي رحمه الله تعالى وأدخله
فسيح جنته^١.

^١ انظر : «الأعلام» (٥٧/٧) «معجم المؤلفين» (٢٢٩/١١) «النور السافر عن أخبار القرن العاشر» (٣٦٩/١) «الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة» (١٩٢/٢) «فهرس الفهارس والأثبتات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات» (٧٢٧/٢) «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» (٤٢٤/٨) «هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين» (٢٣٩/٢)

نص محقق لكتاب:

تحقيق الكلمات في الأصول الفقهية (شرح مختصر الورقات)

تأليف:

الإمام أبي الحسن محمد بن عبد الرحمن البكري الصديقي الشافعي

(ت: ٩٥٢)

مرحمه الله - تعالى - وقفنا به في الدارين

[مقدمة المؤلف]

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه الإعانة

الحمد لله الذي أحكم أصول الأحكام أتم إحكام، أحمده وأشكره وأتوب إليه وأستغفره على الدوام، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ذوالجلال والإكرام، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه صلاة متبعة بأشرف السلام، أما بعد:

فهذه نبذة تلقب «تحقيق الكلمات في الأصول الفقهيات»، وضعتها على كتابي المذكور؛ تبصرة للطالب وهداية للراغب، وأسأل الله قبولها وعموم النفع بها. آمين.

* كتاب «الكلمات في الأصول الفقهيات» للمؤلف عبارة عن «مختصر الورقات»، وقام هو نفسه بالشرح عليه وسماه «تحقيق الكلمات في الأصول الفقهيات» كما نرى. وذلك المختصر قد شرح عليه أيضا الشيخ عبد الحق سبط الشيخ نوي الجاوي في كتاب سماه «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» وقد طبع بتحقيقي والحمد لله تعالى.

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العلمين وأشهد أن لا إله إلا الله الملك الحق المبين وأشهد أن سيدنا محمدا عبده رسوله سيد المرسلين صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

(بسم الله الرحمن الرحيم) أفتتح (الحمد لله) صيغة من صيغ الحمد، والمراد بها الثناء على الله بما تضمنت من ملكه واستحقاقه للحمد، و «الله» اسم للمعبود بحق (رب العلمين) مالكمهم وصالحهم، والعالم ما سوى الله -تعالى-، جمع بالواو والنون تغليبا للعلاء على غيرهم، وقيل : اسم جمع أو مفردة دال على ما دل عليه جمعه.

(وأشهد) أعلم (أن لا إله إلا الله) أي لا معبود بحق في الوجود إلا هو (الملك الحق المبين) الظاهر بآثاره والبال على طريق الخير. (وأشهد أن سيدنا محمدا عبده رسوله سيد المرسلين) أي أفضلهم. والرسول ذكر أوحى إليه بالعمل والتبليغ، والنبى ذكر أوحى إليه بالأول فقط، (صلى الله وسلم عليه) أي رحمه رحمة مقرونة بتعظيم، وأدام له السلامة والبركة (و) صلى وسلم (على آله) وهم مؤمنو بني هاشم وبني المطلب، (وصحبه) اسم جمع لصاحب، وهو كل مؤمن لقي النبي -صلى الله عليه وسلم- ومات على ذلك، وأكد ذلك بقولي : (أجمعين)؛ لتحقيق الشمول والإحاطة، وعديت الصلاة بعل؛ لأنها تنزل رحمت عظمة على المصلي عليه، ففيها العلو الدال على علو المصلي عليه أيضا.

^١ بنو هاشم هم أبناء هاشم بن مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن طبع بن لؤي بن غالب بن فهر، وهم أربعة : عبد المطلب ونضلة وأبو صيفى وأسد. انظر : «جبهة أنساب العرب» (١٤) «القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع» (٨٤)

^٢ بنو المطلب هم أبناء المطلب بن عبد مناف وهو أخ هاشم بن مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن طبع بن لؤي بن غالب بن فهر. فقد قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث رواه أحمد في «مسنده» (١٦٧٨٢) وغيره : «إنها أرى هاشما والمطلب شيئا واحدا».

هذه كلمات في الأصول الفقهية وهي طرق الفقه المجملات

[معنى الأصول الفقهية]

(هذه كلمات) جملة خبرية يأتي بها المتكلم إذا أراد الانتقال من أسلوب إلى آخر، والكلمات جمع كلمة، وهو جمع قلة، لأنه من جموع السلامة (في الأصول الفقهية وهي) أي الأصول المذكورة (طرق) أي دلائل (الفقه المجملات) كمطلق الأمر والنهي، وفعله - صلى الله عليه وسلم -، والقياس والإجماع، من حيث إفادة الأول الوجوب، والثاني التحريم، والباقي الحجة، والاستصحاب.

أما طرقه على سبيل التفصيل كـ ﴿أَقِمُْوا الصَّلَاةَ﴾ [الأنعام: ٧٢]، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾ [الإسراء: ٣٢]، و «صلاة ﴿﴾ في الكعبة»، كما أخرجه الشيخان، والإجماع على أن لبنت الابن مع بنت الصلب السدس حيث لا عاصب له^١، وقياس التفاح على البر في ثبوت الربا؛ لأنه مطعوم، واستصحاب الطهارة لمن شك في بقائها، فليس من أصول الفقه^٢ وإن ذكرت في كتبه للتمثيل.

^١ وجوع السلامة عند سيبويه من جموع القلة. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٧٦)

^٢ أي الإمام البخاري والإمام مسلم.

قلت : الحديث رواه البخاري في «صحيحه» (٤٨٣) (٤١٣٩) ومسلم في «صحيحه» (٣٢١٥) والترمذي في «سننه» (٨٧٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣٠٠٨)، والطبراني في «الكبير» (١٠٣٣) ومالك في «الموطأ» (٢٢٦) وأحمد في «مسنده» (٦٢٣١) وأبو داود في «سننه» (٢٠٢٥) وغيرهم من الحفاظ.

«انظر : «المجموع شرح المذهب» (١٤ / ٣) والقلوبي في «حاشيته» (١٧٦ / ٤) «أسنى المطالب» (١١٧ / ٤)، «تحفة المحتاج» (٣٦ / ٢) «الإقناع» للشربيني (٣٩٠ / ٢)

«لأن النظر فيها وظيفة الفقيه، أما الأصولي فإنه يتكلم على مقتضى الأمر والنهي مثلاً، من غير نظر إلى مثال خاص. انظر «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (١٩)

وما للاستدلال بها من الكيفيات. اختصرت فيها «الورقات» مع تنقيح وتصحيح وحذف للضعيف وما لاحاجة إليه في هذا التصنيف. أسأل الله قبولها وعموم النفع بها آمين.

(وما للاستدلال بها) أي بطرقه (من الكيفيات) من حيث تفصيلها عند تعارضها لكونها ظنية، من تقديم الخاص ونحوه، وكيفية ذلك تجر لصفات المستفيد لها وهو المجتهد.

[منهج تأليف المؤلف]

(اختصرت فيها «الورقات») المنسوبة لإمام الحرمين عبد الملك بن أبي محمد الجويني^{٢٠} -رحمه الله تعالى- (مع تنقيح) أي تهذيب الألفاظ، (وتصحيح) لما هو الصحيح مما صحح في «الورقات» خلافه [وأفهم]^{٢١} الأمر فيه (وحذف للضعيف وما لاحاجة إليه في هذا التصنيف)^{٢٢} وكل ذلك مبين في محاله كما سيأتي. (أسأل الله قبولها وعموم النفع بها، آمين) اسم فعل معناه : استجب، على الأشهر.

^{٢٠} انظر : «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٢٠)

^{٢١} هو الإمام عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (٤١٩ - ٤٧٨ هـ) : أعلم المتأخرين، من أصحاب الشافعي. ولد في جوين (من نواحي نيسابور) ورحل إلى بغداد، فمكة حيث جاور أربع سنين. وذهب إلى المدينة فأفتى ودرس، جامعاً طرق المذاهب. ثم عاد إلى نيسابور، فبنى له الوزير نظام الملك "المدرسة النظامية" فيها. له مصنفات كثيرة، منها "غياث الأمم والتهذيب" و"العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية" و"البرهان" و"نهاية المطلب في دراية المذهب" و"الشامل" و"الإرشاد" و"الورقات" و"مغيث الخلق" توفي بنيسابور. انظر «الأعلام» (١٦٠/٤)

^{٢٢} كلمة غير واضحة في الأصل.

^{٢٣} وإنما قدم ذكر التصحيح على الحذف؛ لأن الاعتناء ببيان الصحيح وذكره أولى منه بالحذف. انظر «الأقوال الملحقات» (٢١)

أصل الفقه مؤلف من جزئين مفردين. وأصل الفقه مركب.

[تعريف أصول الفقه]

(أصل الفقه مؤلف من جزئين مفردين) أحدهما : الأصل، والآخر : الفقه، والتأليف^{١٨} أخص من التركيب؛ لزيادته عليه بوقوع الألفة بين جزئيه. وعدلت عن تعبير «الأصل»^{١٩} بـ: «أصول الفقه» لأصل الفقه لأنه أوضح؛ إذ إطلاق المفرد على ما يقابل المركب فيه خفاء بالنسبة لإطلاقه على ما يقابل المثني والجمع. وقولي : «مفردين» مشير إلى أن التأليف قد يحصل لا مع أفراد^{٢٠}.

هذا، ولكل علم موضوع ومشمول، فموضوعه : هو ما يبحث في ذلك العلم عن الأحوال العارضة له، ومسائله : هي تلك الأحوال. فأصول الفقه موضوعة الأدلة السمعية لما أنه بحث عن أحوالها من [جهة]^{٢١} إثبات الأحكام بها، بالاجتهاد بعد الترجيح عند التعارض، ولهذا كانت أجزاؤه مباحث الاجتهاد والأدلة والترجيح. ثم الخوض في شئ يسبقه تصور ذلك الشئ، والتصور منشأ التعريف، فمن ثم قدمنا تعريف أصول الفقه على الكلام في مباحثه هذا.

(وأصل الفقه مركب) إضافي، نقل عن معناه الأصلي، وهو : الدليل المنسوب للفقه، وجعل لقبا -أي علما- على الفن الخاص بلا نظر للإجراء. ومعرفة

^{١٨} قال العلامة ابن قاسم في «الشرح الكبير على الورقات» (١/١٥١) : (التأليف ضم الأشياء مؤتلفة سواء كانت مرتبة الوضع كما في الترتيب وهو جعل الأشياء بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر في الرتبة العقلية وإن لم تكن مؤتلفة أم لا، والتركيب ضم الأشياء مؤتلفة كانت أو لا (مرتبة الوضع أو لا) فهو أعم مطلقا من التأليف والترتيب، والتأليف أعم من الترتيب من وجه وأخص من التركيب مطلقا ومنهم من جعل الترتيب أخص مطلقا من التأليف أيضا ومنهم من جعلها مترادفين).

^{١٩} إذا أطلق المصنف كلمة «الأصل» هنا فالمراد به كتاب «الورقات» لإمام الحرمين الذي قد سبق بيانه.

^{٢٠} انظر : «الشرح الكبير على الورقات» (١/١٥٤)

^{٢١} في الأصل : (جهة)

فما بني عليه غيره أصل، وما بني على غيره فرع.

المركب متوقفة على معرفة مفرداته من حيث يصح تركيبها،^{١٦١} فمن ثم عرفت الأصل اللغوي بقولي: **(فما بني عليه غيره أصل)**؛ إذ أصل الجدار أساسه، وأصل الشجرة ما ثبت عليها أعلاها.^{١٦٢}

والأصل اصطلاحاً يقال: للدليل، والرجحان، والقاعدة المستمرة، والصورة المقيس عليها، وللمستصحب، وفيها مناسبة للمعنى اللغوي؛ إذ المدار مبني على الدليل، والمرجوح مبني على الراجح من حيث سبق الراجح عليه وتقديمه، فكأنه أصل له. والفروع مبنية على القاعدة، والمقيس ناشئ عن المقيس عليه باعتبار مساواته له في علة حكمه، وكذا الطارئ بالنسبة للمستصحب.^{١٦٣}

(وما بني على غيره فرع) كفروع الفقه لأصوله، وفروع الشجرة لأصولها، ومرادنا بذلك التنبيه على بناء الفقه على الأصل.^{١٦٤}

^{١٦١} انظر: «الشرح الكبير على الورقات» (١/١٦١)

^{١٦٢} قال المصنف في هامش الأصل: (الأصل في اللغة: ما بني عليه شيء. ويطلق في الاصطلاح: لمعان: للراجح، يقال: الأصل الحقيقة، وللمستصحب يقال: تعارض الأصل والظاهر، وللقاعدة الكلية يقال: لنا أصل وهو أن الأصل مقدم على الظاهر، والدليل: يقال الأصل في هذه المسألة الكتاب والسنة، وللمقيس عليه).

وقال أيضاً: (فالأصل لغة: ما أي شيء محسوس أو معقول يبنى عليه غيره، من حيث إنه يبنى عليه غيره، فخرج أدلة الفقه مثلاً، من حيث يبنى على علم التوحيد، فإنها بهذا الاعتبار فروع لا أصول. فالمحسوس كأصل الجدار أي أساسه، وأصل الشجرة أي طرفها الثابت في الأرض مثلاً، فالمراد بالجدار والشجرة إما أعلاهما؛ لأنه هو الذي له ذلك الأصل، وإما مجموعهما على حرف المضاف أي أصل أعلى الجدار وأصل أعلى الشجرة. والمعقول كأصل الحكم أي دليله وعلة، وأصل المجاز أي الحقيقة. وأما في الاصطلاح فيقال للراجح يقال الأصل الحثية (الخ). ابن قاسم.

^{١٦٣} انظر: «شرح المحلي على الورقات» (٥٢) «الشرح الكبير على الورقات» (١/١٦٣)

^{١٦٤} انظر: «الشرح الكبير على الورقات» (١/١٦٤)

^{١٦٥} انظر: «الشرح الكبير على الورقات» (١/١٦٦) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٢٢)

والفقه : علم بالأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد.

(والفقه) لغة : الفهم، واصطلاحاً : (علم بالأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد) فالعلم كالجنس، وهو حكم الذهن الجازم المطابق لموجب. والأحكام جمع حكم، وهو نسبة أمر لآخر إيجاباً أو سلباً. " فأخرج العلم بالذوات " والصفات " والأفعال " . والأفعال لا يقال الأحكام بنص الكلام الذي هو صفة؛ لأننا نقول : ليس الحكم الكلام وحده بل بقيد التعليق، وهذا ليس صفة حقيقية. والشرعية المستفادة من الشرع المبعوث بـ ﷺ . "

فخرج الحكم العقلي كقولنا : «الكل أعظم من الجزء» وغيره من الأحكام. وقولنا : «التي طريقها الاجتهاد» مخرج للحكم الشرعي الذي طريقه القطعي، كالعلم بأن الله واحد، وبوجوب صلوات الخمس؛ إذ هو لا يسمى فقهاً. " والفقه بهذا التعريف لا يتناول إلا علم المجتهد، ولا يضر فيه عدم اختصاص الوقف على الفقهاء بالمجتهدين، لأن المرجع ثم العرف، وهذا اصطلاح خاص.

" كالعلم بأن النية في الوضوء واجبة وأن الوتر واجب وأن النية من الليل شرط في صوم رمضان وأن الزكاة واجبة في مال الصبي غير واجبة في الحلي المباح وأن القتل بمثل يوجب القصاص ونحو ذلك من مسائل الخلاف. انظر «شرح المحلى على الورقات» (٥٣) " انظر : ن «نهاية السؤل شرح منهاج الوصول» (١٢) " كزيد مثلاً. انظر «التمهيد في تخريج الفروع على الأصول» (٥٠) " كسواد زيد مثلاً. انظر «التمهيد في تخريج الفروع على الأصول» (٥٠) " كقيام زيد مثلاً. انظر : «التمهيد في تخريج الفروع على الأصول» (٥٠) " انظر : «المحصول» (٧٩) «بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب» (١٩) «الإبهاج في شرح المنهاج» (٣١) «نهاية السؤل شرح منهاج الوصول» (١١) «البحر المحيط في أصول الفقه» (٣٤ / ١)

" انظر : «الشرح الكبير على الورقات» (١٧٢ / ١)

" انظر : «الشرح الكبير على الورقات» (١٧٢ / ١)

والحكم

و«ال» في «الأحكام» إما للجنس^{٢٢}، ولا يدخل المقلد؛ إذ ظن المجتهد هو الوسيلة إلى العلم أي الجزم بما دلت الإمارة عليه. أو للاستغراق ولا [يخرج]^{٢٣} من لم يحط بالكل؛ إذ المراد بالعلم بالكل التهيؤ، وهو أن يحصل عنده كافية في استعلام الكل، فرجع إليه^{٢٤}. وعدلت عن تعبير «الأصل»^{٢٥} : بـ «المعرفة»^{٢٦}؛ لأن العلم المراد له أوضح وأخص، وإن كان المراد بهما واحدا في حقنا، بل وفي حق الله لورود السنة بذلك.

[تعريف الحكم وأقسامه]

(والحكم) خطاب الله - تعالى - أي كلامه المتعلق بفعل المكلف من حيث

تكليفه أي إلزامه لما فيه كلفة لا يطلب ذلك، وهو باعتبار تعلقه^{٢٨}.

^{٢٢} انظر : «نهاية السؤل شرح منهاج الوصول» (١١)

^{٢٣} في الأصل : (خرج)

^{٢٤} انظر : «الشرح الكبير على الورقات» (١٧٠ / ١)

^{٢٥} انظر : «الورقات» (٧)

^{٢٦} أورد القاضي أبو بكر الباقلاني على هذا سؤالا فقال : (الأحكام التي طريقها الاجتهاد غاية المجتهد فيها حصول ظن غالب له بما يعتقد منها فكان الواجب في رسم الفقه الظن بالأحكام الشرعية ولا يقال العلم والمعرفة. وأجيب عن هذا السؤال بأن طرق الأحكام الشرعية معلومة وهي الأخبار والأقيسة وإنما الظن واقع بالنسبة إلى آحاد الصور وحقق بعضهم هذا الجواب فقال المجتهد يعلم بدليل قطعي أن خبر الواحد في ذلك الحكم إذا صح إسناده وجب العمل به وكذلك يعلم أن القياس الجلي إذا تحقق ما يجب فيه من الشروط وجب العمل به فإذا نظر في آحاد الصور وغلب على ظنه صحة خبر الواحد في ذلك الحكم أو تحقق القياس الجلي حكم بذلك الظن الغالب فالمطنون حكم هذه الصورة الخاصة والمقطوع به القاعدة الكلية التي أخذ منها ذلك الحكم مثال ذلك قولنا في الزكاة في مال الصبي أن مال الصبي مال نام فتجب الزكاة فيه قياسا على مال البالغ لجامع ما يشتركان فيه من النمو فهذا قياس خاص أفاد الظن بوجوب الزكاة في مال الصبي والقاعدة العامة في أصل القياس قطعية). انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٨٨)

^{٢٨} انظر : «الإبهاج في شرح المنهاج» (٤٣ / ١) «نهاية السؤل شرح منهاج الوصول» (١٧) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٢٣)

واجب إن أثيب علي فعله وترتب العقاب على تركه، ومندوب أن أثيب فاعله ولم يعاقب تاركه.....

[تعريف الواجب]

(واجب) ويرادفه الفرض (إن أثيب على فعله وترتب العقاب على تركه) فخرج بالأول الحرام، والمكروه، والمباح، وبالثاني المندوب.^{٢٤} وتعبري بالترتب أولاً؛ إذ لا يلزم منه الوقوع.^{٢٥} والوجوب لغة السقوط.^{٢٦} «و» لما كان الساقط يلزم مكانه، سمي اللازم الذي لا خلاص منه واجبا.^{٢٧}

[تعريف المندوب]

(ومندوب) ويرادفه السنة، والنافلة، والتطوع، والمستحب، والمرغب فيه، والمرشد إليه.^{٢٨} (إن أثيب فاعله ولم يعاقب تاركه) كسنة الظهر مثلاً، وبالأول خرج الحرام والمكروه والمباح، والثاني خرج الواجب. والمندوب لغة : ما دعي إليه، سمي الفعل بذلك لدعاء الشارع له. وأصله مندوب إليه، فتوسع بحذف حروف الجر فاستكن الضمير.^{٢٩}

^{٢٤} انظر : «الأقوال الملحققات على مختصر الورقات» (٢٥)

^{٢٥} وعبر بالترتب إشارة إلى أنه لا يلزم من الترك وقوع العقاب لحواز تخلف الوعيد دون الوعد إذ من كرمه تعالى ورجته لا يشاء إلا مقتضى الوعد وقد لا يشاء مقتضى الوعيد بل يشاء عدمه على نزاع فيه. انظر : «الأقوال الملحققات على مختصر الورقات» (٢٥)

^{٢٦} انظر : «الشرح الكبير على الورقات» (١٩٧ / ١)

^{٢٧} في الأصل : (والمكان)

^{٢٨} انظر : «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٩٣)

^{٢٩} ومن مرادفات المندوب : الإحسان والحسن. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٢١٠ / ١)

^{٣٠} انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٢١٠ / ١)

ومباح إن لم يتعلق به منهما شيء، ومحظور إن ترتب على فعله عقاب وعلى تركه امتثالا
ثواب، ومكروه إن أثيب تاركه امتثالا ولم يعاقب فاعله.

[تعريف المباح]

(ومباح إن لم يتعلق به منهما) أي من الثواب والعقاب (شيء) ويسمي
جائزا، وحلالا، وطلقا، وهو لغة : الموسع فيه.^{٢٦}

[تعريف المحظور]

(ومحظور إن ترتب على فعله عقاب وعلى تركه امتثالا ثواب) فخرج بالأول
المكروه، وبالثاني المندوب والمباح، وتعييري بالترتب أولى لما مر. "وزدتُ :
«[امتثالا]»؛ [إذ] التارك له لغير الامتثال لا ثواب له في تركه. والمحظور لغة :
المنوع. "

[تعريف المكروه]

(ومكروه إن أثيب تاركه امتثالا ولم يعاقب فاعله)، فخرج بالأول الواجب
والمندوب والمباح، وبالثاني الحرام، "وزدتُ : «امتثالا» لما مر. "وهذا على اصطلاح

^{٢٦} انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٢١٢/١)

"وعبر بالترتب إشارة إلى أنه لا يلزم من الترك وقوع العقاب لجواز تخلف الوعيد دون الوعد؛ إذ
من كرمه تعالى ورحمته لا يشاء إلا مقتضى الوعد وقد لا يشاء مقتضى الوعيد بل يشاء عدمه على
نزاع فيه كما ذكره ابن قاسم في «الشرح الكبير على الورقات» (٤٧)

^{٢٧} في الأصل : (الامتثال)

^{٢٨} في الأصل : (إذا)

^{٢٩} انظر : «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٠٠)

^{٣٠} انظر : «الشرح الكبير على الورقات» (٢١٨/١)

"لأن الترك لنحو حياء أو عجز أو رياء أو خوف من مخلوق لا يثاب عليه بل قيل يأثم حينئذ لأن
تقديم خوف المخلوق على خوف الله تعالى محرم وكذلك الرياء وكذا بلا قصد شيء مطلقا لا يثاب
عليه. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٢١٩/١)

والصحيح منها ما اعتد به، وباطل خلافه.

القدماء في شمول المكروه لخلاف الأولى.^{٢٠} وأما على اصطلاح صاحب «الأصل»^{٢١}، فما كان كذلك ينهي مخصوص فهو المكروه، أو بغيره بأن استفيد من عموم ترك المندوبات المستفاد من الأمر بها فخلاف الأولى.^{٢٢}

[تعريف الصحيح]

(والصحيح منها ما اعتد به) لاستجابه شرطه الشرعي عقدا كان^{٢٣} أو عبادة^{٢٤}.

[تعريف الباطل]

(وباطل خلافه) وهو ما لم يعتد به، فهو والفساد مقابل الصحيح^{٢٥}، وأسقط قول «الأصل»: «ما يتعلق به النفوذ»^{٢٦}؛ لأن العبادة لا توصف به^{٢٧}، وقد يتعلق بالفساد آثار كالحج والكتابة عند فسادهما، ولا يرد؛ لأنه قد اعتد به في الجملة.^{٢٨}

وبهذا علم أن الأحكام لا كما في «الأصل» من عدّها سبعة، إذ الصحيح إما واجب أو غيره، والباطل إما حرام أو غيره، وأنه فيما ذكر العزيمة والرخصة لا تغير

^{٢٠} وربما قالوا في الأول مكروه كراهة شديدة وفي الثاني مكروه كراهة خفيفة. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٢٢٢/١)

^{٢١} ذكره في «نهاية المطلب»، كما أشار إليه ابن قاسم في «الشرح الكبير على الورقات» (٢٢٢/١)

^{٢٢} انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٢٢٢/١)

^{٢٣} كالبيع.

^{٢٤} كالصلاة.

^{٢٥} انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٢٣١/١)

^{٢٦} انظر: «الورقات» (٨)

^{٢٧} وهي اصطلاحاً توصف بالاعتداد فقط فيقال: هذه الصلاة معتد بها ولا يقال نافذة مثلاً. أما

وصف العبادة بالنفوذ لغة فهو جائز. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٢٢٦/١)

^{٢٨} انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٢٢٨/١)

والفقه أخص من العلم. والعلم معرفة المعلوم على ما هو به.

الحكم الشرعي لسهولة [تعذر] مع قيام السبب للحكم الأصلي المختلف عنه للعدر، لا يخرج عن ذلك، إذ هو واجب، كأكل الميتة للمضطر، ومندوب كفطر المسافر الذي لا يجهد الصوم، وقد يكون حراما كإجزاء الحرير في الاستنجاء. ونوزع بأن [...] لما اعتبرنا لم يشمل تعريف الرخصة أي شمولاً، إذا علمته علمت أن الفقه العلم بمجريات الأحكام المذكورة.

[الفقه أخص من العلم]

(والفقه) بالمعني الشرعي (أخص من العلم)؛ لصدق الثاني لنحو اللغة، فالفقه نوع منه، فكل فقيه عالم، وليس كل عالم فقيه. كما أن كل فقه علم ولا ينعكس.^{٢٩}

[تعريف العلم]

(والعلم معرفة المعلوم) بأن يحكم به أنه يثبت حكماً جازماً (على ما هو به) في الواقع لمطابقته لموجب إدراك ما من شأنه أن يعلم بالعقل و [الحس] ولو معدوماً. والإدراك : وصول النفس للمعنى بتمامه^{٣٠}، وذلك كإدراك الإنسان أنه حيوان ناطق.^{٣١}

^{٢٩} في الأصل : (بعدر)

^{٣٠} كلمة غير واضحة في الأصل فيها سواد.

^{٣١} انظر : «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٠٤)

^{٣٢} اختلف الناس في العلم هل هو مما يدرك بالحد أم لا؟ منهم من قال بأنه مدرك بالحد وهذا مذهب المتقدمين من أهل الكلام، ومنهم من قال بأنه غير مدرك بالحد وهو اختيار إمام الحرمين في كتابه البرهان وصرح به الفخر الرازي. انظر انظر : «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٠٥) في الأصل : (الحسن)

^{٣٣} من نسبة أو غيرها. انظر «غاية الوصول في شرح لب الأصول» (٢٢) «حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع» (١٩٠/١) «التقرير والتحجير» (٣٢/١)

^{٣٤} انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٢٤٧/١) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٠٦)

وضروريه ما حصل بلا نظر، ومكتسبه ما توقف عليه.

[تعريف العلم الضروري]

(وضروريه) أي العلم : (ما حصل بلا نظر) كالعلم الحاصل ببديهية العقل، كالعلم بأن الكل أعظم من الجزء، والعلم الواقع بإحدى الخواص الخمسة الظاهرة وهي : السماع، والبصر، واللمس، والشم، والذوق؛ إذ يحصل لمجرد الإحساس بها، إذ حصول الصوت في الأذن يكفي في الإدراك كفتح الخدقة لرؤية ما يمكن إبطاره، وملافة البشرة [للممسوس]^{١١}، وتنشق الهواء المطروح برائحة ما يشم، وملافة المذوق للعصبة المحيطة بسطح اللسان.^{١٢} سمي ضروريا؛ لأنه يضطر إليه، بحيث لا يدفع عن النفس، ولا يمنع كون المدرك بها من العلم وجدان الفرق من علم الخبر والمعاينة.^{١٣}

[تعريف العلم النظري]

(ومكتسبه) أي العلم (ما توقف عليه) أي على النظر، كالعلم بأن العالم وهو ما سوى الله حادث؛ إذ يتوقف على النظر في تغير العالم، فينتقل من تغيره لحدوثه.^{١٤} ووجه انقسام العلم لما ذكر أنه لو كان ضروريا كله لما احتيج لتحصيله، ولو كان مكتسبا كله لدار وتسلسل.

وعلم الله - تعالى - ليس بضروري ولا مكتسب.^{١٥} والعلم أيضا تصور إن تعلق بمفرد، وتصديق إن تعلق بنسبة.

^{١١} في الأصل : (للممسوس)

^{١٢} انظر : «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٠٨)

^{١٣} انظر : «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٢٩)

^{١٤} انظر : «الشرح الكبير على الورقات» (٢٦٤ / ١)

^{١٥} انظر : «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٠٨)

والنظر الفكر في حال المنظور فيه. والاستدلال طلب الدليل، وهو المرشد للمطلوب.

ولم يجمع من النظر والاستدلال كما فعله «الأصل» لأن مؤادهما واحد^{٦٢}، كما يفهم من تعريفهما حيث قلت :

[تعريف النظر]

(والنظر) ولو فاسدا (الفكر في حال المنظور فيه) ليؤدي للمطلوب، من علم أو ظن، والفكر : حركة النفس في المعقولات^{٦٣}، إذ حركتها في المحسوسات تخيل^{٦٤}، وانتقال النفس لغير طلب ما مر كأكثر حدثها إلى النفس لا يسمى نظرا.

[تعريف الاستدلال والدليل]

(والاستدلال) استفعال وهو (طلب الدليل) ليوصل للمطلوب. هذا، وجعل النظر أعم باعتبار أنه قد يكون في تصور الحقيقة مطروح لمخالفة الاصطلاح^{٦٥}. (وهو) أي الدليل لغة : (المرشد للمطلوب) [لأنه]^{٦٦} علامة عليه وإرشاده له، إما باعتبار نصبه أو ذكره له. واصطلاحا : ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه لمطلوب خبري ولو ظنيا^{٦٧}، والعلم عقيبه مكتسب؛ لأن حصوله على نظره المكتسب له.

^{٦٢} انظر : «شرح المحلى على الورقات» (٦٢)

^{٦٣} أي انتقالها فيها انتقالا تدريجيا قصديا. انظر : «الشرح الكبير على الورقات» (١/ ٢٦٥)

^{٦٤} انظر : «الشرح الكبير على الورقات» (١/ ٢٦٦)

^{٦٥} انظر : «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١١٠)

^{٦٦} انظر : «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١١١)

^{٦٧} في الأصل : (لأنه).

^{٦٨} انظر : «شرح المحلى على الورقات» (٦٣)

^{٦٩} انظر : «الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي (٩/ ١) «شرح مختصر الروضة» (٢/ ٦٧١)

«التقرير والتنجيز» (١/ ٦٦) «غاية الوصول في شرح لب الأصول» (٢٠) «إرشاد الفحول إلى

تحقيق الحق من علم الأصول» (١/ ٢٢)

وعدم العلم جهل بسيط، وادعاؤه باطلا مركب. وأحد المجوزين القوي ظن،
والضعيف وهم. فإن تساويا فشك.

[تعريف الجهل وأقسامه]

(وعدم العلم جهل بسيط) لأنه لا تركب فيه، كعدم علمنا لما تحت البحر^{٨٦}،
ولا يشترط أن يكون من شأنه أن يعلم، (وادعاؤه باطلا) بأن يتصور الشيء على
خلاف ما هو به (مركب) لأنه مركب من جزئين، أحدهما : عدم العلم، والآخر :
[اعتقاد]^{٨٧} غير مطابق^{٨٨}، واقتصر في «الأصل»^{٨٩} على الثاني^{٩٠} في تعريف مطلق الجهل.

[تعريف الظن والوهم والشك]

(وأحد المجوزين) بفتح الواو و(القوي) منهما ويقال له : (ظن)،
(والضعيف) منهما ويقال له : (وهم). (فإن تساويا فشك). فليس الظن التجويز كما
استفيد مما ذكر، وإن عبر به في «الأصل»^{٩١}، لكنه لازمه^{٩٢}. ولا يدخل في مورد القسم
الاعتقاد؛ إذ هو حكم الذهن الجازم القابل للتغيير. وقولي : «القوي والضعيف» أولى
مما عبر به لما لا يخفى، ولم يذكر عد أبواب أصول الفقه أولا كما ذكره «الأصل»^{٩٣}؛ لأنه
مستفاد من ذكرها مفصلة.

^{٨٦} انظر : «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٠٦)

^{٨٧} في الأصل : (اعتقا) سقط من الأصل حرف الدال، والصواب (اعتقاد).

^{٨٨} انظر : «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٠٧)

^{٨٩} حيث قال إمام الحرمين في «الورقات» (٩) : (الجهل تصور الشيء على خلاف ما هو به).
^{٩٠} أي الجهل المركب.

^{٩١} انظر : «الورقات» (٩)

^{٩٢} أي الراجح من المجوزين. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١١٣)

^{٩٣} حيث قال إمام الحرمين في «الورقات» (١٠) : (وأبواب أصول الفقه أقسام الكلام والأمر
والنهي والعام والخاص والمجمل والمبين والظاهر والمؤول والأفعال والناسخ والمنسوخ والإجماع
والأخبار والقياس والحظر والإباحة وترتيب الأدلة وصفة المفتى والمستفتى وأحكام المجتهدين).

وأقل ما يتركب الكلام من اسمين أو اسم وفعل. وينقسم الخبر وإنشاء.....

[أقل ما يتركب من الكلام]

(وأقل ما يتركب الكلام من اسمين) ك: «زيد قائم»، (أو اسم وفعل) ك: «قام زيد»، وأسقطت قول «الأصل»: «أو فعل وحرف أو اسم وحرف»؛ لأن نحو: «لم يقم» في جواب: «هل قام زيد؟» معناه: لم يقم زيد، ونحو: «يا زيدا! تقديره: «أدعو أو أنادي زيدا»، فكل مركب من اسم وفعل على ما علمت.

[تعريف الكلام الخبري والإنشائي]

(وينقسم) الكلام (لخبر) وهو ما احتمل الصدق والكذب ولو جملة فعلية. «وإنشاء» وهو: ما لا يكون كذلك، من التمني: وهو إظهار محبة الشيء ولو استحالة وقوعه، والترجي: وهو إظهار إرادة الممكن أو كراهته، والعرض، نحو: «ألا تنزل عندنا؟»، والتحضيض، نحو: «هل لا تنزل عندنا؟»، والقسم، نحو: «والله»، والاستخبار، نحو: «أجاء زيد؟»، وهذا أجمع من عبارة «الأصل» وأخص كما هو واضح.

١٠ انظر: «الورقات» (١٠)

١١ انظر: «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١١٧)

١٢ انظر: «العدة في أصول الفقه» (٨٤١/٣) «البحر المحيط في أصول الفقه» (٧٣/٦) «حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع» (١٣٨/٢)

١٣ عند الإمام ابن الفركاح أنه عبر بالتنبيه. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١١٨)

١٤ مثل قوله تعالى: يلبثني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما.

١٥ مثل قولنا: لعل الله يغفر لي.

١٦ وهو كلام دال بالوضع على الطلب برفق ولين. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٣١٨/١)

١٧ وهو الاستفهام وهو الكلام الدال على طلب حصول صورة الشيء في الذهن من حيث هو حصوله فيه فإن كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشئين أولا وقوعها فحصولها هو التصديق

وإلا فهو التصور. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٣١٦/١)

١٨ انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١١٨)

وحقيقة ومجاز. فالحقيقة : ما اصطلاح عليه من المخاطبة.

[تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز]

ينقسم من وجه آخر^{١٠٠} إلى (وحقيقة ومجاز)^{١٠١}.

[تعريف الحقيقة]

(فالحقيقة) فعيلة، مأخوذة من الحق، بمعنى الثابت أو المثبت، لنقل اللفظ من الوصفية للاسمية^{١٠٢}، وهي^{١٠٣} : (ما اصطلاح عليه من المخاطبة)^{١٠٤}، وإن لم يبق على موضوعه، كالصلاة في العبادة المخصوصة؛ إذ لم يبق على موضوعه الأصلي من الدعاء.^{١٠٥}

[معنى الوضع والاستعمال]

والوضع : جعل اللفظ دليلاً على المعنى، كتسمية الولد محمداً.^{١٠٦}
والاستعمال : إطلاق اللفظ وإرادة المعنى.^{١٠٧}

^{١٠٠} أي باعتبار استعماله الأصلي في موضوعه أو في غيره. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٣١٨/١)
^{١٠١} يعني أنها من أقسام الكلام وإلا فهو من هذا الوجه لا ينحصر فيها لأن اللفظ قبل استعماله لا يوصف بواحد منها كما نص عليه الأئمة. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٣٢١/١)
^{١٠٢} انظر : «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١١٩) «الشرح الكبير على الورقات» (٣٢١/١)
^{١٠٣} «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٣٤)
^{١٠٤} ما ذكره المصنف هنا أحد تعاريف الحقيقة المختار عنده، وقيل إن الحقيقة ما بقي في الاستعمال على موضوعه. انظر : «شرح المحلي على الورقات» (٦٧)
^{١٠٥} أي اصطلاحاً صادراً من الجماعة المخاطبة بذلك اللفظ بأن عينته للدلالة على ذلك المعنى. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٣٢١/١) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٣٥)
^{١٠٦} انظر : «شرح المحلي على الورقات» (٦٧) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٢٠)
^{١٠٧} انظر : «التحجير شرح التحرير في أصول الفقه» (٢٩٠/١) «حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع» (٣٩٤/١)
^{١٠٨} انظر : «التحجير شرح التحرير في أصول الفقه» (٢٩٠/١)

وتكون لغوية وشرعية وعرفية. والمجاز بخلافها.....

واللفظ موضوع للمعنى الخارج والتعبير عنه تابع لإدراك الذهن له حسبما أدركه، وليس لكل معنى لفظ، واللفظ لكل معنى يحتاج إلى اللفظ.^{١٧٠}

[أقسام الحقيقة]

(وتكون لغوية) وهي التي وضعها واضع اللغة، كالأسد للحيوان المفترس، (وشرعية) وهي التي وضعها الشارع، كالصلاة للعبادة المخصوصة، (وعرفية) وهي التي نقلت من معناها اللغوي إلى غيره، بحيث هجر الأول، وهي إما عرفية عامة، وهي التي لا تكون لقوم مخصوصين، أو خاصة وهي التي اختصت بقوم. والمتبادر من إطلاق العرفية العامة كالدابة نقلت لذوات الأربع بعد أن كانت لكل ما يدب على وجه الأرض، ومثال الخاصة : القلب والنقض للفقهاء، والجوهر للمتكلمين، والرفع للنحويين، ونحو ذلك.^{١٧١}

[تعريف المجاز]

(والمجاز بخلافها) فهو ما استعمل في غير ما اصطلاح عليه من المخاطبة.^{١٧٢} وحذفت تعريف «الأصل» للحقيقة بأنها : «ما بقي على موضوعه»^{١٧٣}، والمجاز بأنه : «ما تجوز به عن موضوعه»^{١٧٤} لأن ما اقتصر على أشهر، وكان «الأصل» اختار ما اقتصر عليه لإتيانه بمناسبته.

^{١٧٠} انظر : «البحر المحيط في أصول الفقه» (٢/ ٢٣٨) «حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع» (١/ ٣٥٠)

^{١٧١} انظر : «شرح المحلي على الورقات» (٦٩) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٣٦)

^{١٧٢} انظر : «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٣٦)

^{١٧٣} انظر : «الورقات» (١١)

^{١٧٤} انظر : «الورقات» (١١)

وهو بزيادة نحو ﴿ليس كمثله شيء﴾، ونقص نحو ﴿واسأل القرية﴾ أو نقل
كالغائط للخارج.....

[المجاز الذي سببه زيادة لفظ]

(وهو) أي المجاز (بزيادة^{١١١})، نحو : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

[الشورى: ١١] أي موجود؛ إذ الشيء مرادف له، فالكاف زائدة، وإلا فهو لمعنى
مثل، فيكون له - تعالى - مثل، وهو محال، والقصد بهذا الكلام نفيه، وجهة التجوز أنه
أطلق مثل المثل وأراد المثل. والتحقيق أن الكاف غير زائدة، ولا يلزم محذور، فالمعنى
: من كان على صفة المثل وشبهه متنف فكيف بالمثل؟!، وحيث أن الكلام مسوق لنفي
الشبيه والشريك بلا تناقض.^{١١٢}

[المجاز الذي سببه نقص لفظ]

(وبنقص، نحو : ﴿وَمَثَلِ الْفَرَسِ﴾ [يوسف: ٨٢]) أي أهلها، فأطلق

ذلك، وأراد سؤال أهلها، واحتمل أن المراد بها أهلها من إطلاق المحل على الحال فلا
نقض.^{١١٣}

[المجاز الذي سببه نقل لفظ]

(أو نقل، كـ «الغائط» للخارج)؛ إذ حقيقته المكان المطمئن من الأرض، فنقل

للفضلة التي تقع في ذلك المحل عادة، بحيث لا يتبادر في العرف غيرها.^{١١٤}

^{١١١} أي بسبب زيادة لفظ على العبارة الموضوع لأداء ذلك المعنى والمعهوده فيه أو معها. انظر
«الشرح الكبير على الورقات» (٣٤٨/١)

^{١١٢} انظر : «الشرح الكبير على الورقات» (٣٥١/١) «شرح المحلي على الورقات» (٦٩) «الأقوال
الملحقات على مختصر الورقات» (٣٧)

^{١١٣} انظر : «الشرح الكبير على الورقات» (٣٥٢/١) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات»
(٣٧) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٢٦)

^{١١٤} انظر : «الشرح الكبير على الورقات» (٣٥٧/١) «شرح المحلي على الورقات» (٧٠) «الأقوال
الملحقات على مختصر الورقات» (٣٨) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٢٦)

أو استعارة نحو ﴿يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾. والأمر استدعاء الفعل بـ «افعل».

[المجاز الذي سببه استعارة لفظ]

(أو استعارة) وهي : ما كانت علاقته تشبيهه معناه بها وضع له، (نحو :

﴿يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ [الكهف: ٧٧]) أي يسقط، فالإرادة الحقيقية ليست مرادة؛ إذ لا إرادة لجهاد لانتفاء شعوره، فوجب الصرف للمجاز وهو هنا استعارة علاقته شبه إشرافه على السقوط بإرادة سقوطه المختصة بالحي.^{١١٠}

[تعريف الأمر]

(والأمر استدعاء الفعل بـ «افعل») فخرج «بالفعل» النهي؛ إذ هو طلب الترك، و «بـ افعل» طلب الإشارة ونحوها، فليس أمرا حقيقة. وحذفت قول «الأصل» : «من هو دونه»^{١١١}؛ إذ الصحيح أنه لا يشترط في الأمر علو ولا استعلاء^{١١٢} ؛ لقوله - تعالى - حكاية عن فرعون : ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونِي﴾ [الأعراف: ١١٠] ولا علو لهم عليه ولا استعلاء، كما هو بين.

وعلى طريقة «الأصل»^{١١٣} يسمى الطلب من المساوي «التماس»، ومن الأعلى «دعاء»، وكذا قوله : «على سبيل الوجوب»؛ إذ الطلب غير الجازم، وهو المجوز

^{١١٠} انظر : «الشرح الكبير على الوراقات» (٣٦١ / ١) «شرح المحلي على الوراقات» (٧٠) «الأقوال الملحقات على مختصر الوراقات» (٣٨)

^{١١١} انظر : «الوراقات» (١٣)

^{١١٢} هذا الذي عليه الإمام أبو الحسن الأشعري وصححه السبكي في «جمع الجوامع» كما أفاده الشيخ ابن قاسم في «الشرح الكبير على الوراقات» (٣٧٠ / ١)

^{١١٣} وهو طريقة جمهور المعتزلة أيضا. انظر «الشرح الكبير على الوراقات» (٣٧٠ / ١)

وهي للوجوب إن أطلقت وتجردت عن القرينة. وترد للندب والإباحة

للترك يسمى أمراً^{١١١}، ومن ثمَّ كان المندوب مأموراً به حقيقة؛ لأنه طاعة، والطاعة فعل المأمور به^{١١٢}.

[الأمر المطلق يفيد الوجوب]

واعلم أنَّ مسمى الأمر لفظ، وهو صيغة «افعل» (وهي) أي صيغة «افعل» (لِلْوَجُوب). فلفظ «أمر» معناه القول الطالب، سواء كان على سبيل الحكم أم لا، وصيغته نحو: «صلِّ» يدل على الوجوب (إن أطلقت وتجردت عن القرينة) الصارفة له^{١١٣}.

[المعاني المجازية للأمر]

[مثال الأمر الذي يفيد الندب]

(وترد) أي صيغة «افعل» (لِلْندب) نحو: ﴿فَكَاتِبُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣] والعلاقة الإذن والثواب، وهي مشابهة معنوية^{١١٤}.

[مثال الأمر الذي يفيد الإباحة]

(والإباحة) نحو: ﴿كُلُوا مِنْ الطَّيِّبَاتِ﴾ [المؤمنون: ٥١] والعلاقة الإذن^{١١٥}.

^{١١١} منهم من قال بأنه ليس بأمر وهو رأي الإمام المحلي . انظر «شرح المحلي على الورقات» (٧١) «الشرح الكبير على الورقات» (٣٧١ / ١)

^{١١٢} انظر: «التقرير والتجيب» (١٩٠ / ٢) «تيسير التحرير» (٢٢٣ / ٢)

^{١١٣} انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٣٧٧ / ١) «الأقوال الملحقَات على مختصر الورقات» (٣٩) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٣٥) «شرح المحلي على الورقات» (٧١)

^{١١٤} انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٣٧٩ / ١) «الأقوال الملحقَات على مختصر الورقات» (٤٠) «شرح المحلي على الورقات» (٧٢)

^{١١٥} انظر: «الأقوال الملحقَات على مختصر الورقات» (٤٠)

والتهديد والتسوية والتكوين وغيرها.

[مثال الأمر الذي يفيد التهديد]

(والتهديد) نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ^ط﴾ [فصلت: ٤٠] فإنه فهم من القرينة

أنها صيغة مذكورة فيه في معرض التهديد.^{١٢٢}

[مثال الأمر الذي يفيد التسوية]

(والتسوية) بين الشئين نحو: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ^ط﴾

[الطور: ١٦] وعلاقته المضادة، والتسوية بين الفعل والترك [مضادة]^{١٢٣} لوجوب

الفعل.^{١٢٤}

[مثال الأمر الذي يفيد التكوين]

(والتكوين) هو الإيجاد، نحو: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧] والعلاقة فيه

المشابهة المعنوية في تحتم وقوعه.^{١٢٥}

(وغیرها) مزيد عليه، كالإكرام^{١٢٦}، والامتنان^{١٢٧}، والتسخير^{١٢٨}، والإرشاد^{١٢٩}،

^{١٢٢} انظر: «الأقوال الملحققات على مختصر الورقات» (٤٠)
^{١٢٣} في الأصل: (مضاد)

^{١٢٤} انظر: «الأقوال الملحققات على مختصر الورقات» (٤٠)

^{١٢٥} انظر: «الأقوال الملحققات على مختصر الورقات» (٤٠)

^{١٢٦} كقوله تعالى: {ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِينَ} [الحجر: ٤٦]

^{١٢٧} كقوله: {وَكُلُوا مِنَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ} [المائدة: ٨٨]

^{١٢٨} كقوله: {كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ} [البقرة: ٦٥]

^{١٢٩} كقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَخِيذُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وهو قريب من النذب لاشتراكهما في طلب تحصيل، غير أن النذب لمصلحة أخروية، والإرشاد لمصلحة دنيوية.

ولا تقتضي تكرارا

والدعاء^{٣٣}، والتمني^{٣٤}، والافتقار، والخبر^{٣٥}، والتفويض^{٣٦}، والتعجب^{٣٧}،
والتكذيب^{٣٨}، والمشورة^{٣٩}، والاعتبار^{٤٠}.

[الأمر المطلق لا يقتضي التكرار]

(ولا تقتضي) أي صيغة «افعل» المجردة (تكرارا)^{٤١}، بل طلب الفعل المأمور به من
غير إشعار بالمرّة والمرات، لكن المرة الواحدة ضرورية للامتنال^{٤٢}.

^{٣٣} كقوله تعالى: {رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا} [آل عمران: ١٤٧]

^{٣٤} مثل قول القائل: (ألا أيها الليل الطويل ألا انجل).

^{٣٥} مثل قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءَ إِيمَانِكُمْ كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [التوبة: ٨٢]

^{٣٦} كقوله تعالى: {فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا} [طه: ٧٢]

^{٣٧} كقوله تعالى: {أَنْظِرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ} [الإسراء: ٤٨]

^{٣٨} مثل قوله تعالى: {قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِن جِئْتُمْ بِحُجَّةٍ} [آل عمران: ٩٣]

^{٣٩} كقوله تعالى: {فَأَنْظِرْ مَاذَا تَرَىٰ} [الصافات: ١٠٢]

^{٤٠} كقوله تعالى: {أَنْظِرُوا إِلَىٰ شَرِّهِ إِذَا أَتَمَّرَ وَتَوَعَّيْ} [الأنعام: ٩٩]

^{٤١} لأن الأمر المجرد لو اقتضى التكرار لاقتضاه إما دائما بحيث لا يخلو المكلف منه سوى أوقات
الضرورة وذلك خارج عن الطاقة ولا سبيل إليه وإما أن يقتضيه لا دائما فيكون تخصيص بعض
الأوقات بالفعل ترجيحاً من غير مرجح ولأن مقتضى الصيغة تحصيل المأمور به وذلك يتحقق بالمرّة
الواحدة فالأصل براءة الذمة مما زاد. انظر «شرح ابن الفركاح على الوراقات» (١٤٠)

^{٤٢} انظر: «شرح المحلي على الوراقات» (٧٣) «الشرح الكبير على الوراقات» (٣٨١ / ١)

ولا فورا، إلا بدليل فيها فيعمل، وفعله يخرج عن العهدة. والأمر بالفعل أمر به وبها لا يتم إلا به.

[الأمر المطلق لا يقتضي فورا ولا تراخيا]

(ولا فورا^(١١)) ولا تراخيا^(١٢) (إلا بدليل فيها)، فالأول كالصلوات الخمس^(١٣)، وصوم رمضان^(١٤)، والثاني كالواجب الحق، (وفعله) أي المأمور به (يخرج عن العهدة) أي عن عهدة الأمر، وصار ذلك الفعل مجزئا أي مسقطا للطلب^(١٥).

[الأمر بالشيء أمر به وبها لا يتم إلا به]

(والأمر بالفعل أمر به وبها لا يتم) ذلك (إلا به^(١٦)) سببا شرعيا، كالصيغة للعتق، و عقليا كالنظر للعلم، وعاديا كجبر الرقبة للقتل، وشرطا شرعيا كالأمر بالصلاة أمر بالطهارة المؤدية إليها، أو عاديا كغسل جزء من الرأس لغسل الوجه^(١٧).

^(١١) اختلف الأصوليون في هذه المسألة على أقوال أحدها: أنه لا يدل على الفور ولا على التراخي بل يدل على طلب الفعل. والثاني: أنه يفيد الفور أي: وجوبا وهو مذهب الحنفية. والثالث: أنه يفيد التراخي أي: جوازا. والرابع هو مذهب الواقفية: أنه مشترك بين الفور والتراخي. انظر «نهاية السؤل شرح منهاج الوصول» (١٧٥)

^(١٢) لأن الغرض منه إيجاد الفعل من غير اختصاص بالزمان الأول دون الزمان الثاني. انظر «شرح المحلي على الورقات» (٧٣)

^(١٣) قال ابن قاسم في «الشرح الكبير على الورقات» (٣٩٢/١): «قال المصنف في «البرهان»: وهذا ما ينسب إلى الشافعي وأصحابه وقال في «المحصول»: إنه الحق واختاره الأمدي وابن الحاجب وصححه في «جمع الجوامع».

^(١٤) كما في قوله تعالى: [أَقِيمُوا الصَّلَاةَ] {الأنعام: ٧٢}

^(١٥) كقوله صلى الله عليه وسلم: «صوموا لرؤيته».

^(١٦) انظر: «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٤٢) «شرح المحلي على الورقات» (٧٤)

^(١٧) ويسمى مقدمة الواجب.

^(١٨) انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٣٩٩/١)

وإنما يدخل في الخطاب مكلف.

[الذي يدخل في خطاب الشارع هو المكلف]

(وإنما يدخل في الخطاب) الوارد من الشارع (مكلف) وهو البالغ العاقل

ولو كافرا.^{١١}

[الكفار مخاطبون بفروع الشريعة]

فالكفار^{١٢} مخاطبون^{١٣} بفروع الشريعة^{١٤}؛ لأجل ترتب العقاب في الآخرة لقوله - تعالى - : ﴿لَتَرْكَبُنَّ الصَّلَافِينَ﴾ [المائدة: ٤٣]، فصرح بتعذيبهم بترك الواجب، وامتنال الكافر حال كفره ممكن في نفسه [إذ الممكن لا يتقلب ممتنعاً]^{١٥}، بأن يسلم ويصلي ويفعل ما أمر به، وليس مأموراً بالفعل حال كفره لعدم صحتها منه، لتوقفه على الإسلام، ولا يؤخذون بها بعد الإسلام ترغيباً.^{١٦} وعلم بما تقرر أنه لا يشترط في التكليف بالفعل حصول الشرط الشرعي لصحة الفعل، بل يجوز التكليف بالفعل وإن لم يحصل شرطه شرعاً، هذا.

[الساهي والصبي غير داخلين تحت الخطاب]

ولا يرد - على الحصر - الساهي بعد ذهاب سهوه، حيث أمر بجبر الخلل؛ لأن ذلك أمر جديد. ولا أمر الولي بإخراج الزكاة من مال الصبي، وبدل متلفه في بعض

^{١١} انظر «الشرح الكبير على الوراقات» (٤٠٧/١) «شرح المحلي على الوراقات» (٧٥) «شرح ابن الفركاح على الوراقات» (١٤٩)

^{١٢} سواء الأصليون وغيرهم. انظر «الشرح الكبير على الوراقات» (٤١٧/١)

^{١٣} قال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في «شرح اللمع» : ومعنى توجه الخطاب عليهم تعلق الوعيد بالترك واستحقاق العذاب في الآخرة على تركه وليس المراد بذلك أنهم يؤمرون بفعل العبادة مع الكفر ولا بقضائها بعد الإسلام. انظر «الشرح الكبير على الوراقات» (٤٢٥/١)

^{١٤} وهو ظاهر مذهب الإمام الشافعي وأكثر الشافعية والمعتزلة. انظر «الشرح الكبير على الوراقات» (٤١٧/١)

^{١٥} موجود في الهامش.

^{١٦} انظر «الشرح الكبير على الوراقات» (٤٢٤/١) «شرح المحلي على الوراقات» (٧٥)

وليس مطلق الأمر بالشيء نهيا عن ضده ولا عكسه. والنهي استدعاء الترك بنحو «اترك».

أحواله^{١١٠}؛ لأن ذلك من خطاب الوضع، وأيضا فالمخاطب الولي كما أن المخاطب صاحب البهيمة بضمان متلفها في بعض الأحوال، ولا صحة عبادة الصبي وثوابه على ذلك؛ لأن ذلك ليعتادها بعد البلوغ لأن ذلك مأمور بها.^{١١١}

[الأمر بالشيء ليس نهيا عن ضده ولا عكسه]

(وليس مطلق الأمر بالشيء نهيا عن ضده ولا عكسه) خلافا لـ

«الأصل»^{١١٢}، حيث جعل مطلق الأمر نهيا كعكسه^{١١٣}، والصواب أن الخبري المعين إذا أمر به يكون ذلك الأمر نهيا عن الشيء المتعين المضاد له، فإذا قال: «قم»، فهو أمر يدل على طلب القيام، والمنع من ترك القيام بالمطابقة، وعلى كل منهما بالتضمن، وعلى الأضداد الوجودية للقيام، كالقعود والاضطجاع بالالتزام. وعلم أن الكلام ليس في المفهومين لتغايرهما ولا في الصيغة لذلك.

[تعريف النهي]

(والنهي : استدعاء الترك بنحو : «اترك»^{١١٤}) فعلم أنه لا يشترط فيه علو ولا

استعلاء، وأنه لا حاجة لزيادة «على سبيل الوجوب»، و «الأصل» اعتبر كل ذلك على وزان ما قاله في تعريف الأمر، وما مر هناك يأتي هنا ما يناسبه.^{١١٥}

^{١١٠} انظر : «شرح المحلي على الورقات» (٧٥)

^{١١١} انظر : «الأقوال الملحققات على مختصر الورقات» (٤٣) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٤٩)

^{١١٢} انظر : «الورقات» (١٤)

^{١١٣} فقال : (والأمر بالشيء نهى عن ضده والنهي عن الشيء أمر بضده).

^{١١٤} ونحو : «لا تفعل»، وعند الأشعرية النهي ليس له صيغة.

^{١١٥} انظر «شرح المحلي على الورقات» (٧٦) «الأقوال الملحققات على مختصر الورقات» (٤٣) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٤٩)

وقد يدل على فساد المنهي عنه وقد لا يدل.

[النهي المطلق قد يدل على فساد المنهي عنه وقد لا يدل]

(وقد يدل) النهي المطلق شرعا (على فساد المنهي عنه، وقد لا يدل)^{١٣٣}.

[صورة دلالة النهي المطلق على فساد المنهي عنه]

فإن نهي عنه لعينه كصوم الحائض، أو اللزم له كصوم يوم العيد للإعراض عن ضيافة الله - تعالى -، وكالصلاة في الأوقات التي كرهت الصلاة فيها. وإن قلنا: النهي للتنزيه، دل على الفساد؛ إذ الشيء لا يكون مطلوباً منها، وإلا فلا، والنهي في المعاملات كذلك.^{١٣٤}

فإن رجع لنفس العقد كبيع الحصاة أو لأمر داخل في العقد كالنهي عن بيع الملاقيح أو لأمر لازم كالربا دل على الفساد. وإنما رجع في الأول للذات لانتفاء الصيغة، وفي الثاني للدخل؛ لأن المبيع ركن، وفي الثالث للزوم لإكماله على الزيادة لا اللازمة بالشرط.^{١٣٥}

[صورة دلالة النهي المطلق على عدم فساد المنهي عنه]

فإن كان الخارج غير لازم كالوضوء بمغصوب، وكالبيع وقت نداء الجمعة، وكالصلاة في محل مكروه أو مغصوب، وكبيع الحاضر لباد، لم يقتض الفساد. ونفي

^{١٣٣} اختلف الأصوليون في دلالة النهي على فساد المنهي عنه على أقوال، منهم من قال بأن النهي يقتضي الفساد وهذا مذهب الإمام الشافعي، منهم من قال بأنه يقتضي الفساد إذا كان لعينه ولا يقتضيه إذا كان غيره، ومنهم من قال بأن النهي عن العبادات يقتضي الفساد وفي المعاملات لا يقتضيه، ومنهم من قال بأن النهي يقتضي الصحة. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٥٧) وغيره.

^{١٣٤} انظر: «شرح المحلي على الورقات» (٧٧) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٤٥) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٥٨)

^{١٣٥} انظر: «شرح المحلي على الورقات» (٧٧) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٤٥) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٥٨)

والعام ما عم أكثر من واحد بلا حصر

القول : «إن رجع لخارج» لم يفد، كعدم قبول صلاة من أتى منجماً، وإلا أفاد، كعدم قبول صلاة من صلى محدثاً.^{١١٦} وعبرت بـ «قد» وزدت «لا» إشارة إلى ما قد علمت.^{١١٧}

[تعريف العام]

(والعام ما عم أكثر من واحد بلا حصر) مأخوذ من قولك : «عممت زيدا وعمرا بالعطاء» أي شملتهما، و «عممت الناس بالإكرام» أي شملتهم. فخرج أسماء الأعداد كعشرة، لأنها بدل تحصر. وما عبرت به أولى مما عبر به «الأصل»، إذ قوله : «فصاعدا» يشمل الانتهاء لغاية وغيره، ولا حاجة لزيادة بجهة واحدة؛ لأن قولنا : «بلا حصر» يخرج تناول العدد بطريق العطف لأنه [نهي]^{١١٨} لغاية في العادات المطردة، بخلاف لفظ : «جاء الفقهاء»؛ إذ ليس هو في شموله لما دخل تحته كقولك : «قام زيد

^{١١٦} انظر : «شرح المحلى على الوراقات» (٧٧) «الأقوال الملحقات على مختصر الوراقات» (٤٥) «شرح ابن الفركاح على الوراقات» (١٥٨)

^{١١٧} أرى من المناسب هنا أن أذكر معان مجازية لصيغة النهي وهي : التحريم كقوله تعالى : ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ٢٩] والكراهة نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا يمس أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول والتقليل والاحتقار كقوله تعالى ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ﴾ [الحجر: ٨٨] وليبيان العاقبة كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون والدعاء كقوله تعالى ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] واليأس كقوله تعالى ﴿لَا تَقْزِرُوا أَيْدِيَكُمْ عَنْ أَنْتُمْ بِذُنُوبِكُمْ﴾ [التحریم: ٧]، والإرشاد كقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدِّلُوا أَوْ لَا تُبَدِّلُوا﴾ [المائدة: ١٠١] والأدب كقوله تعالى ﴿وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ﴾ [البقرة: ٢٣٧] والتهديد كقول السيد لعبده وقد أمره بفعل شيء ولم يفعله : لا تفعله، وإباحة الترك كالنهي بعد الإيجاب والالتباس كقولك لنظيرك : لا تفعل، وإيقاع أمن كقوله تعالى لا تخف إنك من الأمنين والتصبر كقوله تعالى ﴿لَا تَحْزَنْ إِنْ لَمْ يَكُنْ اللَّهُ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] والتسوية كقوله تعالى ﴿فَأَصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْنَا﴾ [الطور: ١٦] والتحذير كقوله تعالى ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِنْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢] وغيرها من المعاني.

^{١١٨} كذا في الأصل. لعل الصحيح : (انتهى)

كالاسم واسم الجمع المعرفين باللام، والمبهم كـ «من» لعالم و «ما» لغيره.....

وعمر و بكر و خالد؛ لأن هذا تناولها لا على جهة العموم الذي قررناه، بل على جهة الحصر.^{١١٩}

[هل العموم له صيغة تخصه أم لا؟]

وللعموم صيغة تخصه^{١٢٠}، وذلك :

[من صيغ العموم المفرد والجمع المحليين بال]

(كالاسم [المفرد]^{١٢١} واسم الجمع المعرفين باللام) نحو : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ

خَسِيرٌ ﴾ [العصر: ٢] ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون: ١] وسواء جمع السلامة والتكسير. ولم يوقع عليه إذا حلف بالطلاق وأطلق فحيث عبره «واحدة» للعرف، أو لأن الطلاق حقيقة واحدة وهي قطع عصمة النكاح، وليس له أفراد حتى يندرج في العموم، لكن مراتبه تختلف، فإذا لم يذكر عددا ولا يراه مُحمّل على أقل المراتب لتحقيقه.^{١٢٢}

[من صيغ العموم الأسماء المبهمة]

(والمبهم، كـ «من») الشرطية، أو الاستفهامية، أو الموصولة (لعالم^{١٢٣}، و «ما»

لغيره^{١٢٤}) نحو : «من دخل داري فهو آمن من جاءك» «ما جاءني منك رضيت به»،

^{١١٩} انظر : «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٦٣)

^{١٢٠} ذلك لأن العموم أمر مقصود ولا يجوز إخلاء اللغة عن الوضع له مع حكمة الواضع وبأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يفرعون عند الاختلاف إلى عمومات القرآن والسنة وذلك دليل على أن العرب وضعت تلك الصيغ للعموم وإلا لما تبادر ذلك إلى أفهامهم. وحكي عن الشيخ أبي الحسن الأشعري أنه قال بأن العموم ليس له صيغة في لغة العرب، وحكي عنه أيضا أن هذه الصيغ مشتركة بين العموم والخصوص فيجب التوقف. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٦٤)

^{١٢١} سواد في الأصل، والمثبت هنا من «الأقوال الملحقات» (٤٦)

^{١٢٢} انظر «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٤٧)

^{١٢٣} أي من يعقل وهو العاقل.

^{١٢٤} أي لغير العالم وهو الذي لا يعقل.

و «أي» في كل غالبا و «أين» في مكان و «متى» في زمان و «ما» في استفهام وجزاء
وغيرهما

(و «أي» في كل) من العالم وغيره، نحو: «أي عبيدي جاءك فهو حر»، و «أي شيء»
أصابني عولت في إزالة ضري فيه عليك».

وزدت قولي: (غالبا)؛ ليفيد أمورا:

الأول: أن «من» قد تكون علامة كما في قولك: «بمن قام» ونحوه.

الثاني: أن «ما» إذا كانت نكرة موصوفة نحو: «مررت بها معجب لك». أو تعجبية
نحو: «ما أحسن زيدا!» لا تعم.

الثالث: إن «ما» و «من» قد يتعارضان، وعبرت بقولي: «العالم» يشمل البارئ
سبحانه، في نحو قوله -تعالى- ﴿وَمَنْ لَّشْتُمْ لَهُمْ بَرَزَقِينَ﴾ [الحجر: ٢٠]، فهو أحسن
من قوله: «عاما».

الرابع: إخراج «أي» الموصوف بها من نحو: «مررت برجل أي رجل»، والمنادى بها
نحو: «يا أيها الرجل» فإنها لا تفيد العموم، فعلم أنه لا بد في إفادتها العموم من كونها
شرطية أو استفهامية أو موصولة.

(و «أين» في مكان) نحو: «أين تجلس أجلس»، (و «متى» في زمان) نحو:
«متى شئت جئتك»، (و «ما» في استفهام) نحو: «ما تطلب؟» (وجزاء) نحو: «ما
تعمل يجز به» (وغيرهما) نحو: «ما جاءني من أحد» فهي عامة في النفي، نحو: «ما
أحد قائم»، أم باشرت عاملها نحو: «ما قام أحد»، ولو سلبت الحكم عن العموم لم
يفد العموم، كقولنا: «ما كل عدد زوجا» فإن هذا ليس من عموم السلب أي ليس
حكما به على كل فرد، وإلا لم يكن فيه زوج وذلك باطل، بل المقصود إبطال قول من
قال: «كل عدد زوج» وذلك سلب الحكم عن العموم. و «ما» النافية والاستفهامية

و «لا» في النكرات. وهو من صفات النطق.

حرف، والخبرية اسم الموصول نحو: «صنعت ما صنعت» (ولا في النكرات) المعنوية نحو: «لا رجل في الدار».^{١٧٧}

[العموم من صفات النطق]

(وهو) أي العموم (من صفات النطق)^{١٧٨}.

[لا يصح دعوى العموم في غير النطق من الفعل وما يجري مجراه]

ولا يجوز دعوى في غيره من الفعل. وما يجري مجرى الفعل، مثال الفعل حديث البخاري: «كان النبي ﷺ يجمع بين الصلاتين في السفر»^{١٧٩}، فلا يعم كل سفر طويل وقصير؛ لأنه إنما يقع في واحد منهما.^{١٨٠}
ومثال الجاري مجراه: «قض ﷺ بالشفعة للجار»^{١٨١}، فإنه لا يعم كل جار؛ لاحتمال خصوصه في ذلك. و «كان» قد يستعمل مع المضارع للتكرار كما هو العرف،

^{١٧٧} انظر «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٤٨-٤٩) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٦٩-١٧٢) «شرح المحلي على الورقات» (٧٧)

^{١٧٨} يعني أن العموم يختص بالألفاظ لأنه صفة اللفظ فأما غير الألفاظ فلا يوصف بالعموم مثل ما روي أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين فلو ادعى مدع أن هذا يدل على جواز الجمع في السفر الطويل والقصير لأن ذلك لم يفصل به الحديث لم يسمع ذلك منه لأن الجمع فعل واحد محتمل أنه وقع في السفر الطويل ويحتمل أنه وقع في السفر القصير فحكمه التوقف لا العموم. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٧٥)

^{١٧٩} رواه البخاري في «صحيحه» (١٠٥٩) عن أنس. وأبو داود في «سننه» (١٢٠٩) عن ابن عمر وغيرهما من الحفاظ.

^{١٨٠} انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٧٥)

^{١٨١} الحديث رواه النسائي في «سننه» (٤٧١٩) عن جابر بلفظ: قضى رسول الله ﷺ بالشفعة والجوار. وابن أبي شيبه في «المصنف» (٢٣١٦٤) وأحمد في «مسنده» (٩٢٣) وقد ورد ثبوت الشفعة للجار في أحاديث كثيرة منها ما رواه ابن ماجه في «سننه» (٢٤٩٤) بلفظ: «الجار أحق بشفعة جاره، ينتظر بها إن كان غائبا، إذا كان طريقهما واحدا» وأحمد في «مسنده» (١٤٢٥٣)، وأبو داود في «سننه» (٣٥٢٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١١٩١٧) وأبو داود الطيالسي في «مسنده» (١٧٨٢) وغيرهم من الحفاظ.

والخاص مقابلته. وتمييز بعض الجملة بالأخراج هو التخصيص، وهو إما متصل
كالاستثناء.

أخذنا من قوله -تعالى- في إسماعيل ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ﴾ [مريم: ٥٥]
وقولهم: «كان حاتم يكرم ضيفه»، وتدخل الصورة النادرة وغير المقصودة تحت
العام. وقد يكون مجازا نحو: «جاءني الأسود الرماة إلا زيدا».

وهو من عوارض الألفاظ لا المعاني، فلا يقال: معنى عام. ويقال للمعنى:
أعم وأخص، ولللفظ: عام وخاص؛ تفرقة بين الدال والمدلول. ودلالته على أصل
المعنى قطعية، وعلى كل فرد بخصوصه ظنية.

[تعريف الخاص والتخصيص]

(والخاص مقابلته) أي مقابل العام^{١٨٠}، فيقال فيه: ما لا يتناول شيئين فصاعدا
من غير حصر، نحو: رجل، رجلين، ثلاثة رجال^{١٨١}. (وتمييز بعض الجملة بالإخراج
هو التخصيص) كإخراج المعاهدين من قوله -تعالى- ﴿فَأَقْضُوا الشُّرُكَيْنِ﴾
[التوبة: ٥] وقولنا: «بعض» أخرج الكل؛ إذ هو نسخ، ودخل في الجملة الاستثناء
من العدد، ونحو: «أكرم الناس قريشا» في البذل، وأخرج الاستثناء المنقطع^{١٨٢}.

[تعريف المخصص المتصل وأنواعه]

(وهو) أي المخصص الذي دل عليه لفظ التخصيص التزاما؛ لأن
التخصيص يستلزم خصصا وخصصا. (إما متصل: كالاستثناء)^{١٨٣}.

[تعريف الاستثناء]

^{١٨٠} يعني أنه يرسم برسم مقابل لرسم العام.

^{١٨١} انظر «الشرح الكبير على الوراقات» (١٣٨/٢) «شرح المحلي على الوراقات» (٧٩) «شرح ابن
الفركاح على الوراقات» (١٧٧)

^{١٨٢} انظر «الشرح الكبير على الوراقات» (١٤٠/٢) «شرح ابن الفركاح على الوراقات» (١٧٨)

^{١٨٣} انظر «الشرح الكبير على الوراقات» (١٤٦/٢) «شرح ابن الفركاح على الوراقات» (١٧٩)

وهو إخراج بنحو «إلا» ما لولاه لدخل في الكلام. وجاز من غير الجنس كتقديمه على
مستثنى منه.....

(وهو) أي الاستثناء (إخراج بنحو «إلا» ما لولاه، لدخل في الكلام)
المستثنى منه [نحو]^{١٨١} : «جاء القوم إلا زيدا»، فلو لا إخراج زيد من مجيء القوم
لدخل فيهم.^{١٨٢} وقولنا : «بنحو إلا» مزيد أخرج بقية المخصصات الواردة على
«الأصل». ولا يرد علينا اعتبار كونه متكلمًا واحدًا؛ لأنه لا يتصور في حقيقته كونه من
اثنين، ولا دخل للمنقطع فلا غير فلا يرد.

[جواز استثناء الشيء من غير جنسه]

(وجاز) الاستثناء (من غير الجنس)^{١٨٣} كقولك: «جاء القوم إلا حمرا». ^{١٨٤}

[جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه]

(كتقديمه) أي كما جاز تقديم الاستثناء (على المستثنى منه)، نحو: «ما قام
إلا زيدا أحد». ^{١٨٥}

^{١٨١} غير موجود في الأصل، وزيد لإتمام السياق.

^{١٨٢} انظر «الشرح الكبير على الورقات» (١٥٦/٢) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٨١)
«شرح المحلي على الورقات» (٨١)

^{١٨٣} وهو ما يسمى بالاستثناء المنقطع. وقال قوم لا يجوز الاستثناء من غير الجنس لأن حقيقة
الاستثناء إخراج ما تناوله اللفظ ولم يتناول اللفظ غير الجنس الذي وضع اللفظ لإفادته فإذا قال
رأيت الناس إلا الحمرا لم يصح الكلام لأن الحمرا ليس مما دل عليه لفظ الناس. والراجح جوازه
لوقوع ذلك في كلام الله تعالى فقال: فسجد الملائكة كلهم أجمعين إلا إبليس وفي كلام العرب أيضا
ما يدل عليه كقول الشاعر: وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس. انظر «شرح ابن الفركاح
على الورقات» (١٨٨)

^{١٨٤} انظر «الشرح الكبير على الورقات» (١٥٧/٢) «شرح المحلي على الورقات» (٨٣)

^{١٨٥} انظر «الشرح الكبير على الورقات» (١٦٧/٢) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٨٦)
«شرح المحلي على الورقات» (٨٣)

وصح إن اتصل بما قبله وأبقا شيئاً، والشرط.

[من شرط الاستثناء أن يكون متصلاً بالكلام]

(وصح إن اتصل بما قبله)^{١١٢}، ولا يضر سكوته لنفس وعي.^{١١٣}

[من شرط الاستثناء أن يبقى من المستثنى منه شيء]

(وأبقا شيئاً) كـ «عشرة إلا تسعة»^{١١٤}، فإن لم يتصل أو لم يبق شيئاً ولو بنحو :
«عشرة إلا عشرة إلا أربعة» فهو باطل؛ لعدم ارتباط الكلام في الأول، ولتناقضه في
الثاني. ولا بد من نية الاستثناء قبل فراغ المستثنى منه، وإلا لم يصح من حيث ارتباط
الحكم لا من حيث اللفظ.^{١١٥}

[من المخصصات المتصلة الشرط]

(والشرط)^{١١٦} - بالجر - أي وكالشرط^{١١٧} نحو: «أكرم زيدا إن جاءك».

^{١١٢} هذا قول الفقهاء كافة وجهور أهل العلم ويحكى عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال بصحة
الاستثناء المنفصل، لكن أكثر أهل العلم على أن نسبة ذلك القول إلى ابن عباس لا تصح فإنه لا
يليق بمكانه من العلم ومحلّه من اللغة العربية فإنه يلزم من هذا القول أنه لا ينعقد يمين أبداً ولا
يستقر إقرار وأيضاً فالمعروف من كلام العرب اتصال الاستثناء بالمستثنى منه فإن الاستثناء كلام لا
يستقل بنفسه وقال الإمام البيهقي مراد ابن عباس بصحة الاستثناء المنفصل الاستثناء بالمشيئة فإن
من عقد عقداً أو تكلم بكلام مستقل يستحب أن يقول إن شاء الله إن شاء الله تعالى فلو نسي ذلك
حال الكلام ثم بعد ذلك فقال إن شاء الله حصل له أجر المشيئة لا أن ذلك الكلام ينتقض
موجبه وينحل حكمه وهذا تأويل قريب أولى من نسبة صحة الاستثناء المنفصل إلى ابن عباس.
انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٨٦)

^{١١٣} كما لو قال: جاء الفقهاء، ثم قال بعد يوم: إلا زيد، لم يصح الاستثناء. انظر «الشرح الكبير على
الورقات» (١٦٤/٢) «شرح المحلى على الورقات» (٨٣)
^{١١٤} انظر: «شرح المحلى على الورقات» (٨٢)

^{١١٥} انظر «الشرح الكبير على الورقات» (١٦٣/٢) «شرح المحلى على الورقات» (٨٣)
^{١١٦} الشرط في اللغة العلامة وفي الاصطلاح: ما يتوقف صحة المشروط عليه كالطهارة فإنها شرط
للصلاة. «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٩٠)

^{١١٧} ورد في الهامش: المراد به الشرط اللغوي وأما العقلي كالحياة للعلم والشرعي كالطهارة للصلاة
والعادي كنصب السلم للصعود فليس من المخصصات مع صدق التعريف على الكل.

وجاز تقديمه على الشروط كالصفة.

[جواز تقديم الشرط المخصص على الشروط]

(وجاز تقديمه على الشروط)^{١٠٠} نحو : «إن جاءك زيد فأكرمه»، (كالصفة)

في أنها من المخصصات المتصلة الجائز تقديمها، نحو : «أكرم بني تميم العلماء» و «أكرم العلماء بني تميم» وهذا من زيادتي.^{١٠١}

[من المخصصات المتصلة الغاية]

ومن المخصصات المتصلة «الغاية» التي تقدمها عموم يشملها لو لم يأت نحو : «أكرم بني تميم إلى أن يعصوا»^{١٠٢}.

[الكلام في تعارض المطلق والمقيد]

ولما كان المطلق عاما عموما بدليا والمقيد أخص منه كان تعارضهما من باب تعارض العام والخاص، و من ثم ذكرتهما كـ «الأصل» هنا فقلت :

^{١٠٠} اعلم أن تقدم الشرط على المشروط يكون في اللفظ ويكون في الوجود فالتقدم اللفظي مثل إن دخلت الدار فأنت طالق ولا فرق بين قوله أنت طالق إن دخلت الدار وبين قوله إن دخلت الدار فأنت طالق وأما التقدم الوجود فيجوز أن يكون الشرط متقدما فيه على المشروط كالطهارة مع الصلاة فإنه شرط فيها ويجوز تقديمها عليها ويجوز كون الشرط مقارنا كالأستقبال في الصلاة وستر العورة فأما أن يكون الشرط متأخرا في الوجود عن المشروط فذلك لا يجوز فإنه متى وجد المشروط بدونه خرج عن كونه شرطا. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٩١)

^{١٠١} انظر : «غاية الوصول في شرح لب الأصول» (٨١) «حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع» (٥٨/٢) «الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع» (٥/٢)

^{١٠٢} انظر : «غاية الوصول في شرح لب الأصول» (٨١) «حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع» (٥٨/٢)

والمقيد بها يحمل على المطلق كالرقبة في محليهما.

[صور وجوب حمل المطلق على المقيد]

(والمقيد بها) أي بالصفة (يحمل [عليه]^{١٨٨} المطلق)^{١٨٩} قياسا (كالرقبة في محليهما) فإنها أطلقت في كفارة الظهار، وقيدت في كفارة القتل بالإيمان، فحملنا المطلق على المقيد بجامع حرمة سببهما وهو الظهار والقتل.^{١٩٠}
فلو قيد بقيدتين متنافيين تساقطا، وبقي الإطلاق، وقد يعتبر القيد من جهة القياس كتقييد بعض الروايات للترتيب في فضلات الكلب بالأولى وبعضها بالأخرى.

هذا، و المطلق والمقيد إن اتحد حكمهما وسببهما و كانا مثبتين وتأخر المقيد عن وقت العمل بالمطلق فهو ناسخ، وإن تقدم عليه وتأخر عنه لا عن وقت العمل حل المطلق عليه جمعا بين دليلين. فالمقيد بين أنه المراد من المطلق.^{١٩١}
وإن اتحد حكمهما وسببهما ونفيا، نحو: «لا يعتق مكاتبا» و«لا يعتق مكاتبا كافرا»، فقيّد للنهي بالكافر.^{١٩٢}

^{١٨٨} في الأصل: (على) وهو خطأ والصحيح ما أثبتته هنا.

^{١٨٩} وذلك لأن العمل بالمقيد فيه إعمال المطلق بخلاف العكس.

^{١٩٠} هذا القسم من قبيل المطلق والمقيد اللذين اختلف سببهما واتحد حكمهما، حيث كان السبب في الموضوعين مختلفين فإنه في الأول القتل وفي الثاني الظهار والحكم فيهما واحد وهو وجوب التحرير، فيحمل المطلق هنا على المقيد، وهو الظاهر في مذهب الإمام الشافعي احتياطا في الخروج عن العهدة ليتقن الخروج عنها بالعمل بالمقيد سواء كان التكليف في الواقع بالمقيد أم بالمطلق بخلاف العمل بالمطلق إذ قد يكون التكليف في الواقع بالمقيد فلا يخرج عن العهدة مع الإخلال بالمقيد. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٩٤) «شرح المحلى على الورقات» (٨٤) «الشرح الكبير على الورقات» (١٦٩/٢)

^{١٩١} انظر: «الشرح الكبير على الورقات» (١٨١/٢)

^{١٩٢} انظر: «الشرح الكبير على الورقات» (١٨٤/٢)

أو منفصل. منه تخصيص الكتاب به

وإن اتَّحدا حكما وسببا، وكان أحدهما أمرا والآخر نهيا كأن قال: «أعتق رقبة» و«لا تملك رقبة كافرة» فقيّد العتق أيضا بالمؤمنه؛ لتوقف الإعتاق على الملك، وتقييد المطلق بضد الصفة التي هي الكفر وهو الإيمان، وليس من حمل المطلق على المقيد.^{٢٢}

وإن اختلف السبب واتحد الحكم فهي مسألتنا كـ «الأصل»^{٢٣}، وإن اختلف الحكم واتحد السبب كآية الوضوء^{٢٤} في غسل اليد وآية التيمم^{٢٥}، حيث قيد في الأولى بالمرفقين فهي كالتي قبلها^{٢٦}.

[المخصص المنفصل وأنواعه]

(أو منفصل منه) أي من التخصيص المنفصل.

[تخصيص النص العام بالناس الخاص]

(تخصيص الكتاب به) أي بالكتاب^{٢٧}، كقوله -تعالى-: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ

أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] خصّص عموم قوله -تعالى-: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾

[البقرة: ٢٢٨] فعدة الحامل بوضعه^{٢٨}.

^{٢٢} انظر: «الشرح الكبير على الوراقات» (١٨٤/٢)

^{٢٣} قد سبق التمثيل له في الكفارة بين الظهار والقتل.

^{٢٤} آية الوضوء هي الآية (٦) من سورة المائدة. وهي ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]

^{٢٥} آية التيمم هي الآية (٤٣) من سورة النساء. وهي: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [النساء: ٤٣]

^{٢٦} حيث كان السبب في الموضعين واحدا وهو الحدث وحكمهما مختلفا فإنه في الأول وجوب المسح وفي الثاني وجوب الغسل والجامع بينهما اشتراكها في سبب، فيحمل المطلق على المقيد هنا. فيشترط مسح الأيدي بالتراب إلى المرافق أي معها في أجزاء التيمم.

^{٢٧} سواء علم تقدم العام أو تقدم الخاص أو جهل التاريخ. انظر «الشرح الكبير على الوراقات» (١٨٩/٢)

^{٢٨} انظر: «الأقوال الملحقات» (٥٧)

[تخصيص النص العام بالإجماع]

(و) تخصيص الكتاب (بالإجماع) كتخصيص قوله - تعالى - : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَلِجِلْدِهِمْ ثَمْنِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور: ٤] بالإجماع على تنصيف حد القذف على العبد، وهذا من زيادتي^{١١١}.

[جواز تخصيص القرآن بالسنة متواترة كانت أو غير متواترة]

(و) تخصيص الكتاب (بالسنة) المتواترة والآحاد^{١١٢}، فمثال الأول^{١١٣} قوله - تعالى - : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ [النساء: ١١] فإنه خصص بقوله - صلى الله عليه وسلم - : «القاتل لا يرث»^{١١٤} وقد كان متواترا. ومثال الثاني^{١١٥} هذا الحديث مع الآية بالنسبة إلينا.

^{١١١} انظر : «الأقوال الملحقات» (٥٧)

^{١١٢} فيه أقوال أخرى منها : إن كان العموم دخله التخصيص بدليل قطعي جاز تخصيصه بالسنة وهو قول عيسى بن عبان، وعن بعض المتكلمين لا يجوز تخصيص الكتاب بالسنة، هذا الخلاف مخصوص بما كان العام نصا من القرآن والمخصص من السنة وهي آحاد. انظر : «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٩٧)

^{١١٣} أي تخصيص الكتاب بالسنة المتواترة.

^{١١٤} رواه ابن ماجه في «سننه» (٢٦٤٥) عن أبي هريرة والترمذي في «سننه» (٢١٠٩) وقال : (و) إسحق بن عبد الله بن أبي فروة قد تركه بعض أهل الحديث منهم أحمد بن حنبل والعمل على هذا عند أهل العلم أن القاتل لا يرث كان القتل عمدا أو خطأ وقال بعضهم إذا كان القتل خطأ فإنه يرث وهو قول مالك)

^{١١٥} أي تخصيص الكتاب بالسنة الآحاد.

..... وهي بعضها

وتخصيص السنة به^{٢٢٦}، كتخصيص «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»^{٢٢٧} بآية التيمم^{٢٢٨}، ولا يضرنا في هذا المثال ورود السنة بالتيمم؛ لأنه كان بعد نزول الآية المخصصة^{٢٢٩}.

[تخصيص السنة بالسنة ومثاله]

(وهي) أي تخصيص السنة (ببعضها)^{٢٣٠}، كتخصيص حديث الشيخين^{٢٣١} :
«فما سقت السماء العشر»^{٢٣٢} بحديثهما : «ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة»^{٢٣٣}.

^{٢٢٦} ومن الناس من قال : لا يجوز تخصيص السنة بالكتاب لأن التخصيص بيان للمراد والسنة هي المينة للكتاب بدليل قوله تعالى : لتبين للناس ما نزل إليهم. انظر شرح ابن الفركاح على الورقات (١٩٨) والصحيح جوازه كما ذكره المصنف هنا. لأن الميّن لا يلزم أن يكون متابعاً للميّن فالكتاب يبين بعضه بعضاً والسنة يخص بعضها بعضاً وليس المخصص تابعاً للمخصص. انظر «كشف الساتر» شرح غوامض روضة الناظر (٢٠٠/٢)
^{٢٢٧} رواه البخاري في «صحيحه» (٦٥٥٤) وأبو داود في «سننه» (٦٠) وأحمد في «مسنده» (٨٢٢٢) وغيرهم من الحفاظ.

^{٢٢٨} وهي قوله تعالى : وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُواْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ أَوْ لَمْ تَكُنُواْ فَامْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْمَانِكُمْ مِنْ الْغُلَافِ
^{٢٢٩} انظر «الشرح الكبير على الورقات» (١٩٢/٢)

^{٢٣٠} ومن الناس من قال : لا تخص السنة بالسنة لأن السنة بيان فلو جاز تخصيصها بالسنة لافتقر البيان إلى البيان. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٩٩)
^{٢٣١} أي البخاري ومسلم.

^{٢٣٢} رواه البخاري في «صحيحه» (١٤١٢) عن سالم بن عبد الله عن أبيه ومسلم في «صحيحه» (٢٢٣٤) وابن ماجه في «سننه» (١٨١٧) وفي (١٨١٦) عن طريق أبي هريرة وأبو داود في «سننه» (١٥٩٨) والترمذي في «سننه» (٦٣٩) وغيرهم من الحفاظ.

^{٢٣٣} الحديث رواه البخاري في «صحيحه» (١٣٧٨) (١٣٩٠) (١٤١٣) ومسلم في «صحيحه» (٢٢٢٥) (٢٢٢٨) (٢٢٣٠) (٢٢٣٣) وغيرهما من الحفاظ.

وتخصيص قول الله تعالى ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالقياس.

[تخصيص النص العام بالقياس]

(و) من التخصيص المنفصل (تخصيص قول الله - تعالى - ورسوله - صلى الله

عليه وسلم - بالقياس^{٢٢٢}) كقوله - تعالى - : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾

[التوبة: ١٠٣] العام للمديون وغيره، فخص المديون منه عند من يقول به قياسا على

الفقراء^{٢٢٣}.

[تخصيص المنطوق بالمفهوم]

ويخص المنطوق [بمفهوم]^{٢٢٤} الموافقة^{٢٢٥} ك : «من دخل داري فاضربه»، و

«إن دخل زيد فلا تقل له أف». وبالمخالفة^{٢٢٦} كقولنا : «لا ينجس الماء إلا ماء غيره»

وقولنا : «إذا بلغ الماء قلتين لم ينجس»^{٢٢٧}.

^{٢٢٢} وإنما جاز تخصيص النطق بالقياس لأن القياس مستند إلى نص بالمعنى الشامل للظاهر والمقابل له. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (١٩٦/٢)

والقياس إذا كان قطعيا فيجوز التخصيص به بلا خلاف، وأما الظني ففيه خلاف طويل منهم جوز كالمصنف وهو المشهور في مذهب الشافعية ومنهم قال بجوازه بشرط أن يكون العام قد خص بدليل غير القياس وهو قول الحنفية وهناك أقوال أخرى بسطها في كتب الأصول الكبيرة. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٠٠)

^{٢٢٣} انظر : «شرح المحلى على الورقات» (٨٨) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (١٩٩) «الأقوال الملحقات هلى مختصر الورقات» (٥٩)

^{٢٢٤} وتخصيص آية [الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي] {النور: ٢} بقياس العبد في أن عليه النصف على الأمة الى عليها ذلك في قوله تعالى ﴿فَمَنْ يَنْصِفْ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنْكَ الْعَذَابُ﴾ [النساء: ٢٥] بجامع اشتراكهما في نقص الرق. انظر «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٥٩)

^{٢٢٥} في الأصل : (بالمفهوم)

^{٢٢٦} مفهوم الموافقة هو ما يدل على أن الحكم في المسكوت عنه موافق للحكم في المنطوق به من جهة الأولى وهذا كتخصيص الرب تعالى في سياق الأمر ببر الوالدين على النهي عن التأفيف فإنه مشعر بالزجر عن سائر جهات التعنيف. انظر «البرهان في أصول الفقه» (١٦٦/١)

^{٢٢٧} أي بمفهوم المخالفة وهو : ما يكون مدلول اللفظ في محل السكوت مخالفا لمدلوله في محل النطق، ويسمى دليل الخطاب أيضا. انظر «الإحكام في أصول الأحكام» (٦٩/٣)

^{٢٢٨} انظر : «كشف الساتر شرح غوامض روضة الناظر» (٢٠١/٢)

والمجمل ما افتقر إلى البيان

ولا فرق في جواز تخصيص العام بالخاص بين تقديم العام على الخاص، أو عكسه.^{٣٠}

[الفرق بين العام المخصوص والعام الذي أريد به الخصوص]

هذا، والعام المخصوص^{٣١} : هو الذي أريد شموله لفظاً لا حكماً. [والعام

المراد به الخصوص : هو الذي ليس شموله مراداً لا لفظاً ولا حكماً]^{٣٢}، بل هو كلي

استعمل في جزئي، ومن ثم كان مجازاً. اهـ^{٣٣}

[تعريف المجمل]

(والمجمل) من الجمل^{٣٤} كالضرب، وهو الاختلاط^{٣٥} : (ما افتقر إلى البيان)

من قرينة حال، أو دليل منفصل، نحو «ثلاثة قروء»؛ إذ القروء [تحتمل]^{٣٦} الحيض و

^{٣٠} في المسألة مذاهب أخرى، لكن الذي قرره المصنف هنا هو الصحيح عند الشافعية وهو رواية للإمام أحمد، وذلك لأن الخاص يخصص العام ويقدم عليه لقوة دلالة الخاص على مدلوله فإنها قاطعة ودلالة العام على أفرادها ظاهرة عند جمهور الأصوليين فالقطعي يقدم على الظاهر الظني. انظر «كشف الساتر شرح غوامض روضة الناظر» (١٩٦/٢)

^{٣١} قوله العام المخصوص أي المخصوص عمومه.

^{٣٢} ورد من هامش الأصل.

^{٣٣} قال الإمام الزركشي في «البحر المحيط» (٣٣٦/٤) : (اعلم أن الأصوليين لم يتعرضوا للفرق بينهما، وظن بعضهم أن الكلام فيه مما أثاره المتأخرون، وليس كذلك. فقد وقعت التفرقة بينهما في كلام الشافعي وجماعة من أصحابنا، فاختلف قوله في قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]: هل هو عام مخصوص أو عام أريد به الخصوص؟ قال الشيخ أبو حامد في تعليقه في كتاب البيع: والفرق بينهما أن الذي أريد به الخصوص ما كان المراد به أقل، وما ليس بمراد هو الأكثر. قال أبو علي بن أبي هريرة: وليس كذلك العام المخصوص، لأن المراد به هو الأكثر، وما ليس بمراد هو الأقل. قال: ويفترقان في الحكم من جهة أن الأول لا يصح الاحتجاج بظاهره، وهذا يمكن التعلق بظاهره اعتباراً بالأكثر). اهـ

^{٣٤} بفتح الجيم وإسكان الميم، انظر «الإيهاج في شرح المنهاج» (٢٠٦/٢)

^{٣٥} انظر: «نهاية السؤل شرح منهاج الوصول» (٩١)

^{٣٦} في الأصل : (لا تحتمل)

وهو إخراج المشكل للإيضاح. والنص ما لم يحتمل معنيين.

الطهر^{٢٧}، لا يتصور إلا في معنيين فأكثر. ويتناول القول، والفعل، والمشارك^{٢٨}، والمتواطئ^{٢٩}.

[تعريف البيان]

(وهو) أي البيان : (إخراج المشكل للإيضاح).^{٣٠}

[تعريف النص]

(والنص) مأخوذ من «منصة العروس»؛ لارتفاعه على غيره في فهم معناه بلا توقف : (ما لم يحتمل معنيين)، كقوله - تعالى - ﴿فَصَيَّامُ ثَلَاثُ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعًا إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] فلا يحتمل هذا ما زاد على عشرة.^{٣١} فأخرج المجمل و الظاهر والمؤول.^{٣٢}

وأسقطت قول «الأصل» : «وقيل : ما تأويله تنزيهه»^{٣٣} - أي الذي لا يتوقف بتنزيهه على تأويل -؛ لأن الاختصار على ما ذكرته أولى، لأن التأويل تفعيل من «أول»

^{٢٧} وقد حمله أبو حنيفة على الحيض والشافعي على الطهر. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (١٩٩/٢)

^{٢٨} المشترك هو ما وضع لمتعدد وضعاً متعدداً على السوية كالعين والقرء. أو اللفظ الموضوع لكل واحد من معنيين فأكثر.

^{٢٩} المتواطئ هو اللفظ الموضوع لمعنى كلي مستوي في محاله كالرجل.

^{٣٠} انظر : «الشرح الكبير على الورقات» (٢٠٢/٢)

^{٣١} انظر : «الشرح الكبير على الورقات» (٢٠٧/٢) «شرح المحلى على الورقات» (٨٩) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٠٣) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٦٠)

^{٣٢} انظر : «الشرح الكبير على الورقات» (٢١٢/٢)

^{٣٣} فأخرج المشترك أيضاً. انظر «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٦٠) «الشرح الكبير على الورقات» (٢١١/٢)

^{٣٤} انظر : «الورقات» (١٨)

والظاهر ما احتمل أمرين أحدهما أظهر. ويؤول بالدليل

وفيه تكلف، ولا يحتاج إلى ما فيه الإخفاء^{٢٠٠}، وأسقطت قوله : «وهو مشتق»^{٢٠١} إلى آخره؛ لأنه لا حاجة له في مثل هذا الكتاب^{٢٠٢}.

[إطلاقات النص]

وقد يطلق النص على الظاهر، وعلى ما دل على معنى كيف كان، وعلى دلالة الكتاب والسنة^{٢٠٣}.

[تعريف الظاهر]

(والظاهر ما احتمل أمرين) فخرج النص، (أحدهما أظهر) من الآخر، أخرج المجلد. مثاله : الأسد في قولك : «رأيت أسدا» فإنه يحتمل الحيوان المفترس^{٢٠٤} و الرجل الشجاع^{٢٠٥}، لكن هو ظاهر في الأول^{٢٠٦}.

[تعريف التأويل]

(ويؤول بالدليل) أي يحمل على المعنى المرجوح بسببه، كقوله -تعالى- : ﴿وَالْمَاءَ يَنْتِنُهَا أَيُّ ثُبُرٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] ظاهره جمع «يد»، والجراحة محال في حقه -تعالى-، فانصرفت لمعنى القوة بالبرهان العقلي^{٢٠٧}.

^{٢٠٠} أي لا يستعمل ذلك إلا في لفظ يحتاج استنباط دلالة إلى نظر وتكلف، فأما ما يكون بينا بنفسه بحيث يكفي في فهمه مجرد نزوله فلا تأويل فيه. انظر : «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٠٥)
^{٢٠١} أي قوله : وهو مشتق من منصة العروس وهو الكرسي. انظر : «الورقات» (١٨)
^{٢٠٢} لأنه من باب التقريب وفيه إطالة بالنسبة للكتاب المختصر مثل «الورقات».
^{٢٠٣} انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٢/ ٢١١) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٦٠)
«شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٠٤)
^{٢٠٤} وهو الاحتمال الراجع لأنه معناه الحقيقي.
^{٢٠٥} وهو الاحتمال المرجوح.
^{٢٠٦} انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٢/ ٢١٤) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٦١)
«شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٠٥) «شرح المحلي على الورقات» (٨٩)
^{٢٠٧} انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٢/ ٢١٧) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٦١)
«شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٠٦) «شرح المحلي على الورقات» (٩٠)

وسمي ظاهرا به. الأفعال فعل صاحب الشريعة تخصيص به بالدليل وإلا فلا.

[الظاهر المؤول بدليل هو ظاهر مقيد]

(وسمي ظاهرا به) أي بالدليل، فتسميته ظاهرا مجاز، من باب تسمية الشيء

باسم ما يلزمه.^{٢٢٣}

[دلالة أفعال الرسول ﷺ]

(الأفعال) هذه ترجمة (فعل صاحب الشريعة) وهو محمد ﷺ.^{٢٢٤}

[دلالة الفعل المختص برسول الله ﷺ]

(تخصيص به بالدليل)^{٢٢٥}، [كنكاح]^{٢٢٦} أكثر من أربع^{٢٢٧}، (وإلا فلا) أي وإن لم

يختص به بالدليل فليس بخصوصيته؛ لقوله -تعالى-، ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ

أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] أي خصلة حسنة من حقها أن يؤتسى بها، إذ هو ﷺ

في نفسه قدوة يحصل التأسي به.^{٢٢٨}

^{٢٢٣} انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٢/ ٢١٩) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٦١)

«شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٠٦) «شرح المحلي على الورقات» (٩٠)

^{٢٢٤} انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٢/ ٢٢١) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٦٢)

«شرح ابن الفركاح على الورقات» (٧٢٠) «شرح المحلي على الورقات» (٩١)

^{٢٢٥} أي أن فعل الرسول صلى الله عليه وسلم إن دل دليل على الاختصاص به فيفيد أن ذلك الفعل

تخصيص به بذلك الدليل. انظر «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٦٢)

^{٢٢٦} في الأصل: (كنكاح)

^{٢٢٧} ومثل الوصال في الصوم. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٠٨)

^{٢٢٨} انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٢/ ٢٢٩) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٦٢)

«شرح ابن الفركاح على الورقات» (٧٢٠) «شرح المحلي على الورقات» (٩١)

فيحمل على الوجوب إن لم يعلم خلافه.....

(فيحمل على الوجوب) "في حقه ﷺ وفي حقنا بالأمر باتباعه، والأمر للوجوب (إن لم يعلم خلافه) أي خلاف كونه للوجوب مسبب.

وصدق ذلك لما علم أنه للوجوب في حقنا، وما لم يعلم هل هو للوجوب أو لا؟ مع أنه للوجوب في حقه، وما لم يعلم هل هو للوجوب في حقه أو حقنا؟، فإن علم صرفه عن الوجوب انصرف."

ويعلم ذلك بأن يكون فعله من الأفعال الجبلية، كالقيام والقعود، فيحمل على الإباحة."

وبأن يكون بياناً لمجمل لم يجب، وحكمه حكم ذلك المجمل. "والترجيح في هذه المسألة من زيادتي، ولم [أجنح] إلى ذكر «وجه القربة»، وإن ذكر «الأصل» "لوضوح أن الجبلي ليس بواجب.

"في هذه المسألة أقوال أحدها أن فعل الرسول صلى الله عليه وسلم الذي ليس خاصاً به يحمل على الوجوب لأنه الأحوط ووجود الأمر بالتأسي به كما ذكره المصنف هنا وهو الذي رجحه الإمام ابن السبكي في جمع الجوامع والثاني يحمل على الندب لأن الأفعال لا صيغة لها فنزلت على أقل مراتب الطلب وهو الندب والثالث يتوقف فيها حتى يعلم بدليل منفصل ما يحمل عليه من إيجاب أو ندب والرابع يحمل على الإباحة لأن الأصل عدم الطلب كما حكى عن الإمام مالك. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٠٩) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٦٣) «شرح المحلي على الورقات» (٩٢)

"انظر: «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٦٣)

"انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٢٣٢/٢) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٦٤) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢١٠) «شرح المحلي على الورقات» (٩٢)
قال الشيخ عبد الحق سبط الشيخ نووي الجاوي في «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٦٤):
«قال الإسني إنه لا نزاع فيه، وحكى القرافي قولاً بالندب وجزم به الزركشي لاستحباب التأسي به صلى الله عليه وسلم وهو أحد وجهين حكاهما الأستاذ أبو إسحاق).
"انظر: «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٦٤)

"في الأصل: (أجنح)

"حيث قال إمام الحرمين في «الورقات» (٢٠): (فإن كان على وجه غير القربة والطاعة فيحمل على الإباحة في حقه وحقنا).

وما علم به من فعل أو قول ولم ينكر كفعله وقوله. والنسخ.....

[تقرير الرسول ﷺ يفيد الإباحة]

(وما علم به) صاحب الشريعة (من فعل أو قول ولم ينكره كفعله وقوله)؛

لأنه ﷺ لا يقر على خطأ^{٢٢٠}. مثال الأول : «إقراره خالد بن الوليد^{٢٢١} على أكل الضب بين يديه» أخرجه الشيخان^{٢٢٢}. ومثال الثاني : «إقراره الصديق^{٢٢٣} - رضي الله عنه وكرم وجهه - في قوله بإعطاء سلب القتل للقاتل^{٢٢٤}». متفق عليه^{٢٢٥}.

فلو علم منه الإنكار حالة الفعل أو جره عند علمه ﷺ أو قبله والفاعل معاند لم تدل صورة التقرير على الإباحة. ولو سبق تحريم ذلك الفعل ثم قرر آخره عليه فهو نسخ خاص إن خص ذلك الشخص، وعام إن لم يخصه^{٢٢٦}.

[تعريف النسخ لغة واصطلاحاً]

(والنسخ) لغة : الإزالة، يقال : «نسخت الشمس الظل» إذا أزالته ورفعته،

وقيل : معناه النقل، من قولهم : «نسخت ما في هذا الكتاب» أي نقلته،

^{٢٢٠} لأن ذلك تأخير للبيان عن وقت الحاجة وذلك لا يجوز. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢١١)

^{٢٢١} هو خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي القرشي، أبو سليمان القرشي المخزومي المكي وابن أخت أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث. سيف الله وفارس الإسلام وليث المشاهد، السيد الإمام الأمير الكبير قائد المجاهدين. أسلم قبل فتح مكة سنة ٧ هـ.

^{٢٢٢} الحديث طويل رواه البخاري في «صحيحه» (٥٠٧٦) ومسلم في «صحيحه» (٥٠٧٥) وابن ماجه في «سننه» (٣٢٤١) وغيرهم من الحفاظ.

^{٢٢٣} هو الصحابي الجليل أبو بكر عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر ابن كعب التيمي القرشي (٥١ ق هـ - ١٣ هـ)

^{٢٢٤} الحديث طويل رواه البخاري في «صحيحه» (٢٩٧٣) عن أبي قتادة ومسلم في «صحيحه» (٤٥٨٩)

^{٢٢٥} انظر : «الشرح الكبير على الورقات» (٢٣٨/٢)

رفع حكم ثابت بخطاب بآخر لولاه لم يبطل مع تراخيه عنه

كذا في «الأصل».^{٣١}

واصطلاحاً : (رفع حكم ثابت بخطاب) أمراً كان أو نهياً، (بآخر) أي بخطاب آخر (لولاه) أي لولا الخطاب الآخر (لم يبطل) أي الحكم الأول (مع تراخيه) أي الخطاب الثاني (عنه) أي عن الأول.^{٣٢}

فقولنا : «بخطاب» شامل لكل دليل من اللفظ، والفحوى، والمفهوم؛ إذ يجوز النسخ بكل ذلك. والمراد بالحكم هنا ما يثبت بكل خطاب متعلق بمكلف تنجيذاً، فإنه ليس قديماً، فيجوز رفعه وتأخره عن غيره. وخرج بقولنا : «ثابت بخطاب» الثابت بالبراءة الأصلية وهي عدم التكليف بشيء، فإن رفعه بدليل ليس بنسخ. وخرج بـ «آخر» الرفع بنحو الموت.^{٣٣}

وقولنا : «لولاه» إلى آخره بيان لحقيقة النسخ التي هي الرفع؛ لأنه إنما يكون رافعاً حيث يكون الحكم الأول لولا ورود الخطاب الثاني لم يرتفع. وخرج به ما لو عيَّاه بغاية أو علله بمعنى وصرح الخطاب الثاني بمؤدى الأول فلا يسمى نسخاً؛ إذ الحكم الأول غير ثابت لبلوغ غايته أو زوال علته، كزوال تحريم الصيد بزوال الإحرام، وزوال البيع بعد الشروع في الأذان بين يدي الخطيب يوم الجمعة بانقضاء الصلاة. وقولنا : «مع تراخيه» مخرج لنحو الشرط والصفة، وهذا حد للنسخ.^{٣٤}

^{٣١} انظر : «الورقات» (٢١) «الشرح الكبير على الورقات» (٢٤٣/٢) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٦٥) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢١٢) «شرح المحلي على الورقات» (٩٥)

^{٣٢} انظر : «الشرح الكبير على الورقات» (٢٥١/٢) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٦٦) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢١٥) «شرح المحلي على الورقات» (٩٥)

^{٣٣} انظر : «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢١٥) «شرح المحلي على الورقات» (٩٥) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٦٧)

^{٣٤} انظر : «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢١٦) «شرح المحلي على الورقات» (٩٥) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٦٧) «الشرح الكبير على الورقات» (٢٥٤/٢)

وعرف منه الناسخ. وجاز نسخ رسم وعكسه ونسخهما معا.

(وعرف منه الناسخ) الذي أتى به «الأصل» في قوله: «الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت» إلى آخره. وما صنعناه أنسب بذكر النسخ. والنسخ جائز عقلا؛ لارتباطه بالمصلحة إن عللنا الفعل بها، وإلا فله - تعالى - أن يفعل ما يشاء [وقع]^{٣٦} كما سيأتي.^{٣٧}

[أنواع النسخ]

(وجاز نسخ رسم لا حكمه وعكسه) أي نسخ حكم لا رسم. مثال الأول: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبة»^{٣٨}، فهذا كان قرآنا فنسخ رسمه وبقي حكمه،^{٣٩} والمراد بالشيخوخة الإحصان كما بينته السنة. ومثال الثاني: قوله - تعالى - : ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٨٤] نسخ حكمه من جواز إعطاء الفدية مع طاقة الصوم، وبقي رسمه وتلاوته.^{٤٠}

(ونسخهما معا) أي الرسم والحكم، وهذا من زيادتي.^{٤١}

^{٣٦} كذا في الأصل.

^{٣٧} انظر: «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٦٧)

^{٣٨} الحديث رواه ابن ماجه في «سننه» (٢٥٥٣) والبخاري في «مسنده» (٢٨٦) وأحمد في «مسنده» (٢١٢٠٧) (٢١٥٩٦) وغيرهم من الحفاظ.

^{٣٩} وعن بعض المتكلمين منع نسخ التلاوة مع بقاء الحكم تعلقا بأن التلاوة أصل الحكم فلا يجوز رفع الأصل مع بقاء الحكم الذي هو الفرع. وهذا خيال فإن الحكم ليس فرعاً للتلاوة في ثبوته بل التلاوة والحكم ثابتان بإثبات الشرع. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢١٩)

^{٤٠} انظر: «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٦٨)

^{٤١} انظر: «شرح المحلي على الورقات» (٩٩) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٦٩) «الشرح الكبير على الورقات» (٢٨٠ / ٢)

والنسخ لبدل ولغيره.

ومثاله : حديث «مسلم»^{٢٨١} عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان فيما أنزل الله عشر رضعات معلومات يحرم من فنسخن بخمس معلومات»^{٢٨٢}.

[جواز النسخ لبدل ولغيره]

(والنسخ لبدل ولغيره^{٢٨٣}) مثال الأول : نسخ استقبال بيت المقدس الثابت

بالسنة الفعلية بقوله -تعالى- : ﴿قَوْلٍ وَجَهْلَكَ شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^{٢٨٤}
[البقرة: ١٤٤].^{٢٨٥} ومثال الثاني : نسخ وجوب صدقة النجوى^{٢٨٦}، فإنه نسخ لا لبدل^{٢٨٧}.^{٢٨٨}

^{٢٨١} الحديث رواه مسلم في «صحيحه» (٣٥٨٧) (٣٥٨٨)

^{٢٨٢} هي عائشة بنت أبي بكر الصديق عبد الله بن عثمان، من قریش: أفقه نساء المسلمين وأعلمهن بالدين والأدب.

^{٢٨٣} الحديث رواه غير مسلم كل من الترمذي في «سننه» (١١٥٠) وابن حبان في «صحيحه» (٤٢٢٢) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٦٠٣٣) وأبو داود في «سننه» (٢٠٦٤) وغيرهم من الحفاظ.

^{٢٨٤} قال بعض المتكلمين : لا يجوز النسخ إلى غير بدل لقوله تعالى ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها وهذا يقتضي أنه لا يقع النسخ إلا ببدل والجواب أن الحكم إذا نسخ إلى غير بدل كان ما جاء الشرع به من عدم البدل إما مساويا للحكم الأول إذا اقتصى الحال استواء الحكم وعدمه في المصلحة وإما راجحا على الحكم إذا اقتضى الحال ترجيح عدم الحكم على وجوده فقد تحقق مقتضى الآية من مجيء الشرع بمثل الحكم المنسوخ أو خير منه بالإضافة إلى مصلحة المكلف. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٢١)

^{٢٨٥} انظر : «شرح المحلي على الورقات» (١٠٠) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٦٨) «الشرح الكبير على الورقات» (٢/٢٨٠) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٢٠)

^{٢٨٦} أي في قوله تعالى : ﴿إِذَا نَجَّيْتُمُ الرُّسُلَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَى صَدَقَةٍ﴾ [المجادلة: ١٢]

^{٢٨٧} قيل : لا يسلم أنه بدل للوجوب بل بدل الجواز الصادق هنا بالإباحة والاستحباب. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٢/٢٨٦)

^{٢٨٨} انظر : «شرح المحلي على الورقات» (١٠٠) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٦٨) «الشرح الكبير على الورقات» (٢/٢٨٦) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٢٠)

ولأغلط ولأخف. ونسخ كل من الكتاب والسنة به وبالأخر.

[جواز النسخ بما هو أغلط وبما هو أخف]

(و) جاز النسخ (لأغلط) كما مر من نسخ التخيير بين الصوم والفدية إلى لزوم الصوم.^{٢٢٠} (ولأخف) كنسخ مصابرة العشرة^{٢٢١} من الكفار إلى مصابرة اثنين^{٢٢٢}.
[جواز نسخ الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة والكتاب بالكتاب بالسنة وعكسه]
(ونسخ كل من الكتاب والسنة به وبالأخر)^{٢٢٣} مثاله في نسخ الكتاب بالكتاب : قوله - تعالى - : ﴿يَرْبِصَنَّ أَنْفُسُهُنَّ أَرْبَعَةً أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] فإنه نسخ قوله - تعالى - : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لَّأَزْوَاجِهِمْ مَّتَعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾ [البقرة: ٢٤٠].

ومثاله في نسخ الكتاب بالسنة^{٢٢٤} : قوله - تعالى - : ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]، فإنه نسخ

^{٢٢٠} انظر : «شرح المحلى على الوراقات» (١٠٠) «الأقوال الملحققات على مختصر الوراقات» (٦٩) «الشرح الكبير على الوراقات» (٢٨٧/٢) «شرح ابن الفركاح على الوراقات» (٢٢١)
^{٢٢١} أي في قوله تعالى : ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبَرُوا عَلَى مَا تَلَقَوْا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا﴾ [الأنفال: ٦٥]
^{٢٢٢} أي في قوله تعالى : [الَّذِينَ حَقَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ] {الأنفال: ٦٦}
^{٢٢٣} انظر : «شرح المحلى على الوراقات» (١٠١) «الأقوال الملحققات على مختصر الوراقات» (٧٠) «الشرح الكبير على الوراقات» (٢٩٠/٢) «شرح ابن الفركاح على الوراقات» (٢٢٤)
^{٢٢٤} اختلف الأصوليون في جواز نسخ الكتاب بالسنة على أقوال : منها ما ذكره المصنف هنا وهو رأي الجمهور وقيل بمنعه مطلقا لقوله تعالى : قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي والنسخ بالسنة تبديل منه وقيل بمنعه في الأحاد لأن القرآن مقطوع والأحاد مظنون والفكعي لا يرفع بالظن. انظر «الشرح الكبير على الوراقات» (٢٩٦/٢)

ونسخ كل من متواتر وآحاد بمثله، وكذا متواتر بآحاد.

بحديث الترمذي^{٢٢٠} وغيره : «لا وصية لوارث»^{٢٢١}، وهذا من زيادتي. ومثاله في نسخ السنة بالسنة : حديث مسلم^{٢٢٢} : «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزورها»^{٢٢٣}.

[اختلاف الأصوليين في نسخ المتواتر بالآحاد]

(ونسخ كل من متواتر وآحاد بمثله، وكذا متواتر بآحاد)^{٢٢٤} خلافا لـ

«الأصل»^{٢٢٥} في [الأخير]^{٢٢٦} حيث منعه^{٢٢٧}، وعلل بأنه دونه في القوة، لنا أن محل النسخ الحكم، والدلالة عليه بالمتواتر ظنية^{٢٢٨}، ولا يجوز نسخ الخبر باعتبار مدلوله، لأنها من الكذب.

^{٢٢٠} رواه الترمذي في «سننه» (٢١٢٠) عن أبي أمامة.

^{٢٢١} رواه ابن ماجه في «سننه» (٢٧١٤) وأبو داود في «مراسيله» (٣٤٩) والطبراني في «الأوسط» (٧٧٩١) والبيهقي في «سننه الكبرى» (١٢٩١٤) عن طريق الإمام الشافعي، فقال : (قال الشافعي : وروى بعض الشاميين حديثا ليس مما يثبت أهل الحديث بأن بعض رجاله مجهولون فرويناه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - منقطعاً واعتمدنا على حديث أهل المغازي عامة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال عام الفتح : «لا وصية لوارث» . وإجماع العامة على القول به).

^{٢٢٢} رواه مسلم في «صحيحه» (٢٢٢٠) (٥١٥٦) عن بريدة.

^{٢٢٣} رواه أيضا ابن ماجه في «سننه» (١٥٧١) عن ابن مسعود وأبو داود في «سننه» (٣٢٣٧) (٣٧٠٠) والترمذي في «سننه» (١٠٥٤) وقال : (حديث بريدة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون زيارة القبور بأسا وهو قول ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق).

^{٢٢٤} المصنف رجح القول بجواز نسخ المتواتر بالآحاد وهناك قول آخر للجمهور وهو أنه لا يجوز نسخ المتواتر بالآحاد، وهذا الخلاف يجري في مجرد الجواز دون الوقوع، أما وقوع نسخ المتواتر بالآحاد فاختلّفوا فيه على مذهبين منهم من قال بوقوعه كنسخ قوله تعالى : كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية بحديث : «لا وصية لوارث». لكن الخصم قال بعدم تسليم أحادية ذلك الحديث بل هو متواتر. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٣٠٢ / ٢)

^{٢٢٥} مال إليه ابن الفركاح في «شرحه على الورقات» (٢٢٩) وهو قول الأكثرين. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٢٩٩ / ٢)

^{٢٢٦} في الأصل : (الأخيرة)

^{٢٢٧} وقال في «الورقات» (٢٢) : ولا يجوز نسخ المتواتر بالآحاد.

^{٢٢٨} انظر : «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٧١) «الشرح الكبير على الورقات» (٣٠٠ / ٢) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٢٩)

فصل : إن تعارض نطقان وأمكن جمع فعل

[وجوه تعارض الأدلة وصور جمعها وترجيحها]

(فصل) في التعارض، (إن تعارض نطقان^{٢٠٤})^{٢٠٥} وتساويا قوة وعموما

وخصوصا بأن صدق كل على ما صدق عليه الآخر (وأمكن جمع فعل)^{٢٠٦}.

مثاله في العامين : حديث «مسلم»^{٢٠٧} : «ألا أخبركم بخير»^{٢٠٨} الشهود؟

الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها^{٢٠٩} مع حديث «الشيخين»^{٢١٠} : «ثم يكون قوم

يشهدون قبل أن يستشهدوا»^{٢١١}. فحمل الأول على ما إذا لم يكن له الشهادة عالما بها.

^{٢٠٤} أي قولان ظنيان دلالة، أما القطعيان فلا يمكن التعارض بينهما أي من حيث الدلالة سواء كانا عقليين أو نقليين أو مختلفين؛ إذ لو جاز تعارضهما لجاز ثبوت مدلولهما إذ اللازم لجوازهما هو جواز ثبوت مدلولهما دون نفس ثبوته كما لا يخفى إذ قد يجوز التعارض لكنه لا يقع فلا يثبت مدلولهما وجواز ثبوت مدلولهما محال لاستحالة انقلاب الممتنع ممكنا اللازم له وملزوم المحال محال فلا يوجد قطعيان متنافيان. انظر الشرح الكبير على الورقات (٣٠٤/٢)

وأما القطعيان من حيث السند فقط فيجوز تعارضهما كالظنيين والمختلفين ولا يقدم في المختلفين القطعي كما هو ظاهر من نسخ المتواتر وتخصيصه بالأحاد كما لا يقدم في القطعيين وأحدهما كتاب والآخر سنة الكتاب بل يستويان. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٣٠٦/٢)

^{٢٠٥} قوله : (نطقان) احتراز بها عن الفعلين فلا يتعارضان كما جزم به في المختصر والمنهاج. انظر «الأقوال الملحقات» (٧١) «الشرح الكبير على الورقات» (٣٠٧/٢)

^{٢٠٦} انظر : «شرح المحلي على الورقات» (١٠٣) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٧١) «الشرح الكبير على الورقات» (٣١٠/٢) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٣٠)

^{٢٠٧} الحديث رواه مسلم في «صحيحه» (٤٥١٥) عن زيد بن خالد الجهني بلفظ : «ألا أخبركم بخير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها».

^{٢٠٨} في الأصل : (بخير)

^{٢٠٩} ورواه أحمد في «مسنده» (٢١٦٨٣) وأبو داود في «سننه» (٣٥٩٨) والترمذي في «سننه» (٢٣٠٣) وغيرهم من الحفاظ.

^{٢١٠} الحديث رواه البخاري في «صحيحه» (٣٤٥٠) بلفظ : «ثم إن بعدكم قوما يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يؤتمنون وينذرون ولا يوفون ويظهر فيهم السمن». ومسلم في «صحيحه» (٦٥٦٦)

^{٢١١} رواه أيضا أبو داود في «سننه» (٤٦٥٩) وغيره من الحفاظ.

وإلا فالتوقف واجب إن لم يعلم.....

والثاني على ما إذا كان عالماً بها. والأول على حق الله - تعالى -، والثاني على حقنا. لكن الأول أولى؛ لأن حقنا فيه التفصيل.^{٣١٠}

ومثاله في الخاصين : ما علم من السنة من «أنه ﷺ كان إذا توضأ غسل رجليه»^{٣١١} مع رواية البيهقي^{٣١٢} وغيره^{٣١٣} : «أنه توضأ ورش الماء على قدميه وهما في النعلين». فحمل الثاني على حالة [التجديد]^{٣١٤}، بما في بعض الطرق : «أن هذا وضوء من لم يحدث»^{٣١٥}.^{٣١٦}

(وإلا) أي وإن لم يمكن جمع (فالتوقف واجب إن لم يعلم)^{٣١٧}. مثاله : قوله - تعالى - : ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣] مع قوله - تعالى - : ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣]. فالأولى تناولت كل مملوك من الإناث، والثانية

^{٣١٠} انظر : «شرح المحلى على الورقات» (١٠٦) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٧٢) «الشرح الكبير على الورقات» (٣١١ / ٢) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٣٣)
^{٣١١} الحديث رواه البخاري في «صحيحه» (١٤٠) ومسلم في «صحيحه» (٤٨٠) وغيرهما من الحفاظ.

^{٣١٢} رواه البيهقي في «معركة السنن والآثار» (٦٧٩) وفي «السنن الكبرى» (٣٤٧)

^{٣١٣} رواه أبو داود في «سننه» (١٣٧) (١١٧) والطبراني في «الكبير» (١٠٧٥٩)

^{٣١٤} في الأصل : (التجديد)

^{٣١٥} رواه البزار في «مسنده» (٧٨٠) وأحمد في «مسنده» (٩٤٣) (١١٧٣) (١٣١٦) وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٠٢) وابن حبان في «صحيحه» (١٣٤١) وغيرهم من الحفاظ.

^{٣١٦} انظر : «الشرح الكبير على الورقات» (٣٣٢ / ٢)

^{٣١٧} أي إن لم يعلم التاريخ. فتوقف فيها إلى أن ظهر المرجح وهو الاحتياط. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٣٢٤ / ٢)

فإن علم فالتأخر ناسخ.

تناولت الملك والنكاح.^{٣٩} فمن ثم قال . **رحمته** : «أحلتها آية وحرمتها آية»^{٣٩}
فتوقف، لكن رجح التحريم بالاحتياط للأبضاع، وهو دليل منفصل.^{٣٩}
ومثاله في الخاصين : مارواه أبو داود^{٣٩} : أنه **رحمته** لما سئل عن ما حل من
الحائض فقال: «ما فوق الإزار»^{٣٩}، مع حديث مسلم^{٣٩} : «اصنعوا كل شيء إلا
النكاح»^{٣٩} أي الوطء، فتعارضوا في المباشرة فيما بين السرة والركبة بلا وطء^{٣٩}، فرجح
قوم الحل على الأصل في المنكوحة، وغيرهم خلافه احتياطاً.^{٣٩}

[طريقة ترجيح الأدلة إذا علم تاريخ ورودها]

(فإن علم) تاريخ (فالتأخر ناسخ) للمتقدم، بشرط النسخ السابق.^{٣٩} وعلم
تمثيله من ثم^{٣٩}، هذا إذا كان قابلاً للنسخ، وما لم يكن قابلاً له كصفاته -تعالى- يقال
فيه بتساقطها، والرجوع [للدليل].^{٣٩} الآخر.^{٣٩}

^{٣٩} انظر : «شرح المحلي على الورقات» (١٠٧)

^{٣٩} رواه مالك في «الموطأ» رواية يحيى بن يحيى (١٥٤٣) والدارقطني في «سننه» (١٣٥) والبيهقي في «سننه الكبير» (١٤٣٠٤) وغيرهم من الحفاظ.

^{٣٩} انظر : «شرح المحلي على الورقات» (١٠٧) «الشرح الكبير على الورقات» (٣٢٥/٢) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٧٢)

^{٣٩} رواه أبو داود في «سننه» (٢١٢) (٢١٣) وقال : وليس هو -يعني الحديث- بالقوي.

^{٣٩} ورواه أيضاً أحمد في «مسنده» (٨٦)

^{٣٩} رواه مسلم في «صحيحه» (٦٢٠) عن أنس بن مالك.

^{٣٩} ورواه أحمد في «مسنده» (١٢٣٥٤) (١٣٥٧٦) والبزار في «مسنده» (٦٩٩٥) وابن حبان في «صحيحه» (١٣٦٢) وغيرهم من الحفاظ.

^{٣٩} فتوقف فيها إلى ظهور مرجح لأحدهما. انظر «شرح المحلي على الورقات» (١١١)

^{٣٧} انظر : «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٣٦)

^{٣٨} انظر «شرح المحلي على الورقات» (١١٢) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٣٤) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٧٣)

^{٣٩} تقدم في حديث زيارة القبور.

^{٣٩} في الأصل : (لدليل)

^{٣٩} «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٧٣)

و يخص العام بالخاص. وإن كان كل عاماً من وجه خاصاً من آخر فيخص عموم كل منهما بخصوص الآخر إن أمكن ذلك.

وإن جهل التاريخ ولم يعلم عين المتأخر تساقطاً^{٣٣} إن كانا معلومين؛ إذ كل يحتمل النسخ احتمالاً على السواء. وإن كانا مظنونين فالترجيح للأقوى، فإن تساوى يخير المجتهد. وإن علم تقارنهما وهما بمعلومين، ويمكن التخيير بينهما قلنا به، وإن ظنا رجح الأقوى، وإن تساوى يخير.^{٣٤}

[وجه حمل العام على الخاص]

(و) إن كان أحدهما عاماً والآخر خاصاً، فإنه (يخص العام بالخاص) كحديث الزكاة^{٣٥} فيها مر.^{٣٦}

[وجه حمل بعض العام على بعض الخاص وإبقاء بعض عمومه]

(وإن كان كل) منها (عاماً من وجه خاصاً من آخر، فيخص عموم كل منهما بخصوص الآخر) بقيد زِدْته لقولي: (إن أمكن ذلك). مثال الممكن: حديث أبي داود^{٣٧} وغيره^{٣٨}: «إذا بلغ الماء قلتين فإنه لا ينجس» مع حديث ابن ماجه^{٣٩}

^{٣٣} كذا ذكره المصنف وذكر ابن قاسم: إن لم يمكن الجمع بينهما ولم يعلم التاريخ بينهما بأن لم يعلم بينهما تقارن ولا تأخر في ورود له يتوقف وجوباً فيها عن العمل بواحد منها ويستمر في التوقف إلى ظهور مرجح لأحدهما فيعمل به فإن لم يترجح أحدهما على الآخر بأن تساوى من كل وجه يخير للناظر بينهما. انظر «الشرح الكبير على الوراقات» (٢/ ٢٣٣)

^{٣٤} «الأقوال الملحققات على مختصر الوراقات» (٧٤)

^{٣٥} أي حديث: «فيما سقت الساء العشر» وحديث: «ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة».

^{٣٦} انظر «شرح المحلى على الوراقات» (١١٢) «الشرح الكبير على الوراقات» (٢/ ٣٤٤)

^{٣٧} رواه أبو داود في «سننه» (٦٣) (٦٥) عن ابن عمر بلفظ «إذا كان الماء قلتين فإنه لا ينجس».

^{٣٨} رواه غير أبي داود ابن ماجه في «سننه» (٥١٧) (٥١٨) والترمذي في «سننه» (٦٧) وأحمد في «مسنده» (٤٧٥٣) (٤٨٠٣) وغيرهم من الحفاظ.

^{٣٩} رواه ابن ماجه في «سننه» (٥٢١) عن أبي أمامة الباهلي.

وغيره^{٣٣٩} «الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه». فالأول خاص بالقلتين عام في المتغير وغيره، والثاني خاص في المتغير عام في القلتين وما دونهما، فخص عموم السابق بخصوص السابق، فحكم بنجاسة ما دونها بلا تغير.^{٣٤٠}

ومثال ما لم يمكن فيه ذلك : حديث البخاري^{٣٤١} : «من بدل دينه فاقتلوه»^{٣٤٢}، مع حديث الشيخين^{٣٤٣} في : «نهي ﷺ عن قتل النساء»^{٣٤٤}. فالأول عام للرجال والنساء، خاص بأهل الردة، والثاني خاص بالنساء، عام في الحريات والمتردات، فتعارض في المرتدة هل تقتل أم لا؟ فيطلب الترجيح بينهما فيما تعارضا فيه بدليل منفصل.^{٣٤٥} وقد رجح أصحابنا قتلها^{٣٤٦} لدليل مبسوط في الفروع.^{٣٤٧}

^{٣٣٩} رواه أيضا أبو داود في «سننه» (٦٦) (٦٧) والترمذي في «سننه» (٦٦) عن أبي سعيد الخدري. وأحمد في «مسنده» (٢١٠٠) عن ابن عباس (٢١٠٢) (٢٥٦٦) (٢٨٠٦).

^{٣٤٠} انظر: «الشرح الكبير على الورقات» (٣٤٧/٢) «شرح المحلي على الورقات» (١١٦) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٣٩) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٧٤).

^{٣٤١} رواه البخاري في «صحيحه» (٢٨٥٤) (٦٥٢٤) عن ابن عباس.

^{٣٤٢} رواه أيضا ابن ماجه في «سننه» (٢٥٣٥) والترمذي في «سننه» (١٤٥٨) وأحمد في «مسنده» (١٨٧١) (٢٥٥١) (٢٥٥٢) (٢٩٦٦) (٢٢٠١٥).

^{٣٤٣} رواه البخاري في «صحيحه» (٢٨٥١) (٢٨٥٢) عن ابن عمر. ومسلم في «صحيحه» (٤٥٦٨) (٤٥٦٩) عن ابن عمر كذلك.

^{٣٤٤} رواه أيضا ابن ماجه في «سننه» (٢٨٤١) عن ابن عمر وأبو داود في «سننه» (٢٦٧٠) (٢٦٧٤) والترمذي في «سننه» (١٥٦٩) وغيرهم من الحفاظ.

^{٣٤٥} انظر: «الشرح الكبير على الورقات» (٣٤٧/٢) «شرح المحلي على الورقات» (١١٧) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٧٥).

^{٣٤٦} انظر: «شرح المحلي على الورقات» (١١٨).

^{٣٤٧} قال ابن قاسم: قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري وقد يرجح الخبر الأول بقيام القرينة على اختصاص الثاني بسببه وهو الحرييات انتهى، ويؤيده ما نقله الإسني أنه إذا تعارض العام العربي عن السبب والعام الوارد على سبب قدم الأول وكان القرينة المذكورة وهو أن المقصود بالنهاي حفظ حق الغانمين ومن هنا كان المذهب عند الشافعية قتل المرتدة. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٣٥٠/٢).

والإجماع اتفاق المجتهدين على حكم شرعي.

[تعريف الإجماع لغة واصطلاحاً]

(والإجماع) لغة : العزم والاتفاق، واصطلاحاً : (اتفاق المجتهدين على

حكم) مثبت أو منفي (شرعي) في أي عصر كان.^{٢٨} فعلم أن اتفاق بعضهم لا يكون حجة، وأن غير المجتهد لا يعتد به.^{٢٩} وأنه لا يشترط في المجمعين عدد التواتر^{٣٠}، ولا العدالة^{٣١}.

^{٢٨} انظر: «الشرح الكبير على الورقات» (٣٥١/٢) «شرح المحلى على الورقات» (١١٨) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٤٠) «الأقوال الملهقات على مختصر الورقات» (٧٥)
^{٢٩} قال قوم من أهل الأصول لا ينعقد الإجماع بدون موافقة العوام واحتج بأن المحكوم له بالعصمة جميع الأمة لا بعض الأمة وإذا لم يوافق العوام العلماء لم يكن قول العلماء قول كل أمة بل قول بعضها فلا يكون حجة وأجيب عن هذا بأن السلف لم يكونوا يرجعون في الوقائع الشرعية إلا إلى العلماء وأهل الاجتهاد دون العوام. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٤٣)
^{٣٠} وهذب إمام الحرمين إلى اشتراط التواتر في الإجماع لتصوير الخطأ على من دون عدد التواتر. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٣٥٩/٢)

^{٣١} اختار ابن برهان في وجيزه أن المجتهد الفاسق لا يعتد بخلافه كما لا يعتد بروايته. لكن الظاهر اعتبار قوله فإن الإجماع بدون قوله لو انعقد لزمه ترك اجتهاده إليه وذلك محال فلو قيل ينعقد الإجماع في حق غيره ويلزمه الأخذ باجتهاده كان الإجماع دليلاً بالإضافة إلى بعض الأمة دون بعض وذلك محال. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٤٢)

وأن التابعي المجتهد في عصر الصحابة تعتبر إجماعه معهم.^{٢٢} وأنه لا إجماع إذا لم يكن إلا بمجتهد واحد، وأن علماء غير الشرع لا عبرة بهم^{٢٣}، ومعلوم أن هذا في غير زمنه عليه السلام. أما اتفاقهم في زمنه، فإن علم به فقد مر، وإلا فالمرء عليه عليه السلام، سواء كان الاتفاق باعتقاد أم بغيره.

^{٢٢} وهو أصح الوجوه عند القاضي أبي الطيب، والشيخ أبي إسحاق، وابن الصباغ، وابن السمعاني، وأبي الحسين السهيلي في كتاب «أدب الجدل» له. قال: لأنها لم يختلفا إلا في رؤية النبي - صلى الله عليه وسلم -، وذلك لا يوجب كون الحق معه. وقال القاضي عبد الوهاب: إنه الصحيح، ونقله صاحب «اللباب»، والسرخسي من الحنفية عن أكثر أصحابهم. قال: ولهذا قال أبو حنيفة، لا يثبت إجماع الصحابة في الإشعار؛ لأن إبراهيم النخعي كان يكرهه، وهو ممن أدرك عصر الصحابة، فلا يثبت إجماعهم بدون قوله، ولنا أن الصحابة إذ ذاك بعض الأمة، والعصمة إنما ثبتت لجميعهم. وسئل ابن عمر عن فريضة فقال: سلوا ابن جبير، فإنه أعلم بها، وكان أنس يسأل فيقول: سلوا مولانا الحسن، فإنه سمع وسمعنا، وحفظ ونسينا، وسئل ابن عباس عن ذبح الولد فأشار إلى مسروق، فلما بلغه جوابه تابعه عليه. انظر «البحر المحيط» (٤٣٥/٦)

قال الإمام الزركشي في «البحر المحيط» (٤٣٧/٦) نقلا من كلام الإمام الأمدى: (القائلون بأنه لا ينعقد إجماعهم دونه اختلفوا، فمن لم يشترط انقراض العصر، قال: إن كان من أهل الاجتهاد قبل إجماع الصحابة، لم ينعقد إجماعهم مع مخالفته، وإن بلغ الاجتهاد بعد انعقاد إجماعهم لم يعتد بخلافه. قاله: وهذا مذهب الشافعي، وأكثر المتكلمين، وأصحاب أبي حنيفة، وهي رواية عن أحمد، ومن شرط انقراض العصر، قال: لا ينعقد إجماع الصحابة مع مخالفته، سواء كان مجتهدا حال إجماعهم أو صار مجتهدا بعد ذلك في عصرهم، وذهب قوم إلى أنه لا عبرة بمخالفته أصلا، وهو مذهب بعض المتكلمين وأحمد بن حنبل في الرواية الأخرى. قال: والمختار إن كان من أهل الاجتهاد حال إجماع الصحابة لم ينعقد إجماعهم مع مخالفته).

^{٢٣} فلا يعتبر وفاق الأصوليين مثلا. لأن المراد بالعلماء هنا الفقهاء المجتهدون وهم القادرون على استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها. انظر: «الشرح الكبير على الوراقات» (٣٥٥/٢) «شرح ابن الفركاح على الرقات» (٢٤١)

وإجماع هذه الأمة حجة في القول والفعل، و فعل البعض أو قوله مع انتشار ذلك بلا معارض.

[حجية الإجماع وثبوته بالقول والفعل]

(وإجماع هذه الأمة حجة) إجماعاً. واستدل له في «الأصل» بقوله ﷺ : «لا تجتمع أمتي على ضلالة»^{٣٧٢}. انتهى. وهذا مطعون في سنده، وإن رواه أبو نعيم^{٣٧٣} وغيره، لكن له شواهد كثيرة تفيد حسنه^{٣٧٤}. وعلم مما قلناه أن الأمة معصومة من الإجماع على خطأ كما صرح به في «الأصل»^{٣٧٥}. واحترز بهذه الأمة عن غيرها فليس إجماعهم حجة^{٣٧٦}. فإذا كان إجماع هذه الأمة حجة ثبت (في القول والفعل)^{٣٧٧}.

[حجية الإجماع السكوتي]

(و) في (فعل البعض أو قوله مع انتشار ذلك) القول والفعل (بلا معارض)، وإنما يتم ذلك إذا عرفوه^{٣٧٨}، وكان قبل استقرار المذهب، ومضى زمن يمكن النظر فيه عادة. وكانت الواقعة في محل الاجتهاد، فهذا الإجماع السكوتي يعلم أنه حجة^{٣٧٩}.

^{٣٧٢} الحديث رواه أحمد في «مسنده» (٢٧٢٢٤) عن أبي بصرة الغاري والطبراني في «الكبير» (٢١٧١) والحاكم في «المستدرک» (٣٩٤) (٣٩٦) (٣٩٩) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٣٩٠)

^{٣٧٣} رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣٧/٣) بلفظ: «لا يجمع الله تعالى هذه الأمة على ضلالة أبدا» وقال: غريب من حديث سليمان، عن عبد الله بن دينار، لم نكتبه إلا من هذا الوجه.

^{٣٧٤} قلت: قدر وثق الهيثمي رجال إسناده هذا الحديث في «مجمع الزوائد» (٢١٨/٥-٢١٩) إلا ما رواه أحمد فإنه فيه راو لم يسم.

^{٣٧٥} حيث قال في «الورقات» (٢٤): (وإجماع هذه الأمة حجة دون غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لا تجتمع أمتي على ضلالة والشرع ورد بعصمة هذه الأمة).

^{٣٧٦} انظر: شرح ابن الفركاح على الورقات (٢٥٥)

^{٣٧٧} انظر: «شرح المحلي على الورقات» (١٢٢) «الشرح الكبير على الورقات» (٣٧٤/٢) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٧٧)

^{٣٧٨} ولم تظهر أمارة الرضى أو السخط منهم. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٣٧٤/٢)

^{٣٧٩} انظر: «شرح المحلي على الورقات» (١٢٢) «الشرح الكبير على الورقات» (٣٧٤/٢) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٧٧)

ولا يشترط انقراض العصر فلا يجوز الرجوع وقول الصحابي ليس بحجة في الجديد.

[عدم اشتراط انقراض العصر في انعقاد الإجماع]

(ولا يشترط) في حجية الإجماع (انقراض العصر^{٣٦٦}، فلا يجوز) لهم بعد إجماعهم ولو لحظة (الرجوع^{٣٦٧}) ولا لغيرهم مخالفتهم؛ إذ دليل السمع عام يتناول من [انقرض^{٣٦٨}] عصره وما لا^{٣٦٩}.

[رجوع أهل الإجماع عن رأيه الأول لا يقدر في انعقاد الإجماع]

وعلم من عدم اشتراط انقراض العصر أنه لا يشترط بعد إجماع الأولين موافقة من ولد في عصرهم وتأهل للاجتهاد^{٣٧٠}.

[قول الإمام الشافعي في حجية قول الصحابي]

(وقول الصحابي^{٣٧١} ليس بحجة^{٣٧٢} في الجديد^{٣٧٣}) إن كان الصحابة يخالف بعضهم بعضاً،

^{٣٦٦} أي : عصر الإجماع بأن يموت أهله وهم المجمعون ولذلك لسكوت الأدلة الدالة على كونه حجة عن ذلك الاشتراط والأصل عدمه. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٣٦٩/٢)
^{٣٦٧} لأنه يؤدي إلى عدم استقرار الإجماع. انظر «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٧٨)
^{٣٦٨} في الأصل : (فرض)
^{٣٦٩} انظر : «شرح المحلى على الورقات» (١٢٢) «الشرح الكبير على الورقات» (٣٦٩/٢) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٧٨)
^{٣٧٠} انظر : «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٧٨)
^{٣٧١} صورة المسألة كما قاله الإمام ابن الفركاح في «شرحه على الورقات» (٢٧٢) : (إذا قال الواحد أو الاثنان من الصحابة قولاً ولم ينتشر بحيث يبلغ الباقيين ولم يعلم له مخالف فهو حجة أم لا؟)
^{٣٧٢} أي لا يجب تقليد الصحابي في قوله بل يجب على المجتهد الاجتهاد في أقوالهم كغيرهم من العلماء ودليل ذلك أن قول الصحابي إذا لم يسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم كان اجتهاد عالم يجوز إقراره على الخطأ فلم يميز تقليده كغيره من العلماء. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٧٤)
^{٣٧٣} وهو ما قاله الإمام الشافعي في مصر. إلا في الحكم التعبدى فهو حجة لظهور أن مستنده التوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٣٧٧/٢)

والخبر ما احتمل الصدق والكذب أصالة.

وفي القديم هو حجة،^{٣٣} وقيل : إن وافق القياس^{٣٤}، لكن إن كان ما قاله ليس للرأي فيه مجال كان له حكم المرفوع فهو حجة من هذه الحيثية لا من جهة أنه قول صحابي.^{٣٥} وموافقة الش^{٣٦} زيداً في الفرائض بدليل أدى لذلك لا لتقليد.

[تعريف الخبر]

(والخبر : ما احتمل الصدق والكذب) بقيد زدته بقولي : (أصالة) ليدخل المقطوع بكذبه؛ لأنه خارج حساً، كـ «السماء تحتنا»، أو عقلي كـ «البعض أكثر من الكل»، والمقطوع بصدق خبر الله - تعالى - وخبر رسو ﷺ. والصدق مطابقة الحكم الواقع، والكذب عدمها^{٣٧}، ومعرفة ذلك لا يتوقف على معرفة الخبر، فلا دور في التعريف.^{٣٨}

^{٣٣} انظر : «شرح المحلي على الورقات» (١٢٢) «الشرح الكبير على الورقات» (٣٧٧ / ٢) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٧٨)

^{٣٤} هذا قول ابن برهان واحتج بأن قول الصحابي المخالف للقياس لا يجوز أن يكون إلا عن توقيف من الشارع صيانة للصحابي عن التحكم في الدين وهو قول بعض الحنفية. وهو ضعيف من وجهين أحدهما الاستقراء لأقوال الصحابة فإن المردود منها مما لم يوافق القياس كثير مثل قول ابن عمر في نقض الوضوء بلمس الزوجة رده أبو حنيفة. والوجه الثاني أن العمدة في هذا القول حصر مستند قول الصحابي في التوقيف والقياس وهذا الحصر ممنوع فإن أبواب الاجتهاد غير القياس يصح أن يكون مستندا مثل التقديم والتأخير والعموم والتخصيص ونحو ذلك. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٧٦)

^{٣٥} انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٣٧٧ / ٢)

^{٣٦} انظر : «شرح المحلي على الورقات» (١٢٤) «الشرح الكبير على الورقات» (٣٨٢ / ٢) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٧٨)

^{٣٧} قال ابن الفركاح في «شرحه على الورقات» (٢٧٩) : (الصحيح أن الخبر غني عن التعريف بالرسم فإن كل عقل يجد في نفسه فرقاً بين قول القائل : قم زيد وبين قوله قم يا زيد ويجب كل واحد من الكلامين بغير ما يجب به الآخر ولا يحتاج في إدراك هذه التفرقة إلى تعلم رسم الخبر ورسم الأمر).

وهو متواتر يفيد العلم إن نقله جمع ويؤمن من تواترهم على الكذب عادة عن مثلهم إلى المخبر عنه المحسوس، والآحاد مقابله ويفيد العمل فقط

[تعريف الخبر المتواتر وشروطه]

(وهو) أي الخبر (متواتر) ومن شأنه أنه (يفيد العلم إن نقله جمع ويؤمن من تواترهم على الكذب عادة عن مثلهم) في ذلك، ووجد ذلك في كل طبقة إلى الانتهاء (إلى المخبر عنه) ولا بد أن يكون المخبر عنه من (المحسوس) وهو أولى وأخصر من قول «الأصل»: «مشاهدة أو سماع»^{٣٥}، كالأخبار بمكة والمدينة ونحو ذلك، ولم يحتج إلى قول «الأصل»: «لا عن اجتهاد»^{٣٦} لما ذكر، ولا يشترط في المخبرين إسلام، ولا عدالة، ولا اتفاق دين وبلد، ولا وجود إمام معصوم، ولا غير ذلك، سواء ما ذكرناه؛ لحصول العلم^{٣٧} به من غير حاجة لانضمام شيء آخر.^{٣٨}

[تعريف خبر الآحاد]

(والآحاد مقابله) أي مقابل الخبر المتواتر، وله أقسام كثيرة بينت في كتب الحديث، (وفيد العمل فقط^{٣٩}) أي لا العلم^{٤٠}، وإنما يفيد العمل بقيد زدته بقولي:

^{٣٥} انظر: «الورقات» (٢٥)

^{٣٦} انظر: «الورقات» (٢٥)

^{٣٧} هذا القول إشارة إلى بطلان قول من زعم من الحكماء أن الخبر المتواتر لا يفيد العلم، ودليل بطلان قولهم حصول العلم بالقرون الماضية والبلاد الشاسعة كحصول العلم بالمدرسة بأحد الخواص الخمس وببديهة النظر. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٨٢)

^{٣٨} انظر: «شرح المحلي على الورقات» (١٢٤) «الشرح الكبير على الورقات» (٣٨٨ / ٢) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٧٩) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٨٢)

^{٣٩} سببه أن الواحد يجوز عليه الكذب والسهو والتقية وأن يخبر بالشيء على وفق ظنه الكاذب. وعن بعض أهل الحديث أن خبر الواحد يفيد العلم ونسب إلى أحمد بن حنبل وقال قوم بأن ما في الصحيحين معلوم ومقطوع به. وهذا القول إن أطلق على سبيل المجاز لإرادة الظن الغالب فصحيح وإن أريد به العلم الذي لا يقبل التشكيك فباطل فإن خبر الواحد بمجرد لا يوجب الجزم المانع من النقيض. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٩٤)

^{٤٠} انظر: «شرح المحلي على الورقات» (١٢٦) «الشرح الكبير على الورقات» (٤٠٤ / ٢) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٨٠) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٨٨)

بشرطه أصالة. وما صرح بكل رواية مسند وغيره منه المرسل.

(بشرطه) وهو أن يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً، لكن يختص الأخير بفضائل الأعمال، والدليل على حجتيه الإجماع [الفعلي]^{٣٨١} من الص ^{٣٨٢} وزدت قولي : (أصالة)؛ لأنه قد يفيد العلم إذا احتف بقرائن توجب صدقه، كإخبار بموت عظيم مع شهود متعلقات ذلك.^{٣٨٣}

[أقسام خبر الآحاد]

(وما صرح بكل رواية) يقال له : حديث (مسند)^{٣٨٤}. والسند : الطريق الموصلة إلى المتن. والمتن : ما رواه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه، وكذا شيخه عن شيخه.^{٣٨٥}

[تعريف الحديث المرسل عند الأصوليين والمحدثين]

(وغيره) أي غير المسند (منه) الحديث (المرسل)، وهو عند الأصولي : قول الراوي: قال رسول الله ﷺ كذا، صحابياً كان وغيره. وعند المحدث: قول التابعي: فقد قال رسول الله ﷺ. سمي بذلك لعدم تبين سنده، وإرساله غرنا عن سند.^{٣٨٦}

^{٣٨١} في الأصل : (الفعلي)

^{٣٨٢} كإجماعهم على الرجوع إلى رواية عائشة في وجوب الغسل بالجماع من إنزال، وأخذهم في توريث الجدة برواية المغيرة وغير ذلك.

^{٣٨٣} انظر : «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٨٠)

^{٣٨٤} انظر : «شرح المحلي على الورقات» (١٢٦) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٨٠)

^{٣٨٥} انظر : «الشرح الكبير على الورقات» (٤١٣/٢)

^{٣٨٦} انظر : «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٩٦) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٨١)

[مرسل الصحابي حجة]

(ولا يقبل) المرسل^{٢٨٧} (إلا من صحابي)^{٢٨٨}؛ لأنه -يحسن الظن به- لا يطلق ذلك إلا على ما ثبت عنده عن رسول الله ﷺ،^{٢٨٩} إما سماعه أو رواية صحابي آخر له ونحوه^{٢٩٠}. فعلم أن مراسيل سعيد بن المسيب^{٢٩١} من التابعين كغيره^{٢٩٢}، خلافا لما صرح به «الأصل»، لكن قوله: «فإنها فتشت فوجدت مسانيد»^{٢٩٣} على أن العمل بها لإسنادها فقط، فلا يعارض^{٢٩٤}.

^{٢٨٧} عند مالك وأبي حنيفة أن المرسل حجة لأن العدل إذا روى حديثا لم يسم من روى عنه كان ذلك تعديلا لمن روى عنه فإنه لا يظن بالعدل التفرير بالرواية عن غير مقبول ولأن العلماء في العصر الأول ما زالوا يرسلون الأحاديث ويحتجون بها على الناس وتقبل الناس منهم ذلك. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٠١) وهناك مذاهب أخرى تفصيلها في كتب الأصول.
^{٢٨٨} انظر: «شرح المحلي على الورقات» (١٢٦) «الشرح الكبير على الورقات» (٤٢٢/٢) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٨١) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٩٧)
^{٢٨٩} «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٨٢)
^{٢٩٠} والصحابة مقطوع بعدلتهم فلا يتطرق إلى رواية الصحابي قدح. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٩٨)

^{٢٩١} هو الإمام سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي القرشي، أبو محمد (١٣ - ٩٤ هـ): سيد التابعين، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة. جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع، وكان يعيش من التجارة بالزيت، لا يأخذ عطاء. وكان أحفظ الناس لأحكام عمر بن الخطاب وأفضيته، حتى سمي راوية عمر. توفي بالمدينة. انظر «الأعلام» (١٠٢/٣)
^{٢٩٢} أي ليست بحجة، لكن اشتهر أنها حجة عند الإمام الشافعي حيث قال في «مختصر المزني» (١٧٦/٨): وإرسال ابن المسيب عندنا حسن. وقد أجاب الإمام ابن الفركاح في «شرحه على الورقات» عن ذلك فقال: (لا يلزم من هذا أن يكون حجة وإنما استحسنتها لأن سعيدا لا يكاد يرسل إلا عن أبي هريرة رضي الله عنه فإنه صهره فهو يرسل عن من لو ساءه كان مقبولا بخلاف غيره فإنه يرسل عن من لو ساءه لم يقبل واستقراء مذهب الشافعي يدل على أنه إنما احتج بما وجده مسندا من مراسيل سعيد بن المسيب مثل حديث بيع اللحم بالحيوان جاء مراسلا وجاء مسندا عن سعيد عن أبي هريرة فأما ما يرسله سعيد ولا يوجد مسندا فليس بحجة بل هو كغيره من المراسيل). انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٩٩) و«شرح المحلي على الورقات» (١٢٨)
^{٢٩٣} انظر: «الورقات» (٢٥)

^{٢٩٤} أي إذا ظهرت هذه الأحاديث مسندة كان الاحتجاج بالمسند لا بالمرسل. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٩٩)

[مرسل غير الصحابي حجة بشروط]

وقد يقبل المرسل إذا تأكد بقول الصحابي، أو فعله، أو فتوى أكثر أهل العلم، أو بإسناد غير المرسل له، أو بعلمنا أن مرسله لا يروى إلا عن ثقة، بأن يكون إذا سئل عن المبهم في روايته سمي نفسه، أو انتشاره بلا نكير، أو انضم إليه عمل أهل العصر، أو اعتضد بقياس.^{٣٥}

^{٣٥} انظر: «الشرح الكبير على الورقات» (٢/ ٤٣٠)

[تعريف الحديث المعنعن]

(والعنينة) وهي : قول الراوي : عن فلان وهكذا (تدخل الإسناد)^{٢٢٢}، [فلا

يخرج إلى الإرسال^{٢٢٣}].^{٢٢٤}

[عنينة غير المدلس مقبولة بشرط ثبوت اللقاء]

ويقبل من غير المدلس بشرط^{٢٢٥} ثبوت لقاء الشيخ والراوي عنه ولو مرة^{٢٢٦}.

^{٢٢٢} انظر : «شرح المحلي على الورقات» (١٣٠) «الشرح الكبير على الورقات» (٤٣٦/٢) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٨٣) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٠٤)
^{٢٢٣} وقال قوم : خبر العنينة في حكم المرسل لأن الراوي لم يصرح بالسماع ممن روى عنه فصار في معنى المرسل فإنه يجوز أن يكون سمعه من شخص عن المسمى فيكون في الإسناد رجل مجهول والأجود أن الراوي إذا لم يكن مدلسا كانت عنينته إسنادا وإن كان مدلسا وهو الذي روى عمن لم يسمع منه موها أنه قد سمعه منه فهذا لا تقبل عنينته. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٠٤)

^{٢٢٤} في الأصل : (فلا يخرج إلا إلى الإرسال)، حيث يحكم بأنه من الإرسال، والذي أثبتته هنا مأخوذ من «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٠٤) ونصه : (لا تخرج من الإسناد إلى الإرسال) وهذا يفيد عدم خروج العنينة من الإسناد مطلقا. وقال المحلي في «شرحه على الورقات» (١٣١) : والعنينة بأن يقال حدثنا فلان عن فلان إلى آخره تدخل على الإسناد أي على حكمه فيكون الحديث المروي بها في حكم المسند لا المرسل لاتصاله بسنده الظاهر.

قلت : كون المعنعن من قبيل المسند هو قول الجمهور من أصحاب الحديث والفقهاء والأصول بل ادعى ابن عبد البر في مقدمة التمهيد إجماع أئمة أهل الحديث عليه كما قاله القرافي. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٤٣٦/٢)

^{٢٢٥} في هذه المسألة أقوال أحدها ما ذكره المصنف، ومنهم من يرى عدم اشتراط شيء من ذلك وهو مذهب الإمام مسلم بل ادعى الإجماع عليه، ومنهم من اشترط ثبوت اللقاء وحده وهو مذهب علي المديني والبخاري وأبي بكر الصيرفي الشافعي والمحققين وصححه النووي، ومنهم من شرط طول الصحبة وهو أبو المظفر السمعاني ومنهم من شرط معرفته بالرواية عنه وهو أبو عمرو الداني. أفاده الشيخ ابن قاسم في «الشرح الكبير على الورقات» (٤٣٧/٢)

^{٢٢٦} انظر : «الشرح الكبير على الورقات» (٤٣٦/٢) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٨٣)

ويجوز لك «حدثني» و «أخبرني» إن قرأ الشيخ أو قرأت عليه، وإن أجازك فقط فلك أن تقول : «أجازني» أو «أخبرني» إجازة.

[ألفاظ الرواية]

(ويجوز لك «حدثني» و «أخبرني» إن قرأ الشيخ أو قرأت عليه). فإن كان ثم جمع أتيت بضميره، وإن حدث غيرك فإن لم يقصد إسماعك «فقد حدث» أو «أخبر» أو «سمعت» يقول^{١٠٠}. وسامع الشيخ أعلا الطرق، وما منعه^{١٠١} «الأصل»^{١٠٢} في الثانية من قول : «حدثني» المعتمد خلافه^{١٠٣}.

(وإن أجازك فقط) أي بلا رواية (فلك أن تقول : «أجازني» أو «أخبرني»

إجازة)^{١٠٤}

^{١٠٠} قال ابن قاسم في «الشرح الكبير على الورقات» (٤٤٢/٢) : ويستفاد من ذلك أنه لا فرق في جواز الرواية أي على الجملة بين قراءة الشيخ عن قصد وكونها اتفاقية وبذلك صرح الماوردي والرويان ولا بين أن يأذن للسامع في رواية المسموع أو يمنعه منها بنحو قوله : لا ترو عني أو رجعت عن إخبارك أو ما أذنت لك في روايته عني وهو كذلك.

^{١٠١} وتعليل المانع لأن الشيخ لم يحدثه وصيغة حدثني صريحة في كون المروي عنه محدثا بخلاف أخبرني، وهذا مذهب الإمام الشافعي وأصحابه ومسلم بن الحجاج وجمهور أهل المشرق وعزي إلى أكثر المحدثين وإلى ابن جريج والأوزاعي وابن وهب. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٤٤٤/٢)

^{١٠٢} حيث قال إمام الحرمين في «الورقات» (٢٥) : (وإذا قرأ الشيخ يجوز للراوي أن يقول : حدثني أو أخبرني وإذا قرأ هو على الشيخ فيقول : أخبرني ولا يقول : حدثني وإن أجازته الشيخ من غير قراءة فيقول : أجازني أو أخبرني إجازة).

^{١٠٣} لأن الغرض من أخبرني وحدثني واحد فإن القصد حصول العلم بأنه روى عن ذلك الشيخ فاللفظان سواء. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٠٩) وقيل إن هذا القول مذهب مالك وسفيان بن عيينة والبخاري ومعظم الحجازيين والكوفيين وحكاه القاضي عياض عن الأكثرين. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٤٤٥/٢)

^{١٠٤} انظر : «شرح المحلي على الورقات» (١٣٠) «الشرح الكبير على الورقات» (٤٤٨/٢) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٨٤) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٠٩)

والقياس رد فرع لأصل لعللة جامعة في الحكم.

كما عليه جمهور العلماء^{١١٠}، ويجب العمل بالمروي بالإجازة إن وجد شرط القبول ونحوه، كقوله: «أذن لي» وما أشبه ذلك، وهذا من زيادتي^{١١١}.

[تعريف القياس]

(والقياس) لغة: تقدير شيء بآخر لتعلم المساواة والمفارقة، وفي الاصطلاح: (رد فرع لأصل لعللة جامعة في الحكم) الشرعي أو غيره^{١١٢}.

[أركان القياس]

فعلم أنه لا بد فيه من أركان أربعة: الأصل المقيس عليه، والفرع المقيس أي فرع كان، وحكم الأصل، وعلة حكم الأصل^{١١٣}. وهو من الأدلة الشرعية. واحترزنا بقولنا: «لعللة»^{١١٤} إلى آخره عن رد الفرع للأصل بنص أو إجماع^{١١٥}. ومرادنا بالفرع: محل الحكم المطلوب إثباته فيه، والأصل: محل الحكم المعلوم ثبوته فيه، فما قيل من أن

^{١١٠} هذا قول المتأخرين، بل ادعى القاضي عياض وغيره الإجماع عليه جواز الرواية كالععمل بها. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٤٤٦/٢) قلت نقل الإجماع عليه غير مسلم لأن جماعة من الفقهاء نصوا على أن الرواية بالإجازة لا تجوز لأن الشيخ لم يخبره ولم يحدثه فلو قال: حدثني أو أخبرني كذب ولو قال أخبرني إجازة كان كلاما متهافتا فإن الإخبار أن يحدثه والإجازة أن لا يحدثه بل يقتصر على الإذن له في الرواية والجمع بين الأمرين ممتنع. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣١٠) ويجب أن الإخبار في اصطلاحهم يراد به مطلق الإذن والإعلام ولو ضمنيا وإن تبادل منه التحديث فيصدق بما تضمنته الإجازة فلا تنافي بينهما مطلقا بل التقييد بالإجازة لبيان أحد محتملاته المراد اصطلاحا وإنما يجيء الإشكال لو أريد معنى الإخبار اللغوي على أنه لو أريد ذلك كان تقييده بالإجازة يبين أن المراد به الإخبار الذي تضمنته الإجازة. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٤٥٠/٢)

^{١١١} هناك طرق أخرى للتحمل لم يذكرها المصنف هنا منها: المكتبة، الإعلام، المناولة، الوجادة، الوصية. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٤٥٧-٤٦١)

^{١١٢} انظر: «شرح المحلي على الورقات» (١٣١) «الشرح الكبير على الورقات» (٤٦٣/٢) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٨٤) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣١١)

^{١١٣} «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٨٥)

^{١١٤} في الأصل: (لعللة)

^{١١٥} «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٨٥)

فإن أوجب فيه الحكم فقياس علة، وإن دل أحد النظريين على الآخر بلا إيجاب فقياس دلالة.

الدور فيه من جهة أن تعريف القياس بهما، مع أن فرعها فرع تصور القياس ممنوع، وأخذ العلة في تعريف القياس لا دور فيه أيضا؛ إذ لا يتوقف فيها على فهم القياس لأنها تكون في القياس وغيره^{١١}.

[مثال القياس]

مثال القياس قولك : «النبذ حرام كالخمر للإسكار»، والنبذ فرع، والخمر أصل، وحكم الأصل التحريم، والعلة الجامعة الإسكار، وثمره القياس المذكورة المقصودة منه ثبوت التحريم في الفرع.

[تعريف قياس علة]

(فإن أوجب) أي العلة (فيه) أي في الفرع (الحكم) بأن اقتضته بحيث لا يحسن بخلافها عقلا (فقياس علة) أي ويسمى بذلك؛ لتأثير العلة بحيث لا يأتي التخلف، كقياس الضرب على التأفيف للوالدين في التحريم^{١٢} لعلة الإيذاء^{١٣}.

[تعريف قياس دلالة]

(وإن دل أحد النظريين على الآخر بلا إيجاب) أي لأن العلة دالة على الحكم لا موجبة^{١٤} له (فقياس دلالة) أي يسمى بذلك؛ لعدم الاقتضاء السابق من حيث إن

^{١١} انظر : «الشرح الكبير على الورقات» (٤٦٦/٢)

^{١٢} وقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن هذا ليس قياسا وسماه بعض الشافعية فحوى الخطاب وجعله من المدلول عليه باللفظ ويشهد لهذا القول أن نفاة القياس أثبتوا تحريم الضرب بتحريم التأفيف ولم يعدوا ذلك من القياس، وإمامنا الشافعي قد جعله من باب القياس. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٢٩)

^{١٣} انظر : «شرح المحلى على الورقات» (١٣١) «الشرح الكبير على الورقات» (٤٧٠/٢) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٨٦) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٢٨)

^{١٤} أي لا مقتضية اقتضاء تاما لثبوت الحكم للفرع بأن يكون بحيث يتخلف لا يقبح عقلا تخلفه عنها لقرب الفارق بينها. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٤٧٣/٢)

وإن ألحق فرع متردد بين أصليين بأكثرهما شبها فقياس شبه.

العلّة مستنبطة يجوز أن يترتب الحكم عليها وأن لا، مثاله : الزكاة واجبة في مال الصبي كالبالغ بجماع دفع حاجة الفقير بجزء من المال النامي، فكما جاز الثبوت جاز عدمه كالخج.^{١١}

[تعريف قياس شبه]

(وإن ألحق فرع متردد بين أصليين بأكثرهما شبها فقياس شبه^{١٢})، كإلحاق

العبد المقتول بالمال في أنّ في قتله القيمة، أو بالحر فيجب القصاص. وسبب ترده بينهما أحقه شبها من كل للملكة ولزوم العبادات له، لكن شبهه بالأول أكثر، لأنّه يباع ويورث ويوقف ونحو ذلك، فمن ثمّ رجّح إلحاقه به على غيره.^{١٣}

^{١١} انظر : «شرح المحلي على الورقات» (١٣٢) «الشرح الكبير على الورقات» (٤٧٢/٢) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٨٤) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٢٨)
قلت : قال الشيخ ابن الفركاح : هذان النوعان مقبولان عند القياسيين. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٣١)

^{١٢} سبق أن قياس العلة وقياس الدلالة مقبولان، أما قياس الشبه فمختلف في قبوله وقد أشار الإمام الشافعي إلى قبول قياس الشبه وهو أضعف من قياس الدلالة. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٣١)

^{١٣} انظر : «شرح المحلي على الورقات» (١٣٢) «الشرح الكبير على الورقات» (٤٧٤/٢) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٨٦) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٣١)

قلت : المصنف هنا لم يتطرق إلى ذكر قياس الطرد وهو مقارنة الوصف غير المناسب والشبهى للحكم في جميع الصور ما عدا المتنازع فيها ، فكأنه يرى أنه غير مقبول وهذا هو ظاهر قول الخراسانيين من الشافعية وقد شدد الغزالي التأكيد على قياس الطرد وقال بأنه تصرف في الشرع بغير دليل ثم رجع عنه وقال القول بالقياس الطردي لا بد منه، وقد عمل به الصحابة ومن بعدهم من العلماء فإن الأجناس الستة المنصوص عليها في باب الربا اختلفت الصحابة في علة الربا فيها وألحق كل بها ما يراه مشاركا في العلة وليس ثم إلا أوصاف طردية مثل الطعام والكيل والجنس والتقدير، وقياس الشبه وقياس الطرد يشتركان في تعليق الحكم بغير علة وإنما يمتاز قياس الشبه بالتردد بين أصليين وذلك لا يشترط في الطرد فقبول قياس الشبه مع رد قياس الطرد بعيد والذي يقتضيه الدليل قبولهما جميعا أو ردهما جميعا فإن الاشتراك في الأوصاف أو الأحكام إن كان معتبرا وجب اعتباره في الشبه والطرد وإن لم يكن معتبرا وجب إلآره فيها جميعا. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٣٥)

ومن شرط الفرع مناسبته للأصل، ومن شرط الأصل ثبوته بدليل القائس أو بمتفق عليه بين الخصمين، ولا يكفي من علتين، ويسمى مركب الأصل.

[شرط الفرع في القياس]

(ومن شرط الفرع مناسبته للأصل) فيما يجمع به بينهما بلا تفاوت بينه وبين أصله، أي لمائلة علته لعلّة الأصل في عينها^{١١١}، كقياس النبيذ على الخمر المسكر، أو في جنسها، كقياس وجوب القصاص في الطرف على النفس بجامع الجنائية.

[شرط الأصل في القياس]

(ومن شرط الأصل ثبوته) أي ثبوت حكمه (بدليل القائس) إن لم يكن خصما ليكون حجة عنده (أو) بثبوت حكمه (بمتفق عليه) من الأدلة (بين الخصمين) ليكون حجة على الخصم.^{١١٢}

(ولا يكفي) أن يكون الاتفاق وجد (من علتين) تخالفتا كما في قياس حلّي البالغة على حلّي الصبية في عدم وجوب الزكاة؛ فإنّ عدمه في الأصل متفق عليه بيننا وبين الحنفية، والعلّة عندنا كونه حليا مباحا، وعندها كونه مال صبية.^{١١٣} (ويسمى مركب الأصل) لتكوين الحكم فيه أي ثباته على علتين بالنظر للخصمين، وإنما لم يقبل هذا القياس لمنع الخصم وجه العلة في الفرع.^{١١٤} وذكر «دليل القائس» و«مركب الأصل» من زيادتي.

^{١١١} انظر: «شرح المحلي على الورقات» (١٣٢) «الشرح الكبير على الورقات» (٤٨٦/٢) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٨٦) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٣٦)
^{١١٢} انظر: «شرح المحلي على الورقات» (١٣٢) «الشرح الكبير على الورقات» (٤٨٨/٢) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٨٦) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٣٩)
^{١١٣} انظر: «الشرح الكبير على الورقات» (٤٨٩/٢)
^{١١٤} كما في قياس: قوله: (إن تزوجت فلانة فهي طالق) على قوله: (فلانة التي أتزوجها طالق) في عدم وقوع الطلاق بعد التزوج فإن عدمه في الأصل متفق عليه بين الفريقين لكن العلة عند الشافعية تعليق الطلاق قبل ملكه. انظر: «الشرح الكبير على الورقات» (٤٨٩/٢)

ومن شرط العلة الإطراد، ومن شرط الحكم أن يماثل العلة نفيا وإثباتا.

[شرط العلة الجامعة في القياس]

(ومن شرط العلة الإطراد^{٢٢}) في معلولاتها^{٢٣} (فلا نقض لها) أي لا في اللفظ ولا في المعنى،^{٢٤} كما صرح به «الأصل»^{٢٥}. فإن انتقضت لفظا لصدق الأوصاف المعبرة عنها في صورة بدون الحكم، كقولنا: القتل بمثقل يوجب القود، كهو بمحدد، بجامع العمدة مع العدوان^{٢٦}، أو معنى^{٢٧} كقولنا: من لم يبيت لا صيام له لعري أول صومه عن النية كعري أول صلاته عنها، لم يكن القياس مقبولا؛ لنقضها في الأول بقتل الوالد ولده، وفي الثاني بصوم التطوع بنية قبل الزوال^{٢٨}.

[شرط الحكم في القياس]

(ومن شرط الحكم أن يماثل العلة) أي يساويها (نفيا وإثباتا) أي في الوجود والعدم، فإن وجدت وجد وإلا فلا^{٢٩}.

^{٢٢} وهو استتباعه لتلك الأحكام أين وجدت. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٤٩٢/٢)
^{٢٣} المعلولات جمع المعلول وهو الحكم المنوط بها وهو واحد في نفسه لكنه يتعدد بتعدد محاله فلذلك جمعه. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٤٩٢)
^{٢٤} انظر: «الشرح الكبير على الورقات» (٤٩٢/٢) «الأقوال الملحققات على مختصر الورقات» (٨٩) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٤٢)
^{٢٥} حيث قال إمام الحرمين في «الورقات» (٢٦): (ومن شرط العلة أن تطرد في معلولاتها فلا تنتفض لفظا ولا معنى).
^{٢٦} انظر: «الشرح الكبير على الورقات» (٤٩٥/٢)
^{٢٧} انتقاض العلمة من جهة المعنى هو أن يوجد المعنى الذي علق الحكم به في الأصل في مكان آخر ولا يترتب عليه الحكم. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٤٤)
^{٢٨} انظر: «الأقوال الملحققات على مختصر الورقات» (٨٩)
^{٢٩} انظر: «شرح المحلي على الورقات» (١٣٦) «الشرح الكبير على الورقات» (٤٩٧/٢) «الأقوال الملحققات على مختصر الورقات» (٨٦)

والعلة هي الجامعة له. وأصل المنافع الحل.

(والعلة هي الجالبة له) أي للحكم؛ لأنها الوصف المناسب لترتب الحكم عليه. وعلم بذلك ما صرح به «الأصل»^{٢٣١} من أن الحكم مجلوب لها أي مرتب عليها، لأنها المؤثر بذاته؛ إذا العلة أمانة يستدل بها على وجود الحكم^{٢٣٢}.

[الأصل في المضار التحريم]

(وأصل المضار^{٢٣٣} التحريم) لحديث ابن ماجه^{٢٣٤} : «لا ضرر ولا ضرار»^{٢٣٥}، أي لا يجوز ذلك في ديننا^{٢٣٦}، ولا تستثنى الأموال؛ إذ الكلام في الأصل قبل ثبوت ملكية لأحد.^{٢٣٧}

[الأصل في المنافع الإباحة]

(وأصل المنافع الحل)^{٢٣٨} لقوله -تعالى-: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩] والترجيح من زيادتي.

^{٢٣١} انظر: «الورقات» (٢٦)

^{٢٣٢} انظر: «الشرح الكبير على الورقات» (٥٠٠ / ٢)

^{٢٣٣} المضار جمع مضرة وهي ما يضر وفسرت هنا بمؤلمات القلب من ضرب وشم واستخفاف وغيرها. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٥٠٤ / ٢)

^{٢٣٤} رواه ابن ماجه في «سننه» (٢٣٤٠) (٢٣٤١)

^{٢٣٥} رواه الشافعي في «مسنده» (٢٢٤ / ١) وأحمد في «مسنده» (٢٨٦٥) والطبراني في «الأوسط» (١٠٣٣) (٣٧٧٧) والدارقطني في «سننه» (٢٨٨) وغيرهم من الحفاظ.

^{٢٣٦} وإلا فنفي كل من الإمكان والوقوع لا يصح لأن الواقع خلافه. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٥٠٥ / ٢)

^{٢٣٧} انظر: «شرح المحلي على الورقات» (١٣٧) «الشرح الكبير على الورقات» (٥٠٦ / ٢) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٩٠)

^{٢٣٨} انظر: «شرح المحلي على الورقات» (١٣٧) «الشرح الكبير على الورقات» (٥٠٤ / ٢) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٩١)

ولا حكم قبل الشرع ويستصحب الأصل عند عدم الدليل الشرعي وهو استصحاب الحال.

وفي «الأصل»^{٢٢} إطلاق مذهبين : الحل مطلقا، ومقابله.

[لا حكم قبل ورود الشرع]

(ولا حكم^{٢٣} قبل الشرع) بمعنى أننا لا ندري هل ثم حكم أم لا؟ وإن كان لا ندري ما هو، فلا يتعلّق بأحد حكم قبل بعثة^{٢٤}، وهذا مستفاد من تعليل «الأصل» في المسألة قبلها.

[تعريف الاستصحاب وأنواعه وحجته]

(ويستصحب الأصل عند عدم الدليل الشرعي) أي عند عدم وجود المجتهد له بعد البحث عنه بقدر طاقته. (وهو) أي الإستصحاب المذكور (استصحاب الحال) أي العدم الأصلي^{٢٥}،

^{٢٢} حيث قال إمام الحرمين في «الورقات» (٢٧) : (أما الحظر والإباحة فمن الناس من يقول إن الأشياء على الحظر إلا ما أباحته الشريعة فإن لم يوجد في الشريعة ما يدل على الإباحة يتمسك بالأصل وهو الحظر ومن الناس من يقول بضده وهو أن الأصل في الأشياء أنها على الإباحة إلا ما حظره الشرع).

^{٢٣} أصليا أو فرعيا فلا يجب إيمان ولا يحرم كفر حينئذ كما هو المنقول عن الأشاعرة وجمع منهم من غيرهم. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٥٠٦/٢)

^{٢٤} انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٥٠٦/٢)

^{٢٥} انظر : «شرح المحلي على الورقات» (١٣٧) «الشرح الكبير على الورقات» (٥١١/٢) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٩١) «شرح ابن الفرقاح على الورقات» (٣٥٢)

كأن لم تجد دليلا على وجوب صوم رجب فتقول : «لا يجب باستصحاب الحال»، وهذا حجة [جزما]^{١١١}.

والاستصحاب المشهور المنصرف إليه قول الأصولي وهو : ثبوت أمر في الزمن الثاني لثبوته في الأول. وهو حجة عندنا^{١١٢} دون الحنفية، فلا زكاة عندنا في عشرين دينارا ناقصة تزوج رواج الكاملة بالاستصحاب^{١١٣}.

والاستصحاب المقلوب^{١١٤} عكس هذا، وهو : ثبوت أمر في الأول لثبوته في الثاني. كأن يقال في المكيا لوجود الآن كان في عهد ﷺ باستصحاب الحال في الماضي. وما يعبر عن الاستدلال به بقولنا : «لو لم يكن الثابت اليوم ثابتا أمس لكان غير ثابت أمس» إذ لا واسطة بين الثبوت وعدم الثبوت، فينقضي استصحاب أمس الخالي عن الثبوت له، فإنه الآن غير ثابت، وليس كذلك؛ لأنه مفروض الثبوت الآن، فدل ذلك على أنه ثابت أمس أيضا.

^{١١١} في الأصل : (حرما) والصحيح ما أثبتته هنا.

قلت : فإن قيل : الاستصحاب إنما يفيد الظن وعدم وجوب صوم رجب قطعي فكيف يستفاد من الاستصحاب؟ الجواب : أن عدم السمعى الناقل قد يكون معلوما كما في هذا المثال وقد يكون مظنونا لعدم وجوب الوتر ففي القسم الأول يدل الاستصحاب على سبيل القطع وفي الثاني على سبيل الظن، فإذن إنما تطرق إلى استصحاب الحال لاحتمال النقل والتغيير. انظر «الشرح الكبير على الوراقات» (٥١٣/٢)

^{١١٢} وهو حجة خلافا للحنفية والمتكلمين. انظر «الشرح الكبير على الوراقات» (٥١٢/٢)
^{١١٣} أي معاشر الشافعية.

^{١١٤} انظر «الشرح الكبير على الوراقات» (٥١٤/٢) «شرح المحلى على الوراقات» (١٣٦)
^{١١٥} قال الإمام السبكي : لم يقل به الأصحاب إلا في مسألة واحدة وهي فيمن اشترى شيئا فادعاه غيره بحجة مطلقة فيثبت له الرجوع بالثمن على البائع عملا باستصحاب الملك الذي ثبت قبل، لأن البيئة لا توجب الملك بل تظهره فيجب أن يكون سابقا على إقامتها ويقدر لحظة لطيفة. انظر «الشرح الكبير على الوراقات» (٥١٦/٢) «التلطف في الوصول إلى التعرف» (٩١)

ويقدم من الأدلة الجلي على الخفي، ومقتضى العلم على مقتضى الظن، والنطق على القياس.....

ومن الاستصحاب المحتج به أيضا : استصحاب مقتضى العموم أو النص إلى ورود مغير من تخصيص أو ناسخ^{١١١}، وكذا استصحاب ما دل الشرع على ثبوته لوجود سببه، كثبوت الملك بالشراء. ولا يستصحب حال الإجماع في محل الخلاف^{١١٢}.

[يقدم الدليل الجلي على الدليل الخفي]

(ويقدم من الأدلة الجلي على الخفي) كتقدم الظاهر على المؤول^{١١٣}.

[يقدم الدليل القطعي الدليل على الظني]

(ومقتضى العلم على مقتضى الظن) كتقدم المتواتر على الأحاد، إلا أن يكون

عاما، فيخص بالثاني كما مر^{١١٤}.

[يقدم النطق على القياس]

(والنطق) من كتاب أو سنة^{١١٥} (على القياس) ولو جليا، إلا أن يكون النطق

عاما فيخص بالقياس كما مر^{١١٦}.

^{١١١} انظر : «الشرح الكبير على الورقات» (٥١٣/٢)

^{١١٢} كأن أجمع على حكم في حال، وقد اختلف فيه والمصنف قال بأنه لا يحتج به، وذهب جمع إلى الاحتجاج به، مثاله الخارج النجس من غير السبيلين لا ينقض الوضوء قبل خروجه إجماعا فهل يستحب عدم النقض حال خروجه؟ فيه خلاف ذكرته قبل قليل. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٥١٥/٢)

^{١١٣} فيقدم معناه الحقيقي على معناه المجازي. انظر «شرح المحلي على الورقات» (١٣٨) «الشرح الكبير على الورقات» (٥١٧/٢) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٩٣) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٥٥)

^{١١٤} كتخصيص عموم الكتاب بالسنة الأحاد مثلا، واقتصار المصنف هنا على التخصيص فيه نظر لأن الصحيح جواز نسخ المتواتر بالأحاد أيضا. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٥١٩/٢)

^{١١٥} متواترة أو أحاد. وفي اقتصار المصنف هنا على التخصيص فيه نظر لأن الصحيح جواز نسخ النطق بالقياس أيضا. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٥٢٠/٢)

[يقدم القياس الجلي على الخفي]

(والجلي منه) أي من القياس (على الخفي)، وذلك كقياس العلة على قياس الشبه، وتقدير قياس الأولى والمساوي على الأدون، واستغنيانا عن قول «الأصل»: «فإن وجد في النطق ما يغير الأصل» وإلا فيستصحب الحال» لعلمه مما مر.

«القياس الجلي هو ما قطع فيه بإلغاء الفارق أو كان احتمال الفارق ضعيفا كقياس العمياء على العوراء في المنع من التضحية. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٥٢٠/٢)

«القياس الخفي هو ما كان احتمال تأثير الفارق فيه قويا كقياس القتل بمثقل على القتل بمحدد في وجوب القصاص حيث إن إيا حنيفة يرى أن القتل بمثقل شبه عمد لا قصاص فيه ويفرق بأن المحدد وهو المفرق للأجزاء آلة موضوعة للقتل والمثقل كالعصى آلة موضوعة للتأديب بالأصالة فكان ذلك شبهة في اقتضاء القتل فمنعت القصاص . انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٥٢٠/٢)

«وينبغي أن يقدم قياس الدلالة على قياس الشبه أيضا. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٥٢١/٢)

«انظر: «الورقات» (٢٨) ونص عبارة إمام الحرمين: (فإن وجد في النطق ما يفسر الأصل يعمل بالنطق وإلا فيستصحب الحال).

«أي عدم الأصلي. انظر «شرح المحلي على الورقات» (١٣٩)

«اعترض ابن الفركاح على هذا القول فيبين أنه كلام ناقص فإن العدول إلى الاستصحاب لا يكون إلا عند عدم النطق فقط بل عند عدم المنطوق والمفهوم والقياس جميعا فإنها يعدل إليه عند عدم جميع ما يسمى دليلا غيره. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٥٥)

لكن العلامة ابن قاسم في «شرحه الكبير على الورقات» (٥٢٢/٢) أجاب عنه قائلا: «ويجب بأن جميع ذلك داخل في قوله فإن وجد في النطق ما يغير الأصل فإن كلا من المفهوم والقياس أمر ثابت في النطق باعتبار أنه مستفاد منه وقد صرحوا بأن المفهوم مدلول اللفظ حيث قالوا في تعريفه ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق والنطق هنا غير النطق هناك كما هو ظاهر ومدلول اللفظ الذي هو القول الواقع تفسيرا للنطق هنا يصح أن يوصف بأن فيه ما يغير الأصل وبأن القياس مظهر لدليل الحكم لا مثبت فإن النطق أي القول الدال على حكم الأصل والقول المفيد لعل الحكم يفهم منها حكم الفرع فيصح وصفهما بثبوت ذلك الحكم فيهما.

ومن شرط المفتي علم الفقه أصلا وفرعا خلافا ومذهباً

[شروط المفتي المجتهد]

(ومن شرط المفتي) وهو العالم الفقيه المجتهد^(٣٥٩) (علم الفقه أصلاً^(٣٦٠))

[وفرعاً]^(٣٦١) وخلافاً^(٣٦٢) ومذهباً^(٣٦٣) أي أن يعلم مسائله وقواعده وفروعه بما فيها من الخلاف في المذاهب المستقرة ليذهب إلى قول منه، ولا يخالف الإجماع. ولا يشترط حفظها، بل يكفي علمه بما أفتى به، فإن لم يخالف الإجماع، لعلمه موافقة عالم، أو ظنه حدوث الواقعة بزمنه، ومرادنا بالأصل كـ «الأصل»: معرفة أصول الفقه، فدخل فيه كل أبوابه، ومنها القياس.

^(٣٥٩) قال الشيخ ابن الفركاح في «شرح على الورقات» (٣٥٩): (المجتهد أعم من المفتي فإن كل مفتي مجتهد إذ لا يحل لمن ليس له أهلية الاجتهاد أن يفتي وليس كل مجتهد مفتياً لأن المجتهد هو الكامل الـ^(٣٦٠) في الاجتهاد، ومن اجتمع فيه شروط الاجتهاد وجب عليه الأخذ بالاجتهاد في الأحكام عدلاً كان أو غير عدل وأما المفتي فيجب أن يكون مع ذلك عدلاً لأنه يخبر عن الأحكام ومن شرط قبول الخبر عدالة المخبر).

^(٣٦١) هذا من باب التجوز فإن الأصول ليست من الفقه وإنما مراده أن يكون المجتهد عالماً بطرق الأحكام. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٥٦)

^(٣٦٢) في الأصل: (فرعاً) ومعناه أن يكون المجتهد عالماً بأحكام آحاد المسائل المفروضة في علم الفروع وما فيها من الخلاف والوافق مستحضراً لجملة غالبية من ذلك في كل أسواب الفقه. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٥٨)

^(٣٦٣) يعني أن يكون عالماً باختلاف العلماء في أحكام الوقائع الفروعية من قول الصحابة والتابعين ومن بعدهم. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٥٨)

^(٣٦٤) يعني إذا كان المجتهد مقيداً بمتن مذهب إمام من الأئمة المشهورين بالتقليد فيجب أن يكون عالماً بقواعد مذهب ذلك الإمام، فذكر المذهب في شرائط المفتي في أصول الفقه مطلقاً غير لائق لأن المفتي عند الإطلاق هو المجتهد المطلق ومذهبه في حقه هو ما ذهب إليه هو لأنه لا يقلد غيره. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٥٩)

مع كمال الآلة، كمعرفة محتاج إليه، من نحو، ولغة، ومن رجال رواة الأخبار، وتفسير
وارد في الأحكام.

(مع كمال الآلة) أي آلة الاجتهاد (كمعرفة محتاج إليه من نحو ولغة)^{١٢٠}، أفراداً أو
تركيباً؛ ليفهم من ذلك مدلولات خطاب الشارع.^{١٢١}

(و) معرفة محتاج إليه (من رجال رواة الأخبار) ومن جهة القوة والجرح
وغيرهما؛ ليعرف الصحيح وغيره. ويكفي في زمننا الرجوع لأئمة ذلك.^{١٢٢}
(و) معرفة (تفسير وارد) من كتاب وسنة (في الأحكام)^{١٢٣}؛ إذ لا يمكنه
الاستنباط إلا بمعرفة ذلك.^{١٢٤}

ولا حصر لآيات الأحكام لاختلاف المستنبطين في فهم دقائق القرآن.^{١٢٥} ولا
يشترط حفظ القرآن ولا الحديث، بل يكفي العلم بمواضع ذلك؛ ليرجع إليه في
وقت الحاجة، ويكفي أصل مصحح كـ «سنن أبي داود».^{١٢٦}

^{١٢٠} ولا يجب أن يبلغ من ذلك مثل مبلغ الخليل وسيبويه والأصمعي. انظر «الشرح الكبير على
الورقات» (٥٣٣/٢)

^{١٢١} «الأقوال الملحققات على مختصر الورقات» (٩٤) «الشرح الكبير على الورقات» (٥٣٢/٢)

^{١٢٢} انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٦١) «الشرح الكبير على الورقات» (٥٣٤/٢)

^{١٢٣} خرج بهذا القيد ما يتعلق بالقصص. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٦١)

^{١٢٤} انظر «شرح المحلي على الورقات» (١٤٢) «الشرح الكبير على الورقات» (٥٢٤/٢) «الأقوال
الملحققات على مختصر الورقات» (٩٤) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٥٦)

^{١٢٥} وذكر الإمام الغزالي أنها مقدار خمسمائة آية واستشكله القرافي بأن العلم بحصر دلائل الأحكام
يتوقف على استقراء جميع جمل الكتاب والسنة وفهم مقاصدها فكيف يجوز له الاقتصار؟. انظر
«الشرح الكبير على الورقات» (٥٣٥/٢)

^{١٢٦} انظر: «المستصفى» (٣٤٣) قال الإمام النووي: «والتمثيل بسنن أبي داود لا يصح فإنه لم
يستوعب الصحيح من أحاديث الأحكام ولا معظمه وكم في صحيح البخاري ومسلم من
حديث حكيم ليس في سنن أبي داود. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٥٣٨/٢)

ولا يقلد مجتهدا. والتقليد قبول قول الغير بلا حجة.

ولا يشترط معرفة الكلام^{٣٣}، بل يكفي الاعتقاد الجازم^{٣٤}، ولا الحرية ولا الذكورة ولا العدالة^{٣٥}. ويشترط البلوغ والعقل^{٣٦}. وما ذكر شروط للمجتهد المطلق^{٣٧}.

[لا يجوز للمجتهد أن يقلد غيره وإن ضاق الوقت]

(ولا يقلد مجتهدا)^{٣٨} وإن ضاق الوقت؛ لأنه كلف بالرجوع لظنه لا لظن غيره^{٣٩}. فالمستفتي مقلد المفتي أي المجتهد في فتواه^{٤٠}، ودليل ذلك قوله -تعالى-:

﴿فَسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل: ٤٣)

[تعريف التقليد]

(والتقليد قبول قول الغير بلا حجة) يذكرها المقلد^{٤١}، هذا هو الأشهر. وقيل

كما في «الأصل»: هو [قبول القائل]^{٤٢}، وأنت لا تدري من أين قاله^{٤٣}.

^{٣٣} وبعض الشافعية اشترط معرفة أصول العقائد في الاجتهاد. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٥٤٠/٢)

^{٣٤} انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٥٤٠/٢)

^{٣٥} وشرط الإمام الغزالي العدالة لقبول فتواه لا لصحة الاجتهاد. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٥٤٣/٢)

^{٣٦} انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٥٤٣/٢)

^{٣٧} وأما المجتهد في مسألة فيكفيه ما يتعلق بها ولا يضره الجهل بها لا يتعلق بها. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٥٤٤/٢)

^{٣٨} وعن أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وسفيان الثوري تجوز تقليد المجتهد لآخر مطلقا وعن محمد بن الحسن يجوز للعالم تقليد من هو أعلم منه ولا يجوز له تقليد من هو دونه ولا من هو مثله وقيل يجوز للعالم التقليد فيما يقع له من الحوادث ليعمل بقول مقلده فإذا كانت الحادثة لغيره فلا يجوز له أن يقلد غيره ليفتي أو يحكم بقوله. أفاده ابن الفركاح في «شرحه على الورقات» (٣٦٧)

^{٣٩} «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٩٥)

^{٤٠} انظر «شرح المحلي على الورقات» (١٤٣) «الشرح الكبير على الورقات» (٥٤٨/٢)

^{٤١} وشملت العبارة قبول العامي قول المفتي والقاضي قول الشهود وقبول خبر الأحاد وقبول قول المجتهد قول مجتهد آخر حيث جوزناه. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٥٥٩/٢)

^{٤٢} كذا في الأصل، لعل الصحيح: (قبول قول القائل)

^{٤٣} أي لا تعلم مأخذه في ذلك. انظر «شرح المحلي على الورقات» (١٤٤)

وإن كان له صلى الله عليه وسلم الاجتهاد فقبول قوله عنه تقليد. والاجتهاد بذل
الوسع في بلوغ الغرض.

(و [إن] ^{١٨٧} كان له صلى الله عليه وسلم الاجتهاد ^{١٨٨}، فقبول قوله) الناشئ (عنه) أي عن
الاجتهاد في نفس الأمر، وإن لم تعلم أنه نشأ عن الاجتهاد، بأن لا نعلم حاله هل هو
عنه أو عن وحي؟ (تقليد) إن قلنا بالتعريف الذي ذكرناه، وإن قلنا [بقابله] ^{١٨٩} فلا
يسمى ^{١٩٠} قبول قوله تقليدا. ^{١٨٩}

[تعريف الاجتهاد]

(والاجتهاد بذل الوسع) أي الطاقة (في بلوغ الغرض) المقصود من العلم
[ليحصل] ^{١٨٨} له. ^{١٨٩}

^{١٨٧} غير موجود في الأصل، لكنه موجود في «الأقوال الملحقات» (٩٦) فأثبتته هنا، لا سيما سياق
الجملة يؤيده ولا يكون معناها كاملا إلا به.

^{١٨٨} الصحيح الذي عليه الجمهور منهم الإمام الشافعي وصححه في جمع الجوامع وغيره هو جواز
الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم ووقوعه لقوله تعالى ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن
في الأرض فقد عوتب على استبقاء أسرى بدر بالفداء ولا يكون العتاب فيها صدر عن وحي فيكون
عن اجتهاد. وأما قوله تعالى وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى فيجوز أن يكون معناه وما
صدر نطقه بالقرآن عن الهوى ما القرآن إلا وحي يوحى وهذا لا يستلزم أن كل ما نطق به عن
وحي ولو سلم فهو لا ينافي الاجتهاد لأنه إذا أوحى إليه بأنه يجتهد كان اجتهاده وما يستند إليه
وحيا. انظر «الشرح الكبير على الوراقات» (٥٦٥-٥٦٦)

^{١٨٩} في الأصل: (لمقابله)

^{١٩٠} في الأصل: (سمي)

^{١٨٧} انظر «شرح المحلي على الوراقات» (١٤٤) «الشرح الكبير على الوراقات» (٥٦٤/٢) «الأقوال
الملحقات على مختصر الوراقات» (٩٦) «شرح ابن الفركاح على الوراقات» (٣٦٨)

^{١٨٨} في الأصل: (لتحصل) والتصحيح من نسخة «شرح المحلي على الوراقات» (١٤٥) لأن المصنف
فيها أعلم اقتبس تعريفه منه.

^{١٨٩} انظر «شرح المحلي على الوراقات» (١٤٥) «الشرح الكبير على الوراقات» (٥٦٧/٢) «الأقوال
الملحقات على مختصر الوراقات» (٩٦) «شرح ابن الفركاح على الوراقات» (٣٧١)

والمصيب من المجتهدين له أجران، وللمخطئ أجر، إذ المصيب واحد لا بعينه.

[المصيب في الاجتهاد في المسائل الفقهية واحد غير معين]

(والمصيب من المجتهدين له أجران) أجر اجتهاده وأجر إصابته (وللمخطئ

أجر) باجتهاده، (إذ المصيب واحد لا بعينه^{١١٠})، فمن ثم كان لكل مجتهد أجر ومن له أجران معين عند الله لا نعلمه، كما أن المصيب كذلك. ومنهم من قال: لكل مجتهد في الفروع مصيب^{١١١}، كما حكاه في «الأصل»^{١١٢}.

ودليل الأول لما فيه قوله ﷺ: «من اجتهد فأصاب فله أجران، ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد». حديث متفق عليه^{١١٣}. ولفظ البخاري^{١١٤}: «إذا اجتهد الحاكم فحكم فأصاب فله أجران، وإذا حكم فأخطأ فله أجر»^{١١٥}. قال في «الأصل»^{١١٦}: «وجه الدليل أن النبي ﷺ خطأ المجتهد تارة وصوّبه أخرى».

^{١١٠} هذا هو المشهور من مذهب الإمام الشافعي وهو أن المصيب من المجتهدين المختلفين واحد ولا إثم على المخطئ، وقال بعض الشافعية: لا قول للشافعي سوى هذا وقال قوم: له قولان أحدهما هذا والثاني تصويب الجميع. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٢٧٢)

^{١١١} من أدلة هذا القول أن كل واحد من المجتهدين يجب عليه الأخذ باجتهاده فلو كان خطأ لم يميز الأخذ به فضلا عن الوجوب وأيضا فإن الصحابة رضي الله عنهم يختلفون في الوقائع ويقلد كل منهم أتباعه وغيرهم فلا ينكر أحد منهم ذلك. انظر «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٧٣)

وقد بسطت الخلاف في هذه المسألة في مقدمة تحقيقي لكتاب فتح المجيد في بيان التقليد فليرجع إليه من يبتغي زيادة بيان.

^{١١٢} انظر: «الورقات» (٣١) «شرح المحلي على الورقات» (١٥٤) «الشرح الكبير على الورقات» (٥٧٠-٥٦٩/٢) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٩٦) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٧١)

^{١١٣} سيأتي تخريجه قريبا إن شاء الله تعالى.

^{١١٤} الحديث رواه البخاري في «صحيحه» (٦٩١٩)

^{١١٥} ورواه مسلم في «صحيحه» (٤٥٠٧) وابن ماجه في «سننه» (٢٣١٤) وأبو داود في «سننه» (٣٥٧٦) والترمذي في «سننه» (١٣٢٦) وغيرهم من الحفاظ.

^{١١٦} انظر: «الورقات» (٣١)

[المصيب في الأصول الاعتقادية واحد معين]

(والمصيب في الأصول الاعتقادية واحد معين^{١٠٨})؛ لأن القول بتصويب الكل -كما في «الأصل»^{١٠٩}- لا يجوز أن يقال؛ لأنه يؤدي إلى تصويب أهل الملل، كالنصارى في قولهم بالتثليث^{١١٠}، والمجوس في قولهم بالأصليين للعالم^{١١١}، والنور والظلمة^{١١٢}، والكفار في نفهم التوحيد، وبعثة الرسل، والمعاد في الآخرة، والملحدين أي حيث نفوا صفاته -تعالى- كالكلام^{١١٣}، وخلق أفعال العباد، وكونه مريثا في الآخرة، وغير ذلك^{١١٤}. والإلحاد: الميل عن الاستقامة^{١١٥}.

^{١٠٨} وهو أهل السنة والجماعة. انظر «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٩٧)
^{١٠٩} خلافا للعنبري في قوله: كل مجتهد فيها مصيب، وهو فاسد فإن العلماء قد أجمعوا قبل ظهور الخلاف على قتل الكفار وقتلهم وعلى أنهم من أهل النار ولا يفرقون بين معاند ومجتهد بل يقطعون بأنهم لا يعاندون الحق بعد ظهوره لهم بل يعتقدون دينهم الباطل عن نظر واجتهاد. «الشرح الكبير على الورقات» (٥٧٧/٢)

^{١١٠} حيث قال إمام الحرمين في «الورقات» (٣١): (ولا يجوز كل مجتهد في الأصول الكلامية مصيب لأن ذلك يؤدي إلى تصويب أهل الضلالة والمجوس والكفار والملحدين).
^{١١١} أي كون الألهة ثلاثة: الله والمسيح ومريم على ما يشهد له قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله أو كون الله ثلاثة إن صح أنهم يقولون: الله صلاصة أقانيم الأب والابن وروح القدس ويريدون بالأب الذات وبالابن العلم وبروح القدس الحياة وهم قاتلون في الحقيقة بكونها ذوات لأنهم قالوا بانتقال أكنوم العلم إلى بدن عيسى عليه السلام والمستقل بالانتقال هو الذات لا امتناع الانتقال على الأعراض فقد قالوا بذوات قديمة. انظر «الشرح الكبير على الورقات» (٥٧٩-٥٨٠/٢)

^{١١٢} بفتح اللام.

^{١١٣} فإنها عندهم قديمان وتوالد العالم من امتزاجهما.

^{١١٤} أي الكلام النفسي.

^{١١٥} انظر: «شرح المحلى على الورقات» (١٤٥) «الشرح الكبير على الورقات» (٥٧٧/٢) «الأقوال الملحقات على مختصر الورقات» (٩٧) «شرح ابن الفركاح على الورقات» (٣٧٥)
^{١١٦} انظر: «الشرح الكبير على الورقات» (٥٨٣/٢)

والحمد لله على إلهام اعتقاد أهل السنة فيه.

وأشرنا إلى الواحد المعين للإصابة في الأصول الاعتقادية بقولنا : (والحمد لله على إلهام اعتقاد أهل السنة^{٢٠٠} فيه) أي في المذكور من الأصول الاعتقادية. انتهى ما أوردناه ورصف ما قصدناه.

[خاتمة الكتاب]

والحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، تمّ الكتاب - بحمد الله وعونه - فله الحمد كثيرا. وكان الفراغ من كتابته ليلة [الثلاث^{٢٠١}] شهر جمادي الأول سنة تسعة وسبعين بعد الألف من هجر^{٢٠٢}.

^{٢٠٠} وهم ثلاث فرق : الأثرية وإمامهم الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى والأشعرية وإمامهم الإمام أبو الحسن الأشعري رحمه الله تعالى والماتريدية وإمامهم الإمام أبو منصور الماتريدي رحمه الله تعالى. انظر «تبصير القانع في الجمع بين شرحي ابن شطي وابن مانع على العقيدة السفارينية» (٧٥) كذا في الأصل.

^{٢٠١} قال راجي عفو ربه الخبير ابن حرجو الجاوي المقر بالعجز والتقصير : هذا آخر ما وجدته في النسخة المخطوطة التي تم اعتمادها عليها، وبه انتهيت من تحقيق هذا الكتاب حامدا لله الكريم الوهاب، وذلك في نهار يوم السبت الموافق ١ / ١٠ / ٢٠١٦ م. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

[فهرس الموضوعات]

٤	[مقدمة المحقق]
٩	[منهج التحقيق]
١٠	[تعريف موجز بالنسخة الخطية]
١١	[نماذج صور المخطوطة التي تم الاعتماد عليها]
١٣	[تعريف موجز بالمؤلف]
١٧	[نص محقق لكتاب «تحقيق الكلمات في الأصول الفقهية»]
١٨	[مقدمة المؤلف]
٢٠	[معنى الأصول الفقهية]
٢١	[منهج تأليف المؤلف]
٢٢	[تعريف أصول الفقه]
٢٥	[تعريف الحكم وأقسامه]
٢٦	[تعريف الواجب]
٢٦	[تعريف المندوب]
٢٧	[تعريف المباح]
٢٧	[تعريف المحظور]
٢٧	[تعريف المكروه]
٢٨	[تعريف الصحيح]
٢٨	[تعريف الباطل]
٢٩	[الفقه أخص من العلم]
٢٩	[تعريف العلم]
٣٠	[تعريف العلم الضروري]
٣٠	[تعريف العلم النظري]
٣١	[تعريف النظر]
٣١	[تعريف الاستدلال والدليل]
٣٢	[تعريف الجهل وأقسامه]
٣٢	[تعريف الظن والوهم والشك]
٣٣	[أقل ما يتركب منه الكلام]
٣٣	[تعريف الكلام الخبري والإنشائي]
٣٤	[تقسيم الكلام إلى الحقيقة والمجاز]
٣٤	[تعريف الحقيقة]

٣٤	[معنى الوضع والاستعمال]
٣٥	[أقسام الحقيقة]
٣٥	[تعريف المجاز]
٣٦	[المجاز الذي سببه زيادة لفظ]
٣٦	[المجاز الذي سببه نقص اللفظ]
٣٦	[المجاز الذي سببه نقل اللفظ]
٣٧	[المجاز الذي سببه استعارة اللفظ]
٣٧	[تعريف الأمر]
٣٨	[الأمر المطلق يفيد الوجوب]
٣٨	[المعاني المجازية للأمر]
٣٨	[مثال الأمر الذي يفيد التنبؤ]
٣٨	[مثال الأمر الذي يفيد الإباحة]
٣٩	[مثال الأمر الذي يفيد التهديد]
٣٩	[مثال الأمر الذي يفيد التسوية]
٣٩	[مثال الأمر الذي يفيد التكوين]
٤٠	[الأمر المطلق لا يقتضي تكرارا]
٤١	[الأمر المطلق لا يقتضي فورا ولا تراخيا]
٤١	[الأمر بالشيء أمر به وبها لا يتم إلا به]
٤٢	[الذي يدخل في خطاب الله تعالى هو المكلف]
٤٢	[الكفار مخاطبون بفروع الشريعة]
٤٢	[الساهي والصبي غير داخلين تحت الخطاب]
٤٣	[الأمر بالشيء ليس نهيا عن ضده]
٤٣	[تعريف النهي]
٤٤	[النهي المطلق قد يدل على فساد المنهي عنه وقد لا يدل عليه]
٤٤	[صورة دلالة النهي المطلق على فساد المنهي عنه]
٤٤	[صورة دلالة النهي المطلق على عدم فساد المنهي عنه]
٤٥	[تعريف العام]
٤٦	[هل العموم له صيغ تخصه أم لا؟]
٤٦	[من صيغ العموم الأسماء المبهمة]
٤٨	[العموم من صفات النطق]
٤٨	[لا يصح دعوى العموم في غير النطق من الفعل وما يجري مجراه]
٤٩	[تعريف الخاص والتخصيص]

٤٩	[تعريف المخصص المتصل وأنواعه]
٤٩	[تعريف الاستثناء]
٥٠	[جواز استثناء الشيء من غير جنسه]
٥٠	[جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه]
٥١	[من شرط الاستثناء أن يكون متصلاً بالكلام]
٥١	[من شرط الاستثناء أن يبقى من المستثنى منه شيء]
٥١	[من المخصصات المتصلة الشرط]
٥٢	[جواز تقديم الشرط المخصص على الشروط]
٥٢	[من المخصصات المتصلة الغاية]
٥٢	[الكلام في تعارض المطلق والمقيد]
٥٣	[صور وجوب حمل المطلق على المقيد]
٥٤	[المخصص المنفصل وأنواعه]
٥٤	[تخصيص النص العام بالنص الخاص]
٥٥	[تخصيص النص العام بالإجماع]
٥٥	[جواز تخصيص القرآن بالسنة متواترة كانت أو غير متواترة]
٥٦	[تخصيص السنة بالسنة ومثاله]
٥٧	[تخصيص النص العام بالقياس]
٥٧	[تخصيص المنطوق بالمفهوم]
٥٨	[الفرق بين العام المخصوص والعام الذي أريد به الخصوص]
٥٨	[تعريف المجمل]
٥٩	[تعريف البيان]
٥٩	[تعريف النص]
٦٠	[إطلاقات النص]
٦٠	[تعريف الظاهر]
٦٠	[تعريف التأويل]
٦١	[الظاهر المؤول بدليل هو ظاهر مقيد]
٦١	[دلالات أفعال - الرسول صلى الله عليه وسلم -]
٦١	[دلالة الفعل المختص برسول الله - صلى الله عليه وسلم -]
٦٣	[تقرير الرسول صلى الله عليه وسلم يفيد الإباحة]
٦٣	[تقرير الرسول - صلى الله عليه وسلم - يفيد الإباحة]
٦٣	[تعريف النسخ لغة واصطلاحاً]
٦٥	[أنواع النسخ]

٦٦	[جواز النسخ لبدل ولغيره]
٦٧	[جواز نسخ الشيء بما هو أغلظ وبما هو أخف]
٦٧	[جواز نسخ الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة والكتاب بالكتاب وعكسه]
٦٨	[اختلاف الأصوليين في نسخ المتواتر بالآحاد]
٦٩	[وجوه تعارض الأدلة وصور جمعها وترجيحها]
٧١	[طريقة ترجيح الأدلة إذا علم تاريخ ورودها]
٧٢	[وجه حمل العام على الخاص]
٧٢	[وجه حمل بعض العام على بعض الخاص وإبقاء بعض عمومته]
٧٤	[تعريف الإجماع لغة واصطلاحاً]
٧٦	[حجية الإجماع وثبوته بالقول والفعل]
٧٦	[حجية الإجماع السكوتي]
٧٧	[عدم اشتراط انقراض العصر في انعقاد الإجماع]
٧٧	[رجوع أهل الإجماع عن رأيه الأول لا يقدر في انعقاد الإجماع]
٧٧	[قول الإمام الشافعي في حجية قول الصحابي]
٧٨	[تعريف الخبر]
٧٩	[تعريف الخبر المتواتر وشروطه]
٧٩	[تعريف خبر الآحاد]
٨٠	[أقسام خبر الآحاد]
٨٠	[تعريف الحديث المرسل عند الأصوليين والمحدثين]
٨١	[مرسل الصحابي حجة]
٨٢	[مرسل غير الصحابي حجة بشروط]
٨٣	[تعريف الحديث المعلن]
٨٣	[عننة غير المدلس مقبولة بشرط ثبوت اللقاء]
٨٤	[ألفاظ الرواية]
٨٥	[تعريف القياس]
٨٥	[أركان القياس]
٨٦	[مثال القياس]
٨٦	[تعريف قياس العلة]
٨٦	[تعريف قياس الدلالة]
٨٧	[تعريف قياس الشبه]
٨٨	[شرط الفرع في القياس]
٨٨	[شرط الأصل في القياس]

٨٩	[شرط العلة الجامعة في القياس]
٨٩	[شرط الحكم في القياس]
٩٠	[الأصل في المضار التحريم]
٩٠	[الأصل في المنافع الإباحة]
٩١	[لا حكم قبل ورود الشرع]
٩١	[تعريف الاستصحاب وأنواعه وحجته]
٩٣	[يقدم الدليل الجلي على الدليل الخفي]
٩٣	[يقدم الدليل القطعي على الدليل الظني]
٩٣	[يقدم النطق على القياس]
٩٤	[يقدم القياس الجلي على القياس الخفي]
٩٥	[شروط المفتي المجتهد]
٩٧	[لا يجوز للمجتهد أن يقلد غيره وإن ضاق الوقت]
٩٧	[تعريف التقليد]
٩٨	[تعريف الاجتهاد]
٩٩	[المصيب في الاجتهاد في المسائل الفقهية واحد غير معين]
١٠٠	[المصيب في الأصول الاعتقادية واحد معين]
١٠١	[خاتمة الكتاب]
١٠٢	[فهرس الموضوعات]